

وقائع العدد

نصبر از اذیتا یمامو آت :-

1978/79

رئيس الوزراء

صالح الطجانی

11. 10. 1952

الجلسة الاولى يوم الاربعاء في ٢٥ اذار ١٩٦٤

صحيفة

- ٢٧٠ — تلاوة الارادة الملكية السامية بدعوة المجلس الى دورة استثنائية .
٢٧١ — تلاوة الارادة الملكية السامية بإضافة بعض القوانين الى اجنات الدورة
الاستثنائية الاولى .
٢٧١ — تلاوة الارادة الملكية السامية بإضافة بعض القوانين الى اجنات الدورة
الاستثنائية الاولى .



« العدد ١٣ » الاربعاء : ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٢٥ آذار سنة ١٩٦٤ م . « المجلد ٨ »

此中

صحة

٢٧٢

٢٧٢

٤ - مقررات اللجنة القانونية :

أ - قرار رقم (١) بشأن :

١ - مشروع قانون محكمة امانة القدس لسنة ١٩٦٤ .

٢ - القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٤

٣ - القانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون الجمارك والمكوس .

ب - قرار رقم (٢) بشأن :

١ - القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ قانون الجامعة الاردنية .

٢ - مشروع قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٤ .

ج - قرار رقم (٣) بشأن :

١ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣ قانون تشجيع وتوجيه الصناعة .

٢ - القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون تشجيع وتوظيف رؤوس الاموال الاجنبية .

د - قرار رقم (٤) بشأن :

١ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ قانون الشركات .

٢ - القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون الشركات .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

(لم يعين)

٣٧٩

(ووفق على القرار وعلى القوانين وارسل للحكومة)

(ووفق على القرار برفض القوانين واعيدا الى مجلس النواب)

(ووفق على التصديقات وحول القانون لمجلس الامة لفتح جلسة مشتركة)

٣٠١

(ووفق على هذه القوانين وارسلت للحكومة)

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وبتصايب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاربعاء الواقع في ١٩٦٤/٣/٢٥ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معذراً معالي السيد انطون عطا الله .
وتغيب بدون معذرة معالي السيد بشير الصباغ .

وحضر من الحكومة سيادة الشريف حسين بن ناصر رئيس الوزراء ، واصحاب المعالي السادة : صالحي الحياي وزير الداخلية ، عبد القادر صالح وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ، حسن الكايد وزير العدلية ، امين يونس الحسيني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير ، عبد اللطيف العبتاوي وزير الاشغال العامة ، الدكتور صالح برقان وزير الصحة ، نظام الشرايبي وزير المالية والاقتصاد الوطني ، صلاح ابو زيد وزير الاعلام .

افتتاح الجلسة :

الرئيس : التصايب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة . بسم الله الرحمن الرحيم . نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية

بدعوة المجلس الى دورة استثنائية

الرئيس : تلى الارادة الملكية السامية بدعوة

المجلس .

(وهنا وقف جميع من في القاعة)

السكرتير العام :

نحسب الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور تصدر ارادتنا بما هوأت :

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم الاحد الواقع في (١) آذار سنة ١٩٦٤ من اجل اقرار الامور التالية :

١ - مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٥ .

٢ - مشروع قانون محكمة امانة القدس .

٣ - مشروع قانون التجارة .

٤ - مشروع قانون ضريبة الدخل .

٥ - مشروع القانون المدني .

٦ - مشروع قانون العمل المعدل .

٧ - مشروع قانون ضريبة الاراضي المعدل .

٨ - قانون مؤقت رقم ١٣ لسنة ٦٢ ، قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس .

٩ - قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ٦٢ ، قانون الشركات وتعديلاته .

١٠ - قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ٦٣ ، قانون الجامعة الاردنية .

١١ - قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ٦٣ ، قانون الرسوم على المنتجات المحلية وتعديله .

١٢- قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ٦٣، قانون تشجيع وتوجيه الصناعة .

١٣- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

١٤- اتفاقية مؤسسة الخطوط الجوية العربية .

١٥- اتفاقية المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي .

١٦- اتفاقية الشركة العربية للملاحة البحرية .

١٩٦٤/٢/٢٦

الحسين بن طهول

وزير الداخلية
صالح المجالي
رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضافة بعض القوانين الى اجاث السورة الاستثنائية الاولى

الرئيس : تلى الارادة الملكية السامية باضافة بعض القوانين .
السكرتير العام :

عن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نصدر اراءتنا بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في اراءتنا الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٦ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها :-

١ - مشروع قانون القوات المسلحة الاردنية .

٢ - مشروع قانون المجاري العامة في منطقة امامة العاصمة .

٣ - مشروع قانون تعديل لقانون الزراعة العام .

٤ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣ قانون المناهج والكتب المدرسية .

٥ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية .

٦ - مشروع قانون معدل لقانون الموازنة العامة رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤/٦٣ .

٧ - مشروع قانون تنظيم المدن والقرى .

١٩٦٤/٣/٤

الحسين بن طهول

وزير الداخلية
صالح المجالي
رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضافة بعض القوانين الى اجاث السورة الاستثنائية الاولى

الرئيس : تلى الارادة الملكية السامية الثالثة ، باضافة بعض القوانين لهذه الدورة .
السكرتير العام :

عن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نصدر اراءتنا بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في اراءتنا السامية الصادرة بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٦ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها :-

١ - مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٤ .

٢ - مشروع قانون ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢ .

١٩٦٤/٣/٨

الحسين بن طهول

وزير الداخلية
صالح المجالي
رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

(وهنا جلس الجميع)

٤ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : ليتفضل مقرر اللجنة القانونية معالي السيد فلاح المداحنة .

(١)

المقرر قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٢ بحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداحنة والاعضاء سماحة الاستاذ نديم الملاح ومعالي السيد علي المنداي ومعالي السيد انور نسيه ومعالي السيد رياض المفلح، ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين الموقته الحالية اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها ومناقشتها قررت مايلي :-

١ - مشروع قانون محكمة امانة القدس لسنة ١٩٦٤ قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .

٢ - مشروع قانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٤ .

قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .

٣ - القانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون الجمارك والمكوس :-

قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة على التعديل الذي ادخله مجلس النواب على الفقرة (أ) من المادة (١٧٧) مع العلم بان اللجنة القانونية سبق لها ان اوصت مجلسكم الكريم بقبول هذا التعديل في قرار سابق لها .

وعليه فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة القانونية

الجميع : موافقون

- ١ -

الرئيس : اذن يتلى مشروع قانون محكمة امانة القدس مادة مائة للموافقة عليه

(فتلاه المقرر مادة مائة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي يرسل به للحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون محكمة امانة القدس

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة امانة القدس لسنة ١٩٦٤) ويعمل به بعد مرور شهر من نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحدث في مدينة القدس محكمة تدعى (محكمة امانة القدس) .

المادة ٣ - أ - تتألف هذه المحكمة من قاضي منفرد ويعين لها قاضي أو أكثر حسباً تقتضيه الحاجة ، بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون ، وتتخذ في المكان الذي تعده امانة القدس بموافقة وزير العدلية .
ب - يعين لهذه المحكمة كتيبه ، بالطريقة التي يعين بها كتيبه المحاكم النظامية أما المحضرون والمراسلون فيعينون بتنسيب وكيل وزارة العدلية وموافقة الوزير .

المادة ٤ - أ - تكون هذه المحكمة وموظفوها من ملاك وزارة العدلية

ب - تخضع هذه المحكمة وموظفوها لاشراف وزارة العدلية وتسرى عليها وعلى جهازها جميع القوانين (سواء كانت اساسية أم اصولية) والانظمة والتعليمات التي تنطبق على محاكم الصلح وموظفي العدلية اطلاقاً .

ج - يجوز لوزير العدلية من وقت لآخر أن ينتدب قاضي محكمة امانة القدس للقيام بوظيفة قاضي صلح أو مدعي عام أو أن ينتدب أي قاضي صلح أو مدعي عام للقيام بوظيفة قاضي محكمة امانة القدس .

المادة ٥ - أ - تلزم امانة القدس بنفقات انتهاء هذه المحكمة وصيانتها وما تحتاج اليه من سجلات وأوراق مطبوعة . كما تقوم بدفع رواتب القضاة والموظفين من صندوقها الخاص .

ب - تلزم امانة القدس بالمنع والنفقات التي يستحقها موظفو هذه المحكمة وفق القوانين والانظمة والتعليمات التي تنطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي العدلية اطلاقاً .

ج - تلزم الامانة حسم غائدات التقاعد من رواتب القضاة والموظفين التابعين للتقاعد وترسلها الى صندوق الخريفة وتعتبر خدماتهم لغاية نفاذ هذا القانون (خدمة حكومية) لغايات قانون التقاعد المدني ، وتسرى عليهم احكام القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالتقاعد والاجازات والتأديب التي تسرى على قضاة المحاكم النظاميين والموظفين العدليين الآخرين .

المادة ٦ - (١) يكون لمحكمة امانة القدس صلاحية النظر والبث في المخالفات التي ترتكب ضمن منطقة الامانة خلافاً لاحكام القوانين والمواد الانية مع تعديلاتها والانظمة الصادرة أو التي تصدر بمقتضاها وما يطرأ على هذه القوانين والمواد والانظمة من تبديل أو تعديل : -

أ - قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

ب - جميع الانظمة وتعديلاتها الصادرة بمقتضى قانون البلديات الفلسطيني لسنة ١٩٣٤ والتي لم يلغها قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ .

ج - قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ ، وكذلك جميع الانظمة الفلسطينية الصادرة بمقتضى قوانين تنظيم المدن السابقة التي لم يلغها قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الحالي .

أ - قانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٥٣

هـ - قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٥٨

و - قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٥٤

ز - قانون مقاومة الملاريا لسنة ١٩٢٦

ح - قانون الأوزان والمقاييس والمكاييل لسنة ١٩٥٣

ط - المخالفات المشار اليها في المواد (٢١) مكرره (٢٨) ، (٢٩) ، (٣٣) ، (٣٥) من قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ وتعديلاته

(٢) وتحكم هذه المحكمة بالاضافة الى العقوبات التي تفرضها بازالة أسباب المخالفات وبالسعوى الناشئ عن الضرر الذي يلحق الامانة من جراء تلك المخالفات ولها أن تحكم أيضاً بهدم الابنية المخالفة للرخصة والابنية التي أنشئت دون رخصة .

(٣) ويكون لها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها فيما يتعلق بالمخالفات المبينة في الفقرة السابقة مع تنفيذ أية احكام صدرت أو تصدرها المجالس العسكرية في الجيش العربي الاردني ، والامن العام بشأن الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد القوانين والمواد المذكورة في الفقرة (أ) بالتعاون مع المستشار الحقوقي في الجيش العربي الاردني والجهات المختصة في مديرية الامن العام

المادة ٧ - تعتبر محكمة امانة القدس محكمة صلح من جميع الوجوه وتسرى الاجراءات فيها بداية واستثناء وفق الاصول المبينة في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٨ - (١) تدفع الغرامات والرسوم التي تفرضها هذه المحكمة الى صندوق امانة القدس ، وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يجرى العمل وفق احكام قانون العقوبات .

(٢) لقاضي محكمة الامانة بناء على طلب المحكوم عليه بتبديل عقوبة الحبس التي حكم بها وفقاً لما هو وارد في قانون العقوبات .

المادة ٩ - يقوم بتبليغات هذه المحكمة محضر ومحكمة الامانة ورجال الشرطة .

المادة ١٠ - (١) ترسل هذه المحكمة جدول بالاحكام التي تصدرها في كل خمسة عشر يوما من كل شهر الى النائب العام .

(٢) ترسل القضايا الفصول لدى هذه المحكمة خلال عشرة ايام من تاريخ صدورها الى مدعي عام القدس لتدقيقها .

(٣) للنائب العام والمدعي العام حق استئناف القرارات التي تصدرها هذه المحكمة خلال المدة المعينة لكل منهم في قانون حكام الصلح

المادة ١١ - لا يؤثر هذا القانون في صلاحية المحاكم من حيث النظر والبت في القضايا الماثلة امامها بصورة صحيحة اما الاحكام التي تصدر في هذه القضايا وكذلك الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها عند سريان مفعول هذا القانون ، فتودع لمحكمة امانة القدس لتنفيذها .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية والداخلية والدفاع مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

الرئيس : يتلى مشروع قانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٤ ماده ماده للموافقة عليه
(فغلاء المقرر ماده ماده ووافق المجلس على كل ماده منه وعليه مجموعه وهذا هو بنصه بالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة)

مشروع

قانون القوات المسلحة الاردنية

رقم () لسنة ١٩٦٤

صادر بمقتضى المادة ١٢٧ من الدستور

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٤) ويعمل به بعد مرور شهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

التعاريف

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية ، المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

أ - القوات المسلحة الاردنية

جميع الاسلحة والوحدات البرية والجوية والبحرية والحرس الوطني والخدمات والمؤسسات والدوائر المرتبطة بوزارة الدفاع وذلك (مع مراعاة النظام الخاص بالقوات الجوية والبحرية) .

ب - القائد العام

الضابط الذي يوكل اليه القيام بمهام قيادة القوات المسلحة الاردنية ، بأمر خطي من صاحب الجلالة الملك المعظم .

ج - الضابط

كل من كان حائزاً على هذه الرتبة بأرادة ملكية ذكر أكان ام انثى .

د - ضابط الميدان

ضابط اسلحة المشاة والدروع والمدفعية والهندسة والاسلحة .

هـ - ضابط الادارة

ضابط التموين والنقل والخدمات الطبية وهندسة الكهرباء والميكانيك والهندسة والمستودعات والمحاسبة ومن كان حائزاً على شهادة اختصاص في كالحقوقيين والمهندسين وكذلك المرشدون وضباط الموسيقى والثقافة والرياضة .

و - ضابط صف

كل فرد من افراد القوات المسلحة الاردنية ممن ليس بضابط والحائز على رتبة ليست ادنى من جندي اول .

ز - الفرد

كل من كانت رتبته دون رتبة ضابط صف .

ح - الفرع المختص

الضابط الذي ينطبق به القائد العام بعضاً من صلاحياته بأمر خطي يصدره بهذا الشأن ويكون مسؤولاً امامه عن القيام بهذه الصلاحيات .

ط - اللجنة الطبية العليا

اللجنة الطبية العليا المنصوص عليها بتعليمات اللجان الطبية في وزارة الصحة .

ي - اللجنة الطبية

اي لجنة طبية عسكرية يعينها مدير الخدمات الطبية الملكية في القوات المسلحة الاردنية .

الفصل الثاني

الرتب العسكرية

المادة ٣ - أ - تكون الرتب الضباط في القوات المسلحة كما يلي :-

مشير

فريق

امير لواء

رئيس

عقيد

مقدم

رئيس اول

رئيس

ملازم اول

ملازم ثان

ب - تكون الرتب في القوات المسلحة لمن هم دون رتبة ضابط كما يلي - :

مرشح : يكون نطاقه نطاق ضابط

وكيل : يحمل شارة مكونة من تاج واحد على الساعد والنطاق نطاق ضابط

نقيب : يحمل شارة مكونة من ثلاثة اشربة وتاجاً

نائب : يحمل شارة مكونة من ثلاثة اشربة

صريف : يحمل شارة مكونة من شريطين

جندي اول : يحمل شارة من شريط واحد

جندي ثان :

الفصل الثالث

التجنيد والتعيين والتصنيف

١ - التجنيد

المادة ٤ - أ - كل اردني طلب الالتحاق بالقوات المسلحة برتبة ضابط صف فما دون عليه ان يجتاز فحصاً طبياً فأن وجد لائقاً من الناحية الصحية جند لمدة ثلاث سنوات ويعتبر تحت التجربة في السنة الاشهر الاولى من خدمته، ويترتب عليه ان يتمرن لمدة معينة فاذا وجد في انشائها انه غير لائق او كفؤ للقيام بواجباته جاز للقائد العام ان يأمر بترميجه ومن ثم تنقطع علاقته بالقوات المسلحة ولا يكون له اي ادعاء عليه .

ب - كل من جند بمقتضى هذا القانون عليه ان يوقع بحضرة ضابط على نموذج اقرار بالشكل الذي يعينه القائد العام ويشهد الضابط على صحة توقيعه .

ج - كل من اجاب جواباً كاذباً عن قصد منه على أي سؤال في نموذج الاقرار يعتبر مذنباً ويجازى بعد ادائه من مجلس عسكري بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً ، وبالترميع من القوات المسلحة .

د - يجوز للقائد العام ان يسمح لاي ضابط صف او فرد من ذوي الاخلاق الحميدة بأن يجدد خلال السنة اشهر الاخيرة من خدمته الاولى لمدة ثلاث سنوات اخرى تبتدىء من انتهاء مدة العقد الاول وأن يسمح له ايضا بتجديد هذه المدة لثلاث سنوات اخرى مع مراعاة نفس الشروط ، وعلى كل من تجدد خدمته بهذه الكيفية ان يصرح بذلك امام ضابط على نموذج خاص .

المادة ٥ - لا يجوز لاي ضابط صف او فرد ان يستقيل من القوات المسلحة او يتخلى عن واجباته فيها قبل انتهاء مدة خدمته ما لم يكن قد بلغ القائد العام عن عزمه على ذلك كتابة قبل ثلاثة اشهر فاذا حذر عن تليفه يعتبر انه متغيب بدون اجازة ويسقط حقه في الراتب المستحق له عندئذ .

٢ - التعيين

المادة ٦ - أ - يعين القائد العام بازادة ملكية سامية بناء على تنسيب وزير الدفاع وموافقة مجلس الوزراء .

ب - يعين الضابط بازادة ملكية سامية بتنسيب من القائد العام للقوات المسلحة الاردنية وموافقة وزير الدفاع .

أ - لا يعين في رتبة ضابط الا من كان حائزاً على الشروط التالية :

أ - اردنياً .

ب - قد اكمل السابعة عشرة من عمره وثبت السن عند التعيين بشهادة الميلاد وفي الاحوال التي لا يتيسر فيها الحصول على شهادة الميلاد يقدر العمر من قبل اللجنة الطبية واذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الضابط من مواليد اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته .

ج - ان يكون لائقاً للخدمة من الوجهة الصحية بقرار من اللجنة الطبية المختصة .

د - ان يكون حسن السلوك والسمة .

هـ - متمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بجناية او جناية مخلة بالشرف .

و - ان لا يكون متتمياً الى أي حزب سياسي حسب قناعة سلطة التعيين .

ز - حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها من الشهادات المتعرف بها من وزارة التربية والتعليم ما لم يكن ذا مهنة فنية تحتاج القوات المسلحة لخدماته او كان حائزاً على الشهادة الاعلانية ورأى القائد العام ان المصلحة العامة تقتضي تعيينه ضابطاً .

المادة ٧ - على كل ضابط ان يقسم اليمين بحضرة القائد العام او من ينتدبه وذلك قبل ممارسته اعمال وظيفته بالصيغة التالية (اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والمستور وان احافظ على القوانين والانظمة النافذة واعمل بها وان اقوم بجميع واجباتي الرسمية بشرف وامانة واخلاص دون أي تحيز او تمييز وان اتقيد كل ما يصدر الى من الاوامر القانونية من ضباطي الاعلى) . يوقع كل ضابط على محضر بالقسم المذكور ويحفظ في اصابته .

المادة ٨ - اذا عزل ضابط ما فلا يجوز ان يعاد تعيينه لرتبة ضابط الا بعد الحصول على قرار من القائد العام بجواز اعادته تعيينه .

٣ - التصنيف

المادة ٩ - لا يجوز تصنيف ضابط في سلاح او خدمة من الاسلحة والخدمات التالية التي الحق بها او نقل اليها الا اذا اجتاز فحص الاختصاص المتعلق بذلك السلاح او تلك الخدمة باستثناء من يحمل شهادة جامعية باختصاص في كالأطباء والمهندسين والمحققين .

- | | |
|--|-----------------------------|
| ١ - المشاة | ١٠ - الخدمات الطبية الملكية |
| ٢ - المدفعية الملكية | ١١ - المهندسة والمستودعات |
| ٣ - الدروع الملكية | ١٢ - المهندسة |
| ٤ - الهندسة الملكية | ١٣ - المستشار الحفزي |
| ٥ - الاسلحة الملكية | ١٤ - الافناء |
| ٦ - الجو الملكي | ١٥ - الموسيقى |
| ٧ - خفر السواحل | ١٦ - الثقافة |
| ٨ - التموين والنقل الملكي | ١٧ - المظليون |
| ٩ - هندسة الكهرباء والميكانيكا الملكية | ١٨ - الرياضة |

الفصل الرابع الترفيه

المادة ١٠ - (١) تجري الترفيعات على حساب اقدمية الضباط وضباط الصف والافراد بناء على توصي القاده ونتائج الفحوص والتقارير السنوية الخاصة بالسلوك والمؤهلات العسكرية وذلك في حالة توفر الشواغر .

(٢) لا يرفع الى رتبة ضابط من كان في خدمة القوات المسلحة عند نفاذ هذا القانون ما لم يتوفر فيه احد الشرطين التاليين : -

أ - ان يكون متخرجاً من الكلية الحربية الملكية او من اي كلية عسكرية اجنبية عليا معترف بها .
ب - ان يكون برتبة وكيل وتتوفر فيه الكفاءة واللياقة العسكرية .

المادة ١١ - (أ) باستثناء الضباط المحفوقين والاطباء والمهندسين لا يرفع الضباط ممن هم في رتبة مقدم فما دون قبل مضي المدة المبينة تالياً على وجودهم في رتبهم : -

الرتبة	المدة
١ . من ملازم ثان الى ملازم اول	٣ سنوات
٢ . من ملازم اول الى رئيس	٣ سنوات
٣ . من رئيس الى رئيس اول	٤ سنوات
٤ . من رئيس اول الى مقدم	٤ سنوات
٥ . من مقدم الى عقيد	٤ سنوات
٦ . من عقيد فما فوق	ستة

امسا الضباط من رتبة عقيد فما فوق فيكون ترفيعهم خاضعاً من حيث المدة لمتطلبات الخدمة والكفاءة .

(ب) لا يرفع الضباط من رتبة رئيس فما دون الا اذا نجح في امتحان خاص يعين موضوعه وكيفية اجرائه بتعليمات يصدرها الفرع المختص ، وان يكون قد اشترك ونجح في الدورات العسكرية المقررة لكل رتبة ويعفى من هذا الفحص الضباط المتخرجون بنجاح من كاية الاركان وكذلك الضباط الحاصلون على شهادة جامعية باختصاص فني كالخفوقيين والاطباء والمهندسين وقسم القتالة .

(ج) لا يجوز ترفيع ضابط اذا احيل الى المحاكمة امام مجلس عسكري ما لم يصدر قرار نهائي في قضيته .

(د) ترفع توصي الترفيع من القادة المعنيين للقائد العام في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني من كل عام ويجوز رفعها في اوقات اخرى اذا اقتضت الضرورة ذلك .

(هـ) يجوز لوزير الدفاع بتسليم من القائد العام منح رتب عسكرية فخرية للاردنيين المدنيين في حالة الطوارئ دون التقيد بالاحكام الخاصة بالترفيه على ان يقرن القرار بارادة ملكية سامية .

المادة ١٢ - (أ) تقرر الاقدمية على حسب تاريخ نيل الرتبة الحالية فان اُخذ التاريخ وجع الى الرتبة التي قبلها وهكذا حتى اذا اُخذت الاقدمية في جميع الرتب السابقة يرجع الى اقدمية الخدمة وعند التساوي في القدم ترجح الكفاءة .

(ب) تحفظ في القيادة سجلات عامة باقدمية الضباط وضباط الصف والافراد .

المادة ١٣ - (أ) جميع الضباط يخضعون لنظام التقارير السنوية الشخصية وتعد هذه التقارير من قبل قادة الوحدات حسب التسلسل وذلك في خلال شهر كانون الثاني من كل سنة وترسل الى دائرة الفرع المختص في موعد لا يتأخر عن اليوم الاول من شهر آذار .

(ب) تنظم هذه التقارير على النموذج الذي يضعه القائد العام وتدون فيه كفاءة الضابط وسلوكه ونشاطه .

(ج) يلتفت نظر الضابط الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف الى نواحي ضعفه بكتاب يتضمن توجيهها كافياً لتحسين حالته ومعالجة ضعفه وتحفظ نسخة عن هذا الكتاب في اصابته الخاصة .

(د) يحال امر الضابط الذي يقدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف الى القائد العام لاتخاذ الاجراءات التي يراها ضرورية بحقه .

الفصل الخامس

النقل والوكالة والتدب والاعارة

١ - النقل

المادة ١٤ - (أ) يتم نقل الضباط الذين يشغلون مناصب قيادية من مستوى كتيبة فما فوق ومساعليهم والاركان من الدرجة الاولى والثانية بقرار من القائد العام اذا كان النقل من سلاح او خدمة الى سلاح او خدمة اخرى ولا يكون هذا النقل الا للضرورة واعتبارات المصاحبة العامة .

(ب) ينقل الضباط ضمن الاسلحة والخدمات من قبل قائد السلاح او الخدمة بموافقة القائد العام .

٢ - الوكالة

المادة ١٥ - (أ) عند شغور قيادة من مستوى كتيبة فأعلى يجوز تعيين وكيل للقيام باعمالها من بين ضباط التشكيلة او من بين ضباط القوات المسلحة الاردنية وذلك بناء على توصية من القادة المعنيين وموافقة القائد العام .

(ب) يمارس الضابط الوكيل اعمال القيادة الجديدة التي اوكل اليه امر القيام بها وذلك بالاضافة الى عمله الاصلي حسبما يحدد في امر الوكالة .

٣ - التسيب

المادة ١٦ - (أ) يجوز نذب الضابط للقيام ، مؤقتاً ، بأي عمل رسمي خارج عن نطاق اعباء وظيفته الاصلية .
(ب) يتم نذب الضابط ضمن وحدات القوات المسلحة الاردنية بأمر من القائد العام ، اما اذا كان التذب لاداء عمل خارج وحدات القوات المسلحة الاردنية فيكون التذب بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية القائد العام .

٤ - الاعارة

المادة ١٧ - (أ) يجوز اعارة اي ضابط الى وظيفة مدنية او عسكرية او الى وظيفة في الامن العام مما هي خارج وحدات القوات المسلحة الاردنية وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء بناء على توصية القائد العام ، ويعين مجلس الوزراء مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأدية حائلات التقاعد .

(ب) لا يتقاضى الضابط المعار اي جزء من راتبه اثناء مدة اعارته ما لم ير مجلس الوزراء ان هنالك ظروفًا خاصة تستدعي منحه جزءاً من الراتب حسبما يقرره مجلس الوزراء وذلك علاوة على ما يستوفيه الضابط من الجهة المعار اليها .

(ج) تضاف مدة الخدمة التي يقضيها الضابط معاراً على الوجه المذكور الى مدة خدمته المقبولة للتقاعد كما تحسب هذه المدة لأغراض استحقاق الزيادة السنوية والترقية .

(د) عند انتهاء مدة الاعارة يعاد الضابط الى القوات المسلحة برتبة معادلة للرتبة التي اكتسبها عند انتهاء مدة اعارته ، كما يجوز اعادته الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاعارة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

الفصل السادس

السلطات والصلاحيات واقسام القوات المسلحة

١ - وزير الدفاع

المادة ١٨ - يعتبر وزير الدفاع المرجع الاول المسؤول عن ادارة شؤون وزارة الدفاع وعن حسن قيام جميع الضباط والموظفين المملكين التابعين لها بواجباتهم وتصدر بامضائه او امضاء من يخوله جميع الامور المتعلقة بسياسة الدفاع العامة والاوامر والمقررات التي لها صفة اجرائية ، يعاونه على القيام بذلك مجلس الدفاع ويكون للوزير صلاحيات تخويل اعضاء هذا المجلس سلطة العمل نيابة عنه في الشؤون التي لا يحتفظ بها لنفسه وفق احكام هذا القانون .

٢ - مجلس الدفاع الاعلى

المادة ١٩ - (أ) يتألف مجلس الدفاع الاعلى على الوجه التالي :-

١ - وزير الدفاع

٢ - وزير المالية

٣ - وزير الخارجية

٤ - وزير الداخلية

٥ - القائد العام

٦ - ضابطان برتبة مقدم فما فوق يعينهما وزير الدفاع بتنسيب من القائد العام

(ب) تكون وظائف هذا المجلس كما يلي :-

١ - وضع السياسة الدفاعية عن المملكة .

٢ - اصدار التوجيهات للجنة الخدمة الاردنية .

٣ - اصدار التعليمات لممثلي الاردن العسكريين في اللجنة العسكرية الدائمة المنبثقة عن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (الضمان الجماعي) .

٤ - الاشراف على الخطط العسكرية الموضوعة للدفاع عن المملكة .

٣ - مجلس الدفاع

المادة ٢٠ - (أ) يتألف مجلس الدفاع على الوجه التالي :-

- الرئيس : القائد العام للقوات المسلحة الاردنية .
اعضاء اصليون : مساعدا القائد العام للقوات المسلحة الاردنية .
اعضاء اضافيون : القادة الذين يرى القائد العام ضرورة حضورهم .

(ب) يقوم مجلس الدفاع بالوظائف التالية :

- ١ . تنفيذ السياسة الدفاعية
٢ . تقديم المقترحات للتنظيمات العسكرية والاسلحة والعتاد والترتيبات الحربية
٣ . اقتراح المشاريع الخاصة بالقوات المسلحة فيما يتعلق بشؤون الدفاع والتجنيد .

المادة ٢١ - (أ) تعقد جلسات المجلس الاعلى برئاسة وزير الدفاع او من ينييه وتعقد جلسات مجلس الدفاع برئاسة القائد العام وينوب عنه عند غيابه ارفع ضابط بين الاعضاء الموجودين .

(ب) يجتمع كل من المجلسين من حين لآخر بدعوة من رئيسه .

(ج) يعقد المجلسان جلسات مشتركة بدعوة من رئيس مجلس الدفاع الاعلى كلما رأى ذلك ضرورياً .

(د) تعرض توصيات مجلس الدفاع على مجلس الدفاع الاعلى وتعرض توصيات المجلس الاخير على مجلس الوزراء لاقرارها .

٤ - للقائد العام

المادة ٢٢ - (أ) يتولى القائد العام للقوات المسلحة الاردنية الاشراف على القوات المسلحة وادارتها وتوزيعها وهو المسؤول عن كافة مقتضيات هذه القوات في تنظيمها وتدريبها وامور ادارتها يعاونه في ذلك ضباط الاركان في القيادة العامة وقادة الجبهات والاسلحة والخدمات وهو المرجع الاستشاري العسكري الاعلى في وزارة الدفاع .

(ب) يجوز للقائد العام ان يجند في اي وقت اشخاصاً لاثنين لا كمال العدد المقرر للقوات المسلحة وان يجند من حين الى اخر بموافقة وزير الدفاع افراداً بروتاب وعلاوات خاصة .

(ج) للقائد العام ان يوقف عن العمل اي ضابط صف او جندي وان ينزل رتبته او يعزله او يطرده من الخدمة اذا ثبت له انه متهاون او غير كفؤ للقيام بواجباته .

(د) للقائد العام ان يمارس اية صلاحيات من الصلاحيات المتوطنة به بموجب هذا القانون او بموجب اي تشريع آخر .

المادة ٢٣ - تكون واجبات قادة الجبهات والاسلحة والخدمات ومدراء الفروع مقتصره على الشؤون التي يعهد بها اليهم القائد العام ويكون لهم حق التوقيع نيابة عنه في امور معينة يصرح لهم بها بموجب امر خطي كل حسب اختصاصه .

٥ - اقسام للقوات المسلحة

المادة ٢٤ - تقسم القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية الى الاقسام الرئيسية التالية :-

١ . العمليات الحربية

وتشرف على الخطط والعمليات الحربية والتخطيط والتنظيم والتسلح والتدريب والاستخبارات والمطبوعات ومدارس التدريب .

٢ . المرتب

وتشرف على شؤون الضباط وضباط الصف والافراد والتعبئة العامة والتجنيد والتمريض والرواتب والعلاوات والترقيع والافتاء والشؤون الطبية والشرطة العسكرية والضبط والربط والثقافة والمراسم وهيئات التحقيق والمجالس العسكرية .

٣ . السوازم

وتشرف على مستودعات الملابس والسوازم ومستودعات الذخيرة والاثاث والتدوين والنقل ودكان الجندي والمطبعة والعطاءات ومصانع الملابس والتجهيزات وشؤون الابنية والاشغال والمعسكرات الثابتة .

٤ . المدير المالي

يشرف على كافة الامور المالية وموازنات القوات المسلحة وهو مسؤول تجاه القائد العام .

٥ . واجبات هذه الاقسام واختصاصاتها بالتفصيل تصدر من قبل القائد العام للقوات المسلحة الاردنية باوامر وتعليمات خاصة .

الفصل السابع

الواجبات والمحظورات

١ - الواجبات

المادة ٢٥ - يجب على الضابط وضابط الصف والفرد :

- (أ) ان يؤدي العمل المنوط به بدقة وامانة ونشاط وان يخصص جميع اوقاته لاداء واجباته الرسمية.
- (ب) ان ينفذ الاوامر والتعليمات التي يصدرها اليه رؤساؤه .
- (ج) ان يحافظ على مصالح الدولة وان لا يتقاعس او يتهاون في اداء الواجبات الموكولة اليه وان يحول دون وقوع اية مخالفة للقوانين والانظمة المعمول بها او اي اهمال في تطبيقها .
- (د) ان يتصرف بأدب وكمياسة في صلته برؤسائه وفي معاملته لافراد الجمهور وان ينجز الاعمال المطلوبة منه على اكمل وجه وفي اقصر وقت وان يحافظ على شرف الخدمة العسكرية وحسن سمعتها .

٢ - المحظورات

المادة ٢٦ - يحظر على الضابط وضابط الصف والفرد :

- (أ) ترك عمله الرسمي او التوقف عنه لاي سبب من الاسباب دون تصريح رسمي من رئيسه .
- (ب) نقل اية معلومات رسمية ينشرها في الصحف دون موافقة المراجع المختصة كما يحظر عليه بعد تركه الخدمة افشاء او نشر اية معلومات رسمية اكتسبها اثناء وجوده في الخدمة الا بأذن خاص من المراجع المختصة .
- (ج) ان ينتمي الى أي حزب من الاحزاب السياسية او ان يتشيع له او ان يشترك في اية مظاهرات او اضرابات أو اية اجتماعات حزبية او سياسية او اية دعايات انتخابية او ان يعقد اجتماعات لانتقاد اعمال الحكومة السياسية او ان يشترك بأية صورة من الصور في اجراءات تهدف الى الغايات المذكورة .
- (د) ان يكون محررا لمطبوعة دورية او أن يكون مشتركا بصورة مباشرة او غير مباشرة في ادارتها باستثناء المجلة العسكرية .
- (هـ) ان يوزع اية مطبوعات سياسية او ان يوقع استحداثات تبحث في اعمال الحكومة .

(و) ان يحتفظ لنفسه بأصل اية وثيقة او ورقة من الوثائق أو الاوراق والمحاسبات الرسمية او صورة عنها .

(ز) ان يفضي بمعلومات او ايضاحات عن المسائل التي ينبغي ان تظل سرية بطبيعتها او صدر بشأن سريتها تعليمات خاصة .

(ح) ان يتعاطى التجارة او الصناعة بصفقات تجارية باسمه او بأسماء اخرى او القيام بالمضاربات على كافة انواعها او تولي اعمال مالية مباشرة او غير مباشرة او الاشتراك فيها او الارتباط بعلاقات مع اية شركة او القيام بأي عمل آخر يتعارض وعمله الرسمي او يؤثر بأية حال من الاحوال في قيامه بواجباته الرسمية ولا تنطبق احكام هذه الفقرة على شراء الاسهم في الشركات المساهمة وفي جميع الاحوال المشكوك في انطباق احكام هذه الفقرة عليها يجب رفع الامر الى القائد العام لاعطاء قراره بذلك .

(ط) قبول هدايا او اكراميات او منع من اصحاب المصالح او من يتسبب اليهم سواء اكان ذلك مباشرة ام بالواسطة او قبول اية مساعدات مالية او اقتراض المال او الوقوع تحت مئة اي شخص من الاشخاص الذين لهم اية شركة من الشركات التجارية المرتبطة بفقود أو ذات علاقة بالبنوك التي ينتمي اليها .

(ي) الاشتراك في مشتري وبيع الطوايح البريدية او التوازم والمهبات والمعارات والاملاك الحكومية بقصد الربح او المضاربة .

(ك) ان يتولى وكالة خصوصية في أمر من الأمور التي لها علاقة بواجباته الرسمية .

(ل) ان يقبل اي عمل مهما كان خارجاً عن اعماله الرسمية بالنيابة عن او مع اي فرد من الافراد او بيت من البيوتات التجارية الا بتصريح من وزير الدفاع بناء على تنسيب القائد العام على ان لا تنشأ من جراء ذلك عرقلة لاعمال الموظف الرسمية .

(م) ان يقبل تعيينه من قبل اية محكمة كمحارس قضائي او محكم دون موافقة القائد العام على انه يجوز له ان يتولى بمرتب او مكافأة اعمال القوامه والوصاية والوكالة عن الغائبين اذا كان المشمول بالقوامه او الوصاية او كان الغائب من تربطه به صلة قرني او نسب كما يجوز له ان يتولى بمرتب او مكافأة النظارة على الوقف اذا كان مستحقاً فيه او كانت النظارة مشروطة له من الواقف او ان يتولى الحراسة على الاموال التي يكون شريكاً فيها او له مصلحة فيها او مملوكة لمن تربطه به صلة قرني او النسب .

وفي جميع هذه الاحوال يجب اخبار القائد العام وحفظ ذلك في ملفه الخاص :

(ن) كل من يخالف اي حكم من احكام هذه المادة يحاكم امام مجلس عسكري بمقتضى التشريع الثلاثة المعمول في المملكة الاردنية الهاشمية .

الفصل الثامن

الاجازات

المادة ٢٧ - يستحق الضابط اجازات سنوية بموجب المواد التالية في هذا القانون وتحسب الاجازة ابتداء من أول كانون الثاني من كل سنة تلي تاريخ التعيين ويستحق الضابط اجازة نسبية عن المدة الواقعة بين تاريخ تعيينه وأول كانون الثاني من السنة التالية ، على ان تراعى مقتضيات العمل عند اعطاء الاجازة .

المادة ٢٨ - انواع الاجازة هي :

- (أ) اجازة سنوية
- (ب) اجازة عرضية
- (ج) اجازة مرضية
- (د) اجازة امومة
- (هـ) اجازة دراسية

(أ) الاجازة السنوية

المادة ٢٩ - يستحق الضابط من رتبة مقدم فما فوق اجازة سنوية مدتها ستة وثلاثون يوماً عن كل سنة .

المادة ٣٠ - يستحق الضابط من رتبة رئيس اول فما دون اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً عن كل سنة .

المادة ٣١ - يتقاضى الضابط المجاز اجازة سنوية راتبه كاملاً مع العلاوات خلال مدة الاجازة وتعتبر تلك الاجازة خدمة فعلية .

المادة ٣٢ - يسمح للضابط في الاحوال الاعتيادية ان يستعمل كامل مدة اجازته السنوية دفعة واحدة غير انه اذا لم تسمح ظروف وظيفته في حالات استثنائية بمنحه كامل اجازته فيسمح له عندئذ بأن يستعمل جزءاً من اجازته فوراً وان يستعمل الجزء الباقي في موعد يكون أكثر ملائمة في المستقبل وتحسب ايام الاعياد والعطل الرسمية ضمن الاجازة اذا وقعت في خلالها ولا تحسب اذا جاءت قبل الاجازة او بعدها .

المادة ٣٣ - لا يجوز جمع الاجازات السنوية لأكثر من مستين .

المادة ٣٤ - (أ) يستحق الضابط الذي تنتهي خدمته في القوات المسلحة الاردنية لأي سبب كان الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيما لو بقي على رأس العمل ، وتؤدي هذه الرواتب والعلاوات دفعة واحدة ، عند انفكاك الضابط عن العمل بالإضافة الى الحقوق التقاعدية التي يستحقها ذلك الضابط ، وإذا أعيد إلى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة فتقطع من رواتبه المبالغ التي كان قد استوفاه عن المدة الباقية من الاجازة .

(ب) يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بالتقاعد راتب شهرين مع العلاوات .

المادة ٣٥ - (أ) الضباط من رتبة مقدم فما فوق يعطون الاجازات بموافقة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من ينييه .

(ب) الضباط من رتبة رئيس اول فما دون يعطون الاجازة من قبل قادة الجبهات والاسلحة والخدمات اذا كانت داخل المملكة الاردنية الهاشمية مع اعلام دائرة الفرع المختص بذلك ، وإذا كانت لخارجها فتعطى بموافقة القائد العام للقوات المسلحة او من ينييه .

المادة ٣٦ - اذا اراد الضابط ان يقضي اجازته في بلاد غير البلاد المجاورة للمملكة مباشرة فيجوز منحه مدة اخرى لا تزيد على نصف مدة الاجازة السنوية التي استحقها لغاية تسريحه بتقديم طلب تلك الاجازة ويعني البلاد المجاورة للمملكة - العراق ولبنان والعربية السعودية وسوريا ومصر - فتعطى هذه المنحة بموافقة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من ينييه .

المادة ٣٧ - يجوز في الاحوال التي يكون الضابط قد استنفذ فيها جميع الاجازات السنوية والعرضية منع ذلك الضابط في احوال خاصة اجازة بدون راتب لمدة أقصاها ثلاثة اشهر وتعتبر تلك الاجازة خدمة فعلية .

(ب) الاجازة العرضية

المادة ٣٨ - (أ) يجوز منح الضابط في حالة عدم استحقاقهم الاجازة السنوية اجازات عرضية براتب كامل مع العلاوات لا تتجاوز مدتها (١٤) يوماً في السنة ويشترط في ذلك موافقة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من ينييه .

(ب) بالإضافة الى الاجازات السنوية يعطى الضابط اجازة لمدة اسبوع في حالة زواجه للمرة الاولى ويتقاضى راتبه كاملاً مع العلاوات خلال مدة هذه الاجازة .

(ج) للقائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من ينييه ان يمنح الضابط الذي يريد السفر الى الحجاز لاداء فريضة الحج اجازة مدتها شهر واحد براتب كامل مع العلاوات بالإضافة الى الاجازة السنوية التي يستحقها وتمنح هذه الاجازة مرة واحدة طيلة خدمة الضابط .

(ج) الاجازة المرضية

المادة ٣٩ - يستحق الضابط كل سنة اجازات مرضية متقطعة براتب كامل مع العلاوات على ان لا تحسم من اجازته السنوية وتكون تلك الاجازات بتقارير طبية معترف بها .

المادة ٤٠ - اذا اعطي الضابط اجازة مرضية بعد ان استنفذ جميع اجازاته السنوية فلا تحسم هذه الاجازات او اية اجزاء منها من الاجازة السنوية التي يستحقها في السنة التالية : -
(أ) تعطى الاجازة المرضية لمدة لا تزيد على اسبوع من قبل قادة الوحدات بناء على توصية الطبيب .

(ب) تعطى الاجازة المرضية لمدة لا تزيد على اربعة عشر يوماً من قبل قادة المستشفيات العسكرية .

(ج) تعطى الاجازة المرضية لمدة اكثر من (١٤) يوماً من قبل مدير الخدمات الطبية الملكية بتوصية من اللجنة الطبية على ان لا تتجاوز مدة الاجازة ثلاثة اشهر .

(د) اذا كانت الاجازة اكثر من ثلاثة اشهر فتوصي بها اللجنة الطبية المختصة وتعطى من قبل الفرع المختص في القيادة العامة .

المادة ٤١- اذا لم يشف الضابط من مرضه خلال شهر واحد من تاريخ مرضه فتمدد اجازته المرضية للمدة التي تراها اللجنة الطبية ضرورية .

المادة ٤٢- على اللجان الطبية ان تحدد في تقاريرها المدة التي ترى انها كافية لشفاء الضابط من مرضه فاذا قررت اللجنة الطبية إعادة فحص الضابط بعد انقضاء تلك المدة فلا يسمح للضابط بمزاولة اعماله قبل إعادة ذلك الفحص .

المادة ٤٣- يتقاضى الضابط المجاز اجازة مرضية راتبه كعادته مع العلاوات وعلاوة معيشة العائلة عن الشهور الستة الاولى ونصف راتبه مع نصف العلاوات عن ثلاثة الاشهر الاخرى التي تليها باستثناء علاوة معيشة العائلة فتدفع كاملة عن المدة التي يقضيها في المرض ويعتبر بدء مدة الاجازة المرضية من التاريخ الذي سيتعيب فيه الضابط عن العمل .

المادة ٤٤- (أ) اذا لم يشف الضابط من مرضه بعد انتهاء مدة التسعة اشهر المذكورة في المادة السابقة تعاد معانيته من قبل اللجنة الطبية في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء تلك المدة ، فاذا لم يتقدم للفحص في اثناء مدة الثلاثة اشهر فلا يستحق اية رواتب او علاوات او علاوة معيشة عائلة مهما كانت الاسباب بعد ذلك ، على انه في حالة إعادة معانيته خلال مدة الثلاثة اشهر فانه يستحق نصف راتبه ونصف علاواته وعلاوة معيشة العائلة كاملاً حتى تاريخ إعادة معانيته .

(ب) اذا وجدت اللجنة الطبية لدى معانيته للضابط مرة ثانية ان مرضه غير قابل للشفاء فتوصي بانتهاء خدماته .

(ج) اذا وجدت اللجنة الطبية لدى معانيته للضابط مرة ثانية ان مرضه قابل للشفاء ولكنه ليس قادراً على استئناف عمله بعده فيجوز بناء على تسبب القائد العام للقوات المسلحة الاردنية وموافقة مجلس الوزراء تمديد اجازته المرضية لمدة اخرى لا تتجاوز ثمانية اشهر بنصف الراتب مع نصف العلاوات وعلاوة معيشة العائلة كاملاً .

المادة ٤٥- اذا اصيب الضابط بمرضه فتمتد اجازته او بانه الامراض التي تحتاج معالجتها الى مدة طويلة فيجب اخاله على اللجنة الطبية المختصة لتتخذ بشأنه القرار المناسب .

المادة ٤٦- اذا اصيب الضابط بمرض وهو خارج المملكة في مهمة رسمية او كان غائباً عنها بصورة رسمية فانه يستحق اجازة مرضية لمدة لا تتجاوز (١٤) يوماً بناء على تقرير طبي من طبيب واحد وعلى الضابط ان يعلم الملحق العسكري اذا وجد والا فيرسل برقية الى الفرع المختص يعلمه بمرضه بأسرع وقت وأن يرسل في أول بريد التقارير الطبية التي تحصل عليها .

المادة ٤٧- اذا زادت مدة مرض الضابط وهو خارج المملكة على (١٤) يوماً فعليه ان يحصل على تقرير طبي موقع عليه من طبيبين احدهما طبيب حكومة ومصدق من قنصل اردني (أن وجد) وعلى الضابط ان يعلم الفرع المختص برقياً بمرضه وان يرسل التقارير الطبية اللازمة بالسرعة الممكنة .

المادة ٤٨- اذا قررت اللجنة الطبية ان الضابط اصيب بمرض او بعملة اخرى او بمحدث في اثناء قيامه بواجباته دون اهمال منه او لسبب ناشيء عن طبيعة وواجباته فيمنح اجازة مرضية براتب كامل مع العلاوات وعلاوة معيشة العائلة طيلة المدة اللازمة لشفائه الى أن تقرر اللجنة الطبية عدم قابلية اصابته للشفاء نهائياً وعندها توصي بانتهاء خدماته .

المادة ٤٩- يقطع راتب الضابط - باستثناء علاوة معيشة العائلة - طيلة مدة غيابه عن العمل لمرض ناشيء عن خطئه ويعتبر الضابط غططاً عند اهماله او سوء تصرفه او قيامه بأعمال لا تليق بشرف وظيفته كالسكر والمقامرة وتعاطي المخدرات وما شابه ذلك من سوء السلوك .

(د) اجازة الامومة

المادة ٥٠- تستحق الضابطة الحامل اجازة امومة اقصاها شهر واحد براتب كامل مع العلاوات بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية ولا تشكل تلك الاجازة جزءاً من الاجازات المرضية اما اذا تعلق عليها استئناف اعمالها بعد انتهاء اجازة الامومة لسبب مرضي فيجوز منحها اجازة مرضية وفقاً لاحكام الاجازات المرضية .

(هـ) الاجازة الدراسية

المادة ٥١- يعمل بالاحكام نظام الموظفين المدنيين المعمول به فيما يتعلق بالاجازات الدراسية الى ان يصدر نظام خاص بها .

(و) احكام متفرقة في الاجازات

المادة ٥٢- يجب ان تكون طلبات الاجازات بجميع انواعها والاجوبة عليها خطية . تبدأ الاجازة من يوم انفكالك الضابط عن العمل وتنتهي بنهاية اليوم السابق لاستئناف الضابط للعمل .

المادة ٥٣- يجب ان لا يترك الضابط عمله قبل ان يستلم اشعاراً خطياً بالمراقبة على اجازته غير انه في الحالات الاضطرارية يجوز ابلاغ موافقة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او قيادة الجبهات والاسلحة والخدمات الى الضابط شفهاً قبل كتابة الاشعار الخطي .

هكذا من الاصل

المادة ٥٤ - بين الضابط في طلب الاجازة التاريخ الذي يرغب ان تبدأ اجازته فيه والمكان الذي يود ان يقضي فيه اجازته وعنوانه في اثناء الاجازة واليوم الذي يرغب ان يعود فيه للعمل .

المادة ٥٥ - تحدد المراجع المختصة مدة كل اجازة توافق عليها .

المادة ٥٦ - لا يجوز تقصير الاجازة أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها بعد الموافقة عليها وإبلاغها للضابط إلا لأسباب قوية تقتضيها حالة العمل .

المادة ٥٧ - يجوز للضابط المحراز ان ينسب من يشاء لقبض رواتبه التي يستحقها في اثناء وجوده في الاجازة بكتاب خطي يصدق من قائد وحدته التابع اليها .

المادة ٥٨ - ضباط الصف والافراد بمنحون اجازة سنوية لا تتجاوز (١٤) يوماً بقرار من قادة الجبهات والاسلحة والخدمات والاولوية والوحدات المعيّنين .

المادة ٥٩ - تسري احكام الاجازات المرضية المنصوص عليها في المواد من (٣٩ - ٤٩) من هذا الفصل على ضباط الصف والافراد .

الفصل التاسع

الضبط والربط العسكري والمحاكمة

(١) الضبط والربط

المادة ٦٠ - ان عقوبة مخالفات الضبط والربط العسكري هي : -

(١) السجن (٥) تأخير الاقدمية

(٢) حسم الراتب (٦) الحجز في الكنتنة

(٣) تنزيل الرتبة (٧) التوبيخ والتوبيخ الشديد

(٤) الترميم (٨) وظائف حراسة وطواير اضافية

المادة ٦١ - للقائد العام للقوات المسلحة الاردنية ان يصدر تعليمات يبين فيها مدى صلاحيات الاحكام المتعلقة بمخالفات الضبط والربط العسكري التي تمنح لقادة الجبهات والاسلحة والخدمات والاولوية والكتائب والوحدات الاخرى .

(٢) المحاكمة

المادة ٦٢ - (أ) اذا وردت شكوى بحق اي ضابط او ضابط صف او فرد بتهمة من التهم المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري يرفع الامر الى القائد العام الذي يامر بإحالة المتهم الى مجلس عسكري لمحاكمته على التهمة المستندة اليه او ان يحاكمه بنفسه .

(ب) يجوز للقائد العام توقيف الضابط او ضابط الصف او الفرد عن العمل الى ان يبت في قضيته اذا وجد ذلك مناسباً .

المادة ٦٣ - لكل من جرى توقيفه عن العمل الحق ان يتقاضى نسبة من راتبه مع العلاوات لا تزيد على النصف بحسب ما يقرره القائد العام وذلك من المدة التي يوقف فيها عن العمل الى ان يصدر قرار نهائي بشأن قضيته واذا لم تسفر الاجراءات المتخذة بحقه عن فرض عقوبة العزل او الطرد فيحق له ان يتقاضى راتبه بكامله مع العلاوات اعتباراً من تاريخ ابقائه عن العمل بعد حسم ما سبق ان تقاضاه .

المادة ٦٤ - ينقطع راتب من حكم عليه بالعزل او الطرد ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائياً .

المادة ٦٥ - لا يسمح لمن اوقف عن العمل ان يارح المملكة الاردنية الهاشمية دون تصريح من القائد العام واذا حاول ذلك دون الحصول على اذن فيجوز للقائد العام ان يصدر امرًا بالقبض عليه وتوقيفه ، كما يجوز اطلاق سراحه لقاء تقديم كفالة مالية معتبرة يقدرها القائد العام او من ينوبه .

المادة ٦٦ - اذا اقيمت اية دعوى او تحلفت اية اجراءات بحق اي ضابط او ضابط صف او فرد عن عمل قام به بصفته هذه فيحق له ان يدافع عن نفسه بانه قام بذلك العمل بمقتضى السلطة المخولة له بموجب مذكرة قانونية صدرت اليه من مرجع مختص ويثبت هذا الدفاع بابراز تلك المذكرة وذلك بقطع النظر عن اي نقص في صلاحية السلطة التي اصدرت المذكرة .

الفصل العاشر

انهاء الخدمة

المادة ٦٧ - تنتهي خدمات الضباط وضباط الصف والافراد بأحد الاسباب التالية : -

(١) الاستقالة .

(٢) الاحالة على التقاعد والقوة الاحتياطية .

(٣) الاستثناء عن الخدمة أو الطرد .

(٤) عدم الايالة الصحية

(٥) الوفاة

(١) الاستقالة

المادة ٦٨- (أ) ان استقالة الضباط تخضع لاحكام قانون استقالة ضباط الجيش العربي الاردني رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٣ على انه يجب على الضابط الذي يقدم استقالته ان يستمر في اداء واجباته الى ان يستلم اشعاراً خطياً بقبولها .

(ب) لا تقبل استقالة الضباط اذا قدمت بحقه شكوى واحيل بسببها الى مجلس عسكري الابد انتهاء الاجراءات القانونية بحقه بصورة نهائية .

(٢) الاحالة على التقاعد والقوة الاحتياطية

المادة ٦٩- يخضع الضباط وضباط الصف والافراد لاحكام قانون التقاعد العسكري رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ واية تعديلات تطرأ عليه .

(٣) الاستغناء عن الخدمة او الطرد

المادة ٧٠- يستغنى عن ضابط الصف او الفرد بقرار من القائد العام في الحالات التالية :

- (أ) عدم الكفاءة او عدم اللياقة .
- (ب) سوء السلوك استنادا للتقارير التي ترفع بحقه .
- (ج) صدور حكم عليه بالحبس مدة تزيد عن (٨٩) يوما .
- (د) صدور حكم عليه بالطرد .

المادة ٧١- (أ) اذا كان قرار الاستغناء يتعلق بضابط فلا ينفذ ما لم يقترن بالموافقة الملكية السامية .

(ب) على قادة الجبهات والاسلحة والخدمات عند وجود ما يستلزم الاستغناء عن الخدمة ان يقدموا التواصي بذلك الى القائد العام وتنسق هذه التواصي من قبل الفرع المختص .

(٤) عدم اللياقة الصحية

المادة ٧٢- يستغنى عن خدمات الضابط او ضابط الصف او الفرد في اي وقت من الاوقات اثناء مدة خدمته اذا ثبت بتقرير من اللجنة الطبية المختصة عجزه صحيا عن القيام بواجبات وظيفته .

الفصل الحادي عشر

الاعادة الى الخدمة

المادة ٧٣- عند اعادة اي ضابط الى الخدمة الدائمة تتبع القواعد التالية :

(أ) اذا كان الضابط قد استقال او احيل على التقاعد بناء على طلبه فيعاد برتبته وراتبه السابقين وتعتبر اقدميته من تاريخ اعادته الى الخدمة .

(ب) اذا كان الضابط قد انتهت خدماته دون طلب منه فيعاد برتبته وقدم زملائه الذين كانوا يلبونه في الاقدمية اذا كانت مدة وجوده خارج الخدمة لا تزيد على سنتين ، اما اذا زادت عن ذلك فيعاد برتبته السابقة وتعتبر اقدميته من تاريخ اعادته للخدمة .

(ج) في حالة تنزيل رتبة الضابط يصبح ترتيب اقدميته كأقدم ضابط في الرتبة التي نزل اليها .

الفصل الثاني عشر

الملحقون العسكريون

المادة ٧٤- يتم تعيين الملحقين العسكريين ومساعدتهم بتنسيب من القائد العام وموافقة جلالته الملك المعظم على أن تتوفر الشروط التالية :

- (أ) ان لا تقل رتبة الملحق العسكري عن مقدم .
- (ب) ان يجيد لغة اجنبية الى جانب لغته العربية .
- (ج) ان يتصف بسماعة الاخلاق واللياقة .
- (د) ان تكون له خدمة طويلة وخبرة عسكرية تؤهله لهذا المنصب .

المادة ٧٥- (أ) لا يجوز ان تزيد مدة خدمة الضابط كملحق عسكري او مساعد ملحق عسكري على ثلاث سنوات على انه يجوز تمديد مدة خدمته سنة اخرى اذا دعت الضرورة لذلك .

(ب) لا يجوز للملحق العسكري او اي مساعد ملحق عسكري ان يتزوج من اجنبية الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الدفاع .

الفصل الثالث عشر

احكام متفرقة

المادة ٧٦ - يعتبر كل ضابط او ضابط صف او فرد مسؤولاً عن جميع الاموال العمومية التي في عهده او التي تقع في حوزته وما يعهد اليه من الاسلحة والعدد الحربية والملابس والارزاق العمومية التي تصرف لتستعملها القوات المسلحة التي تحت امرته او لاستعماله الخاص ويكون مسؤولاً عنها تجاه القائد العام في حالة فقدانها او تضررها او اتلافها . لم يكن الضرر الذي لحق بها نجم عن حادث لم يكن بالامكان اجتنابه او عن سرقة لم تنشأ عن اهماله او عن استعمالها فعلاً في الخدمة .

المادة ٧٧ - أ - على كل ضابط او ضابط صف او فرد انفصل عن الخدمة ان يسلم فوراً جميع ما يعهده من الاسلحة والملابس وغيرها من الحاجيات اللازمة للقيام بواجباته ، فاذا عجز عن تسليمها يجازى بعد ادائه من قبل المجلس العسكري بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً او الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ويضمن قيمتها .

ب - كل ضابط او ضابط صف او فرد اثلث او اضاع اسلحة او البسة او سواها من الاموال الاميرية يجوز الحسم من راتبه الى ان يسدد ثمنها او قيمة اصلاحها فضلاً عن اية عقوبة يستحقها بمقتضى هذا القانون .

المادة ٧٨ - جميع الغرامات المفروضة على الضباط وضباط الصف والافراد تحصل بطريقة الاستقطاع من راتب الشخص المحكوم عليه بها وتدخل الى صندوق خاص يطلق عليه اسم صندوق الجيش العربي على ان لا يزيد ما يقتطع في الشهر عن نصف الراتب .

المادة ٧٩ - أ - لا يستحق اي ضابط او ضابط صف او فرد راتب اليوم الذي تغيب فيه بلا اجازة .
ب - لا تعتبر مدة التغيب يوماً كاملاً ما لم تكن قد استغرقت ست ساعات متوالية او اكثر سواء اكانت كلها في يوم واحد ام قسم منها في اليوم الواحد والآخر في اليوم الثاني .

ج - اذا تجاوزت مدة التغيب ست ساعات متوالية ولكنها لم تتجاوز اربعة وعشرين ساعة فلا تحسب اكثر من يوم واحد . اما اذا تجاوزت المدة الاربعة والعشرين ساعة فكل اربع وعشرين ساعة او اي قسم منها ما عدا الاربعة وعشرين ساعة الاولى يعتبر يوماً كاملاً .

المادة ٨٠ - ١ - لوُزِر الدفاع بتنصيب من القائد العام ، بموافقة مجلس الوزراء وتصديق جلالة الملك المعظم ان يصدر الانظمة بشأن الامور التالية : -

- (أ) بيان المخالفات الخلة بالانضباط العسكري .
 - (ب) حراسة الاموال والارزاق العمومية المعدة لاستعمال القوات المسلحة .
 - (ج) الخدمات الخاصة التي تقوم بها القوات المسلحة .
 - (د) اي امر يتعلق برفاهية وكفاءة القوات المسلحة .
 - (هـ) اي امر من الامور التي يتطلبها تنفيذ احكام هذا القانون .
- ٢ - للقائد العام صلاحية اصدار التعليمات الخاصة بفحوص الترفيع ومواعيد اجرائها .

المادة ٨١ - لا يجوز لاي ضابط ان يتزوج باجنبيه الا بموافقة القائد العام .

المادة ٨٢ - تلغى القوانين والانظمة التالية : -

- ١ - قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٧ وما طرأ عليه من تعديلات .
 - ٢ - قانون ادارة الجيش العربي الاردني رقم (١) لسنة ١٩٥٩ .
 - ٣ - نظام وزارة الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٤٨ .
 - ٤ - اي تشريع اردني او فلسطيني آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .
- على ان تبقى الانظمة والتعليمات السابقة الصادرة بمقتضى قانون الجيش العربي المعمول بها عند نفاذ هذا القانون والتي لا تتعارض واحكامه سارية المفعول الى ان تعدل او تستبدل بغيرها بموجب هذا القانون .

المادة ٨٣ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون

- ٣ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون الجمارك والمكوس مادة مائه للموافقة عليه .
(فتلاه المقرر مادة مائه ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به الى الحكومة) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس) لسنة ١٩٦٤ ويقرأ مع قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر نص المادة (١٤) من القانون الاصلي فقرة (أ) ويضاف النص التالي اليها كفقرة (ب) :-
(ب) بالرغم مما ورد في الفقرة السابقة وما ورد في المادة (١٣١) من القانون الاصلي ، يجوز للسلطة ان تعتبر البديل الذي يبعث به البضائع المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اساسا لاستيفاء الرسوم الجمركية بشرط ان تكون هذه البضائع لاحدى دوائر الحكومة وان يكون البيع قد تم بالتراد العلني من قبل لجنة مؤلفة من ثلاثة ممثلين احدهم من الدائرة ذات العلاقة والثاني عن السلطة ، والثالث عن ديوان المحاسبة .

المادة ٣ - تلغى الفقرتان (١) و (٤) من المادة (١٦٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي كفقرة أولى ويعدل رقم الفقرة الخامسة ويعطى لها رقم (٤) :-

١ - قاض (يعين من قبل المجلس القضائي بالطريقة التي يعين فيها القضاة النظاميون) - رئيساً وفي حالة شغور هذه الوظيفة او عدم تمكن مشغليها من القيام بها بسبب غيابه او لاي سبب قانوني اخر فانه يجوز لوزير العدل ان يتتلب لقيام بهذه الوظيفة اي قاض من قضاة المحاكم الابتدائية لا تقل درجته عن الرابعة .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٧٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١٧٧)

(أ) بالرغم مما ورد في اي قانون آخر لا تقبل المحاكم الجمركية اية دعوى ضد الخزينة الا اذا كان المدعي قد قام بدفع كافة المبالغ المطلوبة منه بما في ذلك الرسوم والنفقات وفي مثل هذه الحالة يحق للمستورد ان يقدم كفالة بنكية عوضاً عن دفع المبالغ متدار النزاع .

(ب) يترتب على المدعي ان يحصر دعوى الاسترداد في الجزء المتنازع عليه من المبالغ المدفوعة ويعتبر ذلك الجزء امانة يتوقف ردها للمدعي او تحويلها ايراداً للخزينة على انتهاء الدعوى بقرار مكتسب الدرجة القطعية .

(ج) يحول المبلغ الذي قيد امانة بموجب هذه المادة الى الخزينة ويعتبر ايراداً لها اذا لم تقدم الدعوى باسترداده خلال ثلاثة اشهر من تاريخ دفعه ولا تسمع اية دعوى بشأنه بعد ذلك .

(د) تسري احكام هذه المادة على دعاوي منع المطالبة المقامة ضد الخزينة لدى المحاكم الجمركية قبل العمل بهذا القانون ، ويترتب على المدعين فيها دفع كافة المبالغ المطلوبة منهم خلال شهر واحد من تاريخ سريانه لتبقى قائمة وينظر فيها على انها دعاوي استرداد من جميع الوجوه وفي حال عدم دفع المبالغ ضمن هذه المادة تسقط الدعاوي المذكورة .

السيد النثل : لكن لا نرى الوزير المختص لينافع عن القانون .

المقرر : المجلس وافق عليه وانتهى .

السيد لسيه : وافق عليه المجلس بالاكثرية .

المقرر : ووفق عليه وانتهى .

الرئيس : ليستمر المقرر .

مكونا من الأصل

(ب)

قرار رقم (٢)

المقرر :

اجتهدت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتصايب قانوني بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٢ بحضور كل من المقر ومعالى السيد فلاح المداحه والاعضاء سماحة الاستاذ نديم الملاح ومعالى السيد علي الهنداوي ومعالى السيد انور نسييه ومعالى السيد رياض الفلح ، ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين الموقته المحالة اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها ومناقشتها قررت ما يلي :

(١) القانون الموقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٢ قانون الجامعة الاردنية .

قررت توصية المجلس الكريم بالاصرار على قراره السابق المتضمن عدم قبول التعديلات التي ادخلها مجلس النواب الموقر على الفقرة (٦) من البند (أ) من المادة (٧) والفقرة (أ) من المادة (١١) والفقرة (ج) من المادة (١٣) والفقرتين (أ) و (ج) من المادة (١٤) بل الموافقة على بقائها كما وردت من الحكومة ، وذلك مراعاة لاحكام نص المادة (٤٠) من الدستور التي تتعلق بكيفية صدور الارادات الملكية السامية .

(٢) مشروع قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٤ .

قررت توصية المجلس الكريم بالاكثريه بالاصرار على قراره السابق المتضمن عدم قبول النسبة المئوية التي قررها مجلس النواب وهي (خمسة بالمائة) الواردة في المادة الثالثة ، بل الموافقة على النسبة المئوية التي قررها مجلس الاعيان وهي (ثلاثة بالمائة) حيث ان النفقات العامة هي مليوني دينار لكامل المشروع كما هو ثابت لدى اللجنة من كتاب اخذته من أمين العاصمة ، وأن الثلاثة بالمائة مع الزيادة السنوية التي تعادل ٢٠ بالمائة سنوياً تكفي لتغطية هذه النفقات وزيادة على ذلك أنه من المحتمل أن يستمر مفعول هذا القانون في المستقبل ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الابنية ضمن منطقة امانة العاصمة تدفع حالياً ضريبة مسققات ومعارف بنسبة ٢٠ بالمائة بضاف اليها ثلاثة بالمائة ضريبة المجاري هذه ، فتصبح مجموع الضريبة ٢٣ بالمائة ، الأمر الذي لا يوجد له مثيل في البلاد المجاورة . وعليه فإن اللجنة القانونية توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

مخالف بقانون المجاري وأضر على خمسة بالمائة
كما ورد من مجلس النواب الكريم
علي الهنداوي

- ١ -

المقرر :

لي ملاحظة اريد ان ابديها للمجلس الكريم حول قانون الجامعة ، قرر المجلس اعادته الى مجلس النواب الا ان مجلس النواب وافق على قسم من تعديلات مجلس الاعيان واصر على قسم آخر فيما يتعلق بصدور الارادات الملكية . معلوم الجميع انه في حالة تعيين موظفين من الصنف الاول سواء بالجامعة او في اية دائرة اخرى يجب ان يكون التعيين تابع للدستور من حيث المراسم القانونية والدستورية التي توصل القرار للنهاية ، فعندما يعين موظف من الصنف الاول من قبل مجلس الوزراء يجب ان ترفع الاوراق للسدة الملكية للاقرار بالموافقة وصدور الأرادة فطلب الجامعة - بصحيح العبارة - ان مقررات مجلس الامناء او مجلس الجامعة يجب ان لا ترفع للملك وهذا مخالف للدستور . لذلك اذا اراد المجلس ان يصير على قراره فليقل كلمته ، وان كان يوافق على ان مجلس الجامعة او اي مجلس كان ان يقرر دون مراعاة الدستور فهذا بحث آخر .

الاستاذ الجعبري : الاصرار على قرارنا السابق

السيد المفلسح : الاصرار على قرارنا السابق

السيد النابلسي : قرار مجلس النواب يختلف

عن ما قاله معالي المقرر مجلس النواب يصير على ان تصدر ارادة سنوية .

السيد المفلسح : اريد ان اوضح الامر فيما بين

المقرر ودوله العين ، الحقيقة ان مجلس الامناء يرغب

في ان تصدر ارادة في بعض الاحوال كتعيين رئيس

الجامعة او العميد وعند التوسع في انواع المهمات التي

تقوم فيها الجامعة في فروع الجامعة ، الامناء يرغبون

في صدور الارادة الا انهم يريدون ان تكون الارادة

دون ان تمر على مجلس الوزراء او الوزراء المعنيين في الامر ، فالمادة (٤٠) وضعت قيود استثنائية بكيفية اصدار الارادات الملكية الكريمة فكانت يمارس الملك صلاحياته بموجب ارادات عن طريق رئيس الوزراء ، فطالما موجود هذا النص مازمين ان تنقيد فيه ولا يجوز ان ترفع مقررات امانة الجامعة الى جلالة الملك المعظم دون ان تمر على الوزير او مجلس الوزراء او رئيس الوزراء ، هذا هو المقصود من المادة (٤٠) وعلى هذا الاساس فان ما قرره مجلس الاعيان سابقاً يتفق مع الدستور واصرار مجلس النواب على هذا مخالف لاحكام المادة (٤٠) .

السيد النابلسي : لا علاقة للدستور في هذا الامر ، الدستور لا ينص على ان كل موظف يجب ان يعين بالدولة يجب ان يمر على مجلس الوزراء لاقرار تعيينه . بدليل ان هناك في الجيش الضباط بواسطة القائد العام للقوات المسلحة وتسيب وزير الدفاع وارادة سنوية ، فمن اجل استقلال الجامعة يجب ان لا تكون مرتبطة بشكل من الاشكال بالحكومة بهذا الشكل الذي يريده خضرة المقرر .

السيد نسييه : يا سيدي اعتقد ان مبدأ استقلال امانة الجامعة مبدأ سليم ، وانما النص الذي ورد بالقانون نص خاطيء على ما اعتقد ، اذ انهم افترضوا ان تصدر ارادة ملكية بتعيين الامناء ، ودستورياً اصدار هذه الارادة دون ان تمر على الوزير المختص او مجلس الوزراء وهذا هو اساس المسؤولية الوزارية ، ان المثل الذي تفضل به دولة السيد سليمان النابلسي صحيح ، وانما حسب قول دولة السيد سليمان النابلسي فان الارادة التي تصدر بتعيين ضابط تمر على وزير الدفاع اذن فوزير الدفاع المسؤول يكون قد نسب هذا التعيين ، ولجسداً يا سيدي فاني اعتقد ان منا

اوصت به اللجنة القانونية هو في محله وارجو هذا المجلس الكريم ان يوافق عليه .

الرئيس : هنالك مثال اوضح بالنسبة للقضاة المجلس القضائي الذي يقرر ولكن يرفع القرار عن طريق وزير العدلية ورئيس الوزراء .

السيد النائبلي : اجملوها عن طريق رئيس الوزراء .

السيد التل : لنجعل ترتيب بحيث يعامل مجلس الامناء كما يعامل المجلس القضائي ، فهذا يضمن استقلال الجامعة كضمان استقلال القضاء وبنفس الوقت تراعى احكام الدستور .

السيد المفلح : اسمحي يا سيدي ان ارد على ما تفضل به دولة العين ، المثل الذي ارد ان يكون مثيلا لمجلس الامناء لا يجوز ان يقاس على المجلس القضائي لأن المجلس القضائي سلطة اشار اليها الدستور و اشار الدستور نفسه الى ضرورة التعيين من قبل المجلس القضائي ، والدولة مؤلفة من ثلاث قوى : القوة التشريعية ، والقوة القضائية ، والقوة التنفيذية . هذه القوى اشار اليها الدستور بالذات ، ولذلك لا يجوز ان تأتي وتقول ان مجلس الامناء حكمه حكم المجلس القضائي قطعاً .

الرئيس : مجلس الامناء له قانون خاص يعمل بموجبه .

السيد المفلح : لكن القصد من استقلال القضاء ورد نص في الدستور عنه ، ولذلك نحترم النص الدستوري في كيفية تعيين القضاة لا يكون قانون استقلال القضاء نص على ذلك .

السيد الجبوري : سيدي دولة الرئيس ، اعتقد تماماً بأن الموضوع يجب حله اذا كان مجلس الجامعة له من الصلاحيات ان يعين ويرفع رأساً الى جلالة الملك ما يقرره لطلبه الامانة الملكية السامية او لا .

اعتقادي الشخصي ان الموضوع ينقسم الى قسمين : لا يجوز ان يستقل مجلس الجامعة في ان يذهب الى جلالة الملك ويأخذ الارادة رأساً ، فاما ان يكون عن طريق الوزير المختص بمثل تلك القرارات من علاقة مع الوزير المختص ، واما ان ترفع الى مجلس الوزراء حتى لا يكون هناك ارتباط بين مجلس الجامعة وبين وزير مختص ، فاعتقادي الشخصي ان المسألة اما ان تكون تابعة لوزارة التربية والتعليم فيرفع وزير التربية والتعليم هذه القرارات لجلالة الملك المعظم للتصديق عليها واما اذا كان ليس هناك ارتباط - واعتقادي ان هناك ارتباط - لكن من حيث ان مجلس الجامعة يتمتع بمركز عال تقني ارجو ان يكون مجلس الوزراء او ان يرتبط برئيس الوزراء اما ان يرفع رأساً فلا يجوز .

وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع : ضمان استقلال مقررات الجامعة كما ضمن المجلس القضائي استقلاله وليس في رفع مقررات مجلس الامناء او المجلس القضائي عن طريق الوزراء او عن طريق رئيس الوزراء ذاته ما يعرض هذه القرارات للخطر لان وظيفة الرئاسة ووظيفة الوزير المختص في هذه الحالة مجرد الرفع فقط ، لا يستطيع ان يعاق على هذا ولا يستطيع ان يعطي رأي في هذا انا اقول هذا بالنسبة للقضاء .

السيد المفلح : اسمح لي القانون نص يقول رئيس الوزراء والوزراء مكلنون بتطبيق احكام هذا القانون . فكيف تقبل انت ان يمر عنك مزور الكرام وتقول رفعت . بهذا تخرج عن روح الدستور . رئيس الوزراء له صلاحيات وله ان يجلس للقرار . القضية ليست قضية تنوية القضية قضية دستورية نحن منسوخ الاشخاص الذين ننادي باستقلال الجامعة وكل جامعة في اي بلد من البلاد المتقدمة هي مستقلة

ولكن لم يكن هناك نص ان عميد الجامعة او زيادة او فتح فرع جديد للجامعة يلزمه ارادة من ملكة بريطانيا ولا يلزمه ارادة من رئيس الجمهورية . فظالمنا تقيدنا بنص الارادة تقتضي ان تكون هذه الارادة عن طريق رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، النص الدستوري سليم .

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع : هل يعني هذا ان مجلس الوزراء يغير ما ورد اليه .

السيد المفلح : انت تقول لجلالة الملك رأيك . الاستاذ الملاح : انا اريد ان اسأل سؤال واحد .

اذا رفع مجلس الامناء قرارا بتوسيع الجامعة باحداث فرع جديد يضاف الى فروعه الى جلالة الملك دون ان يمر على مجلس الوزراء هل تكون المادة (٤٥) من الدستور قد طبقت ؟ انا اسأل هذا السؤال

السيد النائبلي : باعتبار رئيس الوزراء هو كبير مستشاري جلالة الملك لا يستطيع هو ان يرد القرار الى مجلس الامناء كما لا يستطيع وزير العدلية ان يرد القرار الى المجلس القضائي ، ولكن بوصفه هو مستشاراً لجلالة الملك يستطيع ان يقدم هذه الملاحظات الى جلالة الملك ليقبل او يرفض .

ولذلك تكرى مجلس الامناء واستقلال الجامعة اقترح ان يكون رفع هذا القرار عن طريق رئيس الوزراء .

وزير العدلية : الارادة الملكية هي اجراء قانوني وهذا الاجراء بطبيعة الحال يجب ان يكون متفقاً مع الدستور هذه الارادة نص الدستور بشأنها ان الملك يعمل بواسطة الوزراء اي ان جلالة الملك لا يملك ان يصدر ارادة عن غير طريق السلطة التنفيذية لانه يعمل بواسطة وزرائه فلا يملك ان يصدر هذه الارادة الا اذا كانت مقدمة اليه من الحكومة ومن اخذ الوزراء ومن وزيره الاول مثلاً وهو رئيس الوزراء فانا اذهب مع الرأي القائل بأن

الارادة يجب ان تصدر بواسطة الحكومة ومقررات الجامعة يجب ان تقدم الى جلالة الملك بواسطة الحكومة وهذا لا يؤثر على استقلال الجامعة .

السيد المنطاري : يا سيدي المناقشة ليست في قانون الجامعة قطعاً المناقشة تدور على كيفية صدور الارادة عندنا مادتين في الدستور المادة (٤٥) تنظم كيفية صدور الارادة ، الملك يصدر الارادات بواسطة رئيس الوزراء او الوزير او الوزراء المختصين ، هذا اتفق عليه ، لنعود الى القانون لئلا نرى من هو الوزير المختص في شؤون الجامعة فنجد ان ليس هناك اي وزير مختص بشؤون الجامعة ، اعطيت استقلال تام ، نجد في المادة الثانية من الدستور تقول مجلس الوزراء مجتمع مسؤول عن السياسة الداخلية والخارجية للدولة وكل وزير مختص بشؤون وزارته الخاصة ، فعندما نرجع القانون لا نجد انه عين اي وزير من الوزراء ليكون المختص بشؤون الجامعة ليس وزير المعارف او وزير الاعلام او اي وزير آخر او مجلس الوزراء ، نرجع الى الفقرة الاولى ، مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية مشتركة عن الامور الداخلية والخارجية وهذه من اعمال الدولة تطبيقاً للمادة (٤٥) والمادة الاخرى من الدستور وهذا هو الصحيح تصدر الارادات الملكية على قرارات مجلس الامناء بواسطة مجلس الوزراء مجتمعاً او يوضع نص في القانون - ان الجامعة تتبع وزير المعارف او وزير الاعلام او اي وزير آخر هذا هو الصحيح ولا يوجد غير ذلك لا تسويات ولا مصلحة وزير الاشغال العامة : الفث النظر الى المادة (٢٦) من الدستور التي تقول تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق احكام هذا الدستور . المقرر : الواقع ان البحث اشبع بهذا الموضوع والامر واضح جداً .

اذا كانت الحكومة التي من حيث النتيجة تقرر وتبت بالامور الهامة بمعرفة مجلسها العالي . وهو

مجلس الوزراء وتستطيع ان تنظر او تبث في قرار مجلس الجامعة المتعلق في تعيين موظفيه ، والموظفين بالاصل تابعين لأنظمة وهذه الانظمة توجب على اي سلطة او اي هيئة او اي وزارة بأن ترفع مقرراتها فيما يختص بتعيين موظفي الصنف الاول الى مجلس الوزراء ليتخذ قراره وعندئذ يرفع القرار الى جلالة الملك لصدور الارادة، فاللجنة اوصت المجلس الكريم بقبول المبدأ الذي اقتره لمراعاة الدستور وهي ان مقررات مجلس الامناء يجب ان ترفع الى مجلس الوزراء ومجلس الوزراء يقرر ما يراه فيها ويرفعها الى جلالة الملك .

وعلى هذا ارجسو من المجلس الكريم ان يأمر بقراره العادل .

الرئيس : الجامعة لها نظام خاص يختلف عن نظام الموظفين يعني لاعلاقة لنظام الموظفين بنظام مجلس الامناء الموضوع كيف الحصول على الارادة الملكية ومن اي طريق طبعاً من طريق مجلس الامناء مباشرة غير معقول مخالفته للدستور ، الآن اما ان نعطي الحق لرئيس الوزراء بمفرده ليرفع قرارات مجلس الامناء او الانسب عن طريق وزير التربية ورئيس الوزراء أما عن طريق مجلس الوزراء فاعتقد قد يكون هناك مساس باستقلال الجامعة .

السيد الهنداوي : المادة (٥١) من الدستور تقول :

رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته .

في قانون الجامعة لم تبث لأي وزير خاص بل تركت لمجلس الوزراء مجتمعاً .

السيد الملقح : هذا ما عناه التمديل في اللجنة القانونية .

المقرر : سألتوا على حضراتكم قرار اللجنة القانونية السابق رقم (٩) .

أ - بقاء الفقرة السادسة من البند (أ) من المادة السابعة كما هي في مشروع الحكومة .

ب - بقاء الفقرة (أ) من المادة (١١) كما هي في مشروع الحكومة مع الاستعاضة عن عبارة (رئيس الوزراء) بعبارة (مجلس الوزراء) .

ج - تعديل الفقرة (د) من المادة (١١) الواردة من مجلس النواب بما يلي : -

(د) يعين مدققون لحسابات الجامعة بقرار من مجلس امناء الجامعة ومجلس الامناء ان يطلب من ديوان المحاسبة تدقيق حسابات الجامعة) .

د - اضافة فقرة جديدة تحت رقم (٨) الى المادة (١١) بالنص التالي : -

(هـ) تتمتع الجامعة الاردنية بحق الاعفاء من الضرائب والرسوم والفوائد الاخرى سواء كانت حكومية ام بلدية وغيرها .

هـ - بقاء الفقرة (ج) من المادة (١٣) كما هي في مشروع الحكومة .

و - بقاء الفقرتين (أ) و (ج) من المادة (١٤) كما هما في مشروع الحكومة .

السيد الهنداوي : ورد في آخر القانون ان رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون . فكيف نجعلهم (مكلفون) وليس لهم حق التوقيع ؟

السيد النابلسي : يا سيدي ، رئيس الوزراء هو الذي يمثل الحكومة فعلاً .

السيد الهنداوي : يا باشا هناك نص دستوري وهناك نص صريح في القانون فلا اجتهد في مورد النص .

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة رقم (٢) فيما يتعلق بقانون الجامعة ؟

(فوافق المجلس على ذلك)

الرئيس : اذن سيجتمع مجلس الامة في جلسة مشتركة لبحث المواد المختلف عليها بين مجلس النواب والمحترم .
فهو يوافق المجلس على القانون معدلاً .

(فوافق المجلس عليه)

وهذا هو نصه بالشكل الذي اقر واستحال المواد المختلف عليها لمجلس الامة .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون الجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجامعة الاردنية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية جامعة تسمى (الجامعة الاردنية) ويكون مقرها موقع (الجبيهة) .

المادة ٣ - ان غايات الجامعة الاردنية هي : -
اتاحة فرص الدراسة الجامعية ، وتشجيع البحث العلمي ، والعمل على رقي الآداب والفنون ، وتقديم العلوم وخدمة المجتمع ، وتزويد البلاد بالمتخصصين في الفروع المختلفة ، والاهتمام بالحضارة العربية والاسلامية ونشر تراثها والمشاركة الايجابية في الفكر العالمي ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والاجنبية .

المادة ٤ - للجامعة الاردنية « شخصية معنوية مستقلة ، ولها ان تقاضي وان تقاضى بهذه الصلصة ، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات التي ترد اليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض هذه التبرعات مع الغرض الاصلي السلي النشئت من أجله الجامعة وان يوافق عليها مجلس الامناء .

المادة ٥ - (أ) للجامعة (مجلس امناء) مؤلف من عشرة اعضاء من المواطنين ذوي الرأي والخبرة .

(ب) ويعين جلالة الملك مجلس الامناء الاول بناء على تنسيب مجلس الوزراء
(ج) وتعين مدة العضوية وتبين طريقة تجديددها وكيفية تعيين الاعضاء الجدد وسائر الشؤون الخاصة بمجلس الامناء بموجب نظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٦ - (أ) ينتخب رئيس مجلس الامناء بالاقتراع السري من بين اعضاءه لمدة سنة واحدة قابلة للتجديده
(ب) رئيس مجلس الامناء هو صلة الوصل بين هذا المجلس وأي مرجع او هيئة اخرى رسمية وغير رسمية .

المادة ٧ - (أ) يختص مجلس الامناء بالامور التالية :-

- ١ . تدبير موارد تمويل الجامعة واستثمار اموالها
- ٢ . اقرار مشروع الميزانية السنوية الذي يقدمه اليه مجلس الجامعة .
- ٣ . الاشتراك مع مجلس الجامعة في تنسيب افتتاح كليات جديدة ومعاهد عليا لفروع من التخصص تتبع الجامعة مباشرة او احدى كلياتها والموافقة على افتتاح اقسام تتبع كليات قائمة وذلك وفقا لحاجات البلاد وامكاناتها .
- ٤ . تحديد مقدار الرسوم الجامعية وكيفية ادائها وشروط الاعفاء منها والمكافآت والاعانات المالية وغير المالية .
- ٥ . صيانة استقلال الجامعة واتخاذ جميع الوسائل التي تؤدي الى رفع شأنها وتمكينها من اداء رسالتها .
- ٦ . ترشيح شخص أو أكثر لمنصب رئيس الجامعة الذي يتم تعيينه بإرادة ملكية سامية بناء على تنسيب مجلس الوزراء ، والنظر في تجديد مدة رئيس الجامعة أو عدم التجديد أو في اعفائه من منصبه على أن يكون اقتراح الاعفاء بموافقة سبعة أعضاء على الأقل وأن يقترن قرار الاعفاء بإرادة ملكية سامية تصدر بناء على تنسيب مجلس الوزراء .
- (ب) يدعو مجلس الامناء رئيس الجامعة لحضور اجتماعاته والادلاء برأيه في الامور المعروضة للبحث دون أن يكون له حق التصويت .

المادة ٨ - (أ) يشترط في رئيس الجامعة ان يكون اردنيا وان تتوافر فيه الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ وفقا لاحكام المادة (٢٣) من هذا القانون .

(ب) يكون تعيين رئيس الجامعة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

(ج) رئيس الجامعة هو الذي يتولى ادارة شؤون الجامعة التعليمية والادارية والمالية ويمثلها امام الهيئات الاخرى . وله في حالة الضرورة التصوي لتعليق الدراسة كلها او بعضها . وهو الذي يرأس مجلس الجامعة ويدعوه الى الاجتماع ويشرف على تنفيذ قوانين الجامعة وأنظمتها وعلى تحضير الميزانية ويقوم بعرضها على مجلس الجامعة ويصدر الاوامر الخاصة بالمصروفات .

وهو المسؤول عن تنفيذ ما يقع ضمن اختصاصه من قرارات مجلس الامناء ويقدم لرئيس مجلس الامناء في نهاية كل سنة جامعة تقريراً عن شؤون الجامعة ونشاطها العلمي .

المادة ٩ - يؤلف مجلس الجامعة على الوجه التالي :

- (أ) رئيس الجامعة
- (ب) عمداء الكليات
- (ج) استاذ واحد عن كل كلية ينتخبه مجلسها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .
- (د) وكيل وزارة التربية والتعليم

المادة ١٠ - يختص مجلس الجامعة بالامور التالية :-

- (أ) وضع خطط الدراسة وتعيين مدة الدراسة .
- (ب) منح الدرجات العلمية .
- (ج) وضع شروط قبول الطلاب في الجامعة ونظام تأديبهم .
- (د) تنظيم الشؤون الاجتماعية للطلاب .
- (هـ) انشاء كراسي الاستاذية .
- (و) التنسيق بين اعمال الكليات فيما يتصل بالدروس والمحاضرات والبحوث العلمية ، وادارة الامتحانات ، وتحديد مكافآت المتحنيين .
- (ز) تعيين اعضاء هيئة التدريس وترقيتهم ونقلهم من كلية الى اخرى .
- (ح) التنب للجامعات والمعاهد العلمية والهيئات الاخرى ومنح الاجازات لمهام علمية .
- (ط) تقديم المقترحات بشأن اقامة الابنية الجامعية اللازمة
- (ي) اعداد مشروع الميزانية .
- (ك) دراسة الموضوعات التي يحيلها عليه رئيس مجلس الجامعة .

المادة ١١ - (أ) للجامعة الاردنية « ميزانية خاصة بها ، مستقلة عن ميزانية الدولة يعدها مجلس الجامعة ويتولى رئيس الجامعة بحثها مع مجلس الامناء لاقرار مشروعها ويصدقها مجلس الوزراء .

(ب) وتدير الجامعة اموالها بنفسها وتصرف فيها وتنفق منها وفق نظام يصدر بموجب احكام هذا القانون .

(ج) وتتكون مالية الجامعة من :-

- ١ . منحة سنوية تخصصها لها الحكومة
- ٢ . ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة
- ٣ . والهبات والاعانات والتبرعات الاخرى
- ٤ . والرسوم الجامعية
- ٥ . واية موارد اخرى .

(د) يعين مدققون لحسابات الجامعة بقرار من مجلس ائمة الجامعة .

المادة ١٢ — اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ، وللمجلس الجامعة ان يقرر استعمال لغة اخرى للتدريس حيثما تقضي الضرورة بذلك .

المادة ١٣ — (أ) تبدأ الجامعة الاردنية ب (كلية الآداب) وتفتح فيما بعد الكليات والمعاهد الاخرى التي تقضي المصلحة بافتتاحها .

(ب) يجوز ان تكون بعض هذه الكليات والمعاهد في غير مقر الجامعة .

(ج) يكون افتتاح الكليات والمعاهد الجديدة وتعيين مكانها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مشترك من مجلس الامناء ومجلس الجامعة .

المادة ١٤ — (أ) يعين عميد الكلية بقرار من مجلس الوزراء يقترن بأرادة ملكية سامية تنشر في الجريدة الرسمية وذلك بناء على ترشيح مجلس الجامعة وموافقة مجلس الامناء .

(ب) يجب ان تتوافر في العميد الشروط الواجب توافرها لدى الاستاذ وفقاً لاحكام المادة (٢٣) من هذا القانون .

(ج) لا يجوز ابقاء العميد من منصبه قبل انقضاء مدته الا بقرار يتخذه مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي اعضائه يوافق عليه مجلس وزراء ويقترن بأرادة الملكية السامية .

(د) مدة تعيين العميد ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، واذا انتهت مدته ولم يجدد له او اذا اعفي من العمادة عاد الى منصب الاستاذية .

المادة ١٥ — يتولى العميد ادارة شؤون الكلية التعليمية والادارية والمالية ضمن قانون الجامعة وأنظمتها وقرارات مجلس الجامعة الخاصة بكلية ويخضع مجلس الكلية للانقياد ويتولى رئاسته ، ويقدم الى رئيس الجامعة في نهاية كل سنة جامعية تقريراً عن شؤون الكلية ونشاطها ، ويبلغ الهيئات الجامعية المختصة القرارات التي يجب ابلاغها اليها .

المادة ١٦ — يؤلف مجلس الكلية من :

(أ) عميد الكلية

(ب) رؤساء الاقسام او من يقوم مقامهم .

(ج) الاساتذة

المادة ١٧ — يختص مجلس الكلية بالامور التالية :-

(أ) وضع القواعد الخاصة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس والمحاضرات وتنظيم البحوث العلمية .

(ب) وضع مناهج الدراسة والتنسيق بينها في الاقسام المختلفة وتوزيع الدروس والمحاضرات على اعضاء هيئة التدريس .

(ج) وضع نظام الامتحان وتحديد مدته وتوزيع اعماله على هيئة الممتحنين .

(د) تقديم الاقتراحات الى مجلس الجامعة حول خطط الدراسة وشروط منح الدرجات العلمية وكل ما من شأنه النهوض بالتعليم في الكلية .

(هـ) الاشراف على الشؤون الاجتماعية والرياضية لطلاب الكلية .

المادة ١٨ — لكل قسم من اقسام الكلية كيانه الذاتي من الناحية العلمية والادارية والمالية ويختص بتمتع الاعمال العلمية والدراسية والاجتماعية في القسم ، ويرأسه اقدم استاذ فيه ، وفي حالة خلو القسم من الاساتذة يقوم باعمال رئيسه اقدم الاساتذة المساعدين ، ويكون له حق حضور مجلس الكلية الا عند النظر في الترشيح لوظائف الاساتذة .

المادة ١٩ — اعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :-

(أ) الاساتذة

(ب) الاساتذة المساعدون

(ج) المدرسون

المادة ٢٠ — يجري تعيين اعضاء هيئة التدريس في الجامعة وترقيتهم بقرار من مجلس الجامعة وأرادة سامية تنشر في الجريدة الرسمية وذلك بناء على ترشيح مجلس الكلية المختصة

المادة ٢١ — يشترط فيمن يعين مدرسا ، ان يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراه في الموضوع الذي سيتولى تدريسه من جامعة يعترف بها مجلس الجامعة .

المادة ٢٢ — (أ) يشترط فيمن يعين استاذاً مساعداً :

١ . ان يتوافر فيه الشرط المذكور في المادة السابقة (٢١) .

٢ . وان يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة اربع سنوات على الاقل في احدى الكليات الجامعية او في معهد علمي من مستواها .

٣ . وان يكون قد نشر بحثاً مبتكرة او مؤلفات علمية قيمة في مادته او ان يكون قد قام باعمال فنية ممتازة في ميدان تخصصه .

(ب) ويجوز ان يعين في وظيفة استاذ مساعد من لم يعمل مدرسا اذا كانت قد مضت اربع سنوات على الاقل على حصوله على شهادة الدكتوراه من جامعة يعترف بها مجلس الجامعة بشرط ان يكون قد نشر بحثا مبتكرة او مؤلفات علمية قيمة او قام باعمال فنية ممتازة في ميدان تخصصه .

المادة ٢٣ - (أ) يشترط فيمن يعين استاذاً -

- ١ - ان يتوافر فيه الشرط المذكور في المادة (٢١) .
- ٢ - وان يكون قد شغل وظيفة استاذ مساعد مدة اربع سنوات على الاقل في احدى الكليات الجامعية او في معهد علمي من مستواها .
- ٣ - وان يكون قد قام في مادته وهو استاذ مساعد باعمال انشائية ممتازة او نشر بحثا مبتكرة او مؤلفات علمية قيمة تؤهله للاستاذية .

(ب) ويجوز ان يعين في وظيفة استاذ من لم يعمل استاذاً مساعداً اذا كانت قد مضت ثمان سنوات على الاقل على حصوله على الدكتوراه من جامعة يعترف بها مجلس الجامعة بشرط ان يكون قد نشر بحثا مبتكرة او مؤلفات علمية قيمة في مادة تخصصه او قام في ميدان تخصصه باعمال فنية ممتازة تؤهله للاستاذية .

المادة ٢٤ - تؤلف لجان علمية لتقدير الانتاج العلمي للمرشح للترقية الى وظيفة استاذ مساعد او استاذ ، ويشترط في اعضاء هذه اللجان ان يكونوا من الاساتذة المختصين وتقدم تقاريرها الى مجلس الكلية ، ويكون تأليف هذه اللجان بقرار من مجلس الجامعة بترشيح من مجلس الكلية بعد اخذ رأى القسم المختص .

المادة ٢٥ - (أ) يجوز ان يعين في الكلية معيدون ، ويكون تعيين المعيد بترشيح من القسم المختص من بين الحاصلين على تقدير ممتاز او جيد جداً او ما يعادلها في درجته الجامعية الاولى او ما فوقها من الدرجات العلمية .

(ب) يعرض الترشيح على مجلس الكلية فاذا اقره صدر قرار التعيين من رئيس الجامعة ويكون التعيين بعقد لمدة سنة قابلة للتجديد بعد اخذ رأى القسم المختص .

المادة ٢٦ - (أ) يجوز ان يعين في الكليات من الاردنيين وغيرهم اساتذة غير مفرغين ومعاضرون كما يجوز تعيين غير الاردنيين اعضاء في هيئة التدريس او الاستعانة بهم بصفة زائرين والاستعانة بممتحنين من اعضاء هيئات التدريس في الجامعات الاخرى .

(ب) يكون التعيين بموجب الفقرة (أ) بقرار من رئيس الجامعة بناء على موافقة مجلس الجامعة بعد الاستئناس برأى مجلس الكلية على ان يكون تعيينهم بعقد تين فيها جميع الشروط اللازمة :

المادة ٢٧ - تحدد مراتب رئيس الجامعة وعمداء الكليات واءضاء هيئة التدريس والمعيدين وسائر المشتغلين بالتدريس المذكورين في المادة (٢٦) وطريقة اختيارهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وحقوق التقاعد او المكافأة وسائر الامور المتصلة بهم بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٨ - يكون للجامعة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين على ان يجرى اختيارهم وتعيينهم وانهاء عملهم وعزلهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وحقوق التقاعد او المكافأة وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ، بناء على تنسيب مشترك من مجلس الامناء ومجلس الجامعة .

احكام الثغالية

المادة ٣٠ - الى ان يؤلف مجلس الجامعة يغول مجلس الامناء جميع صلاحيات مجلس الجامعة الواردة في هذا القانون ، والى ان يعين رئيس الجامعة يغول رئيس مجلس الامناء جميع صلاحيات رئيس الجامعة والى ان يؤلف مجلس الكلية يغول عميد الكلية جميع صلاحيات مجلس الكلية .

المادة ٣١ - يجوز في مرحلة التأسيس اذا اقتضت الضرورة ذلك تعيين مدرسين من الحاصلين على الماجستير غير انهم لا يرقون الى استاذ مساعد الا اذا حصلوا على الدكتوراه في مادة تخصصهم .

المادة ٣٢ - يجوز - في مرحلة التأسيس اذا اقتضت الضرورة ذلك - التجاوز عن شرط المادة الزمنية الوارد في المادتين (٢٣ و ٢٢) ، بحيث يكفي بنصف المسدد المذكورة ، مع توافر الشروط الاخرى

المادة ٣٣ - لانتجاوز مرحلة (التأسيس) الواردة في هذه الاحكام الانتقالية السنوات الخمس الاولى من وقت انشاء الكلية .

المادة ٣٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .
١٩٦٤/٥/١٤

(٢)

الرئيس : الفقرة الثانية من القرار مشروع قانون المجارى

المقرر : يا سيدي اللجنة القانونية لمجلس الاعيان توصي المجلس الكريم بالاصرار على القرار السابق من حيث جعل النسبة ٣٪ بدلا من ٥٪ ، والسبب في ذلك علته لكثرة الضرائب التي تفرض على المالك والمبلغ الذي سيحصل سيكفي لاتمام المشروع اذا كان المجلس يصبر على رأيه يعود القانون لمجلس الأمة له قد

جاسة مشتركة .

(اصوات : الاصرار على قرارنا)

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

(فوافق المجلس عليه بالاكثرية)

الرئيس : اذن سيجتمع مجلس الأمة في جلسة

مشتركة لبحث المواد المختلف عليها بين المجلسين فهل يوافق المجلس على القانون معدلا .

(فوافق المجلس عليه وهذا هو نصه بالشكل الذي اقر

وستحال المواد المختلف عليها لمجلس الامة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون المجارى العامه في منطقة امانة العاصمة

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المجارى العامه في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة (عقار) اى بناء معد للسكن وتشمّل الدائرة والمدرسة والحانات والمعمل والمتودع والكراج واى بناء آخر يقيم فيه الناس او يستخدمونه وبه مجرى مستعمل لتصريف المياه القلوة او كان مما يرى طبيب امانة العاصمة ضرورة احدث مجرى له كالتحريك المشغلة .

وتعني كلمة (المالك) الشخص المسجل باسمه العقار واذا لم يكن مسجلا فتعني الشخص الذى يقاضى بدل ايجار ذلك العقار او المتصرف به ، وتشمل وكيل المالك ووصيه ووليّه والقيم .

وتعني كلمة (مجرى ضم) اى مجرى للمياه المستعمله يقع داخل العقار بما في ذلك الوصلات والاجهزة التابعة له .

وتعني كلمة (مجرى خاص) اى مجرى للمياه المستعمله يقع داخل العقار بما في ذلك الوصلات الداخلية والخارجية والمعدة لربط المجرى الخاص بالمجرى العام .

المادة ٣ - تخضع المقارنات الكائنه في منطقة امانة العاصمة خلال خمس عشرة سنة من تاريخ الانتهاء من انشاء المجارى لدفع مساهمة سنوية مقطوعة تعادل خمسة في المئة من بدل الايجار المقدّر لبايات قانون ضريبة الاراضي والايتيه داخل مناطق البلديات .

المادة ٤ - (أ) اذا انشئ اى عقار خلال الفتره المشار اليها في المادة الثالثة او بعدها فانه يخضع لدفع نفس المساهمة المشار اليها في المادة المذكورة اى لخمس عشرة سنة وذلك اعتبارا من تاريخ اكمال البناء .

(ب) اذا هدم اى عقار خلال هذه الفتره فيتحقق على مالك العقار دفع النسبة المقررة عن المدة التي كان فيها العقار قائما ويستمر دفعها بعد اعادة انشائه حتى يتم الدفع عن خمسة عشر عاما .

المادة ٥ - رغبا عما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون يستوفى مبلغ المساهمة السنوية عن السنوات الخمس الاولى اعتبارا من تاريخ ١٩٦٣/٤/١ اما يبلغ المساهمة السنوية عن العشر سنوات الباقية فتستحق في اول نيسان من كل سنة من السنين التي تلي تاريخ ربط المجرى الخاص بالمجرى العام .

المادة ٦ - تعفى من تأديسة المساهمة المشار اليها في المواد السابقة المقارنات المعدلة للمادة .

المادة ٧ - تتولى امانة العاصمة على نفقتها ايبصال المجرى الخاص بالمقار المجارى العامه ويحق لمستخدميه او من تفوضه بالقيام بالأعمال ، الدخول الى المقار لهذا الغرض .

المادة ٨ - يحدد مجلس امانة العاصمة بقرار يصدره وينشر للعموم ثلاث مرات في ثلاث صحف محلية على الاقل ، المنطقة او المناطق التي يباشر فيها العمل من اجل ربط المجارى الخاصه بالمجرى العامه

المادة ٩ - تتولى امانة العاصمة المراقبة على صيانة جميع المجارى الخاصه التي تقع ضمن منطقتها وايقائها بحالة جيدة ويجوز لها ان تجري فيها مانستصوبه من توسيع او تغيير او تحسين كما يجوز لها ان تأمر بتعطيل او سد او هدم ما تراه عديم الفائدة او غير ضرورى .

المادة ١٠ - (١) كل من :

أ - يعارض اجراءات ربط المجارى الخاصه بالمجرى العامه او

ب - يسمح بتفريغ مادة جامدة او سائلة في المجارى العامة بطريقة تعطل مجراها او بصورة تضر بها او ان يقوم بأى عمل يضر بهذه المجارى ، او

ج - كان مالكا لاي عقار يوجد فيه مجرى خاص او حفرة امتصاصيه وتخلّف او اهمل تغيير او تعمير ذلك المجرى او الحفرة بعد ان بلغ الخطارا خطيا بملك من قبل امانة العاصمة ، او أنشأ اى مجرى او حفرة جديدة دون موافقتها ، يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب لدى ادايته من قبل محكمة امانة العاصمة ، بغرامة لا تزيد عن ثلاثين دينارا .

(٢) يجوز لمجلس الامانة ان يتخذ التدابير لتغيير او اصلاح المجرى او الحفرة او ازالة ذلك حسب مقتضى الحال ويتحمل ذلك الشخص للنفقات التي قد تتكبدها الامانة بتنفيذ هذا الامر .

المادة ١١ - تجبي امانة العاصمة المبالغ والنفقات التي تستحق لها بمقتضى هذا القانون كما تجبي اموال البلدية : وتكون من جملة وارداتها .

المادة ١٢ - يحق لمجلس امانة العاصمة بموافقة مجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدل مكللون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

الرئيس : ارجو من معالي المقرر تلاوة القرار رقم (٣) .
المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٢ بحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداح، والاعضاء سماحة الاستاذ نديم المسلاح ومعالي السيد انور نسييه ومعالي السيد رياض الفلح ومعالي السيد علي الهنداوي، ونظرت في القانون الموقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣، قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس . وبعد دراسته ومناقشته قررت توصية المجلس الكريم . برفضه لاسباب دستورية وموضوعية

اما الاسباب الدستورية فهي مخالفة اصدار هذا القانون لمطوق الفقرة الاولى من المادة (٩٤) من الدستور والتي تنص (عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد او منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تختمل التأخير او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل) .

والقانون المعني صدر قبل انعقاد مجلس الأمة بثلاثة أيام ، وبالرجوع الى الاسباب الموجبة التي اوردتها الحكومة له لا نجد هناك اسباباً ضرورية لا تختمل التأخير ، مما يستدعي الى مخالفة احكام الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور لاصداره كقانون موقت .

فاذا قبلنا اقرار هذا القانون ، فتكون بذلك قد خرجنا عن مفاهيم واغراض الفقرة الاولى من المادة (٩٤) من الدستور . أما من الناحية الموضوعية فإن

هذا القانون لا يتفق ومصلحة البلد الصناعية والاقتصادية للأسباب الآتية :

ان الاعفاء الوحيد الذي منحه هذا القانون - كما هو وارد في الفقرة (١) من المادة (٣) - هو الاعفاء من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية على المواد والأدوات والآلات والمعدات اللازمة لانشاء المشروع الصناعي . بينما القانون القديم قد تناول عدة اعفاءات من أجل تشجيع وتوجيه الصناعة منها :

(١) الاعفاء من ضريبة الدخل والشؤون الاجتماعية بالنسبة الى ارباح الصناعات لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء الانتاج وتخفيض هاتين الضريبتين بنسبة ٥٠٪ للستين اللاحقتين .

(٢) اعفاء الصناعة من ضريبة الأبنية والأراضي لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء الانتاج .

(٣) التسهيلات والاعفاءات والمساعدات التي كان يمنحها القانون القديم للفنادق السياحية التي تزيد قيمتها على (٧٥) ألف دينار بسبب اهميتها في التنمية الاقتصادية بالنسبة الى قطاع السياحة ، فقد جاء القانون الموقت الجديد خالياً من هذه الاعفاءات بالنسبة الى الفنادق ، وبذلك يكون قد اعمل جانباً مهماً من اركان النهضة الاقتصادية الجديدة بالدعم والتشجيع .

ان الاعفاءات التي كانت تمنح بموجب القانون القديم لانشاء الصناعات ، كانت سبباً مهماً في تشجيع وتوظيف ودخول رؤوس الأموال الاجنبية الى البلاد

وعليه فإن القانون القديم يمتاز بشكل خاص عن القانون الموقت الجديد في ان الاعفاءات التي كان يمنحها للصناعات اعمل وأوفى .

وللأسباب المسار ذكرها من الناحيتين الدستورية والموضوعية ، فإن اللجنة توصي المجلس الكريم برفض القانون الموقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣ قانون تشجيع وتوجيه الصناعة) . فاذا ما تم رفضه فإن اللجنة بطبيعة الحال ، توصي كذلك برفض القانون الموقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الاجنبية لارتباطه بالقانون الموقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣ قانون تشجيع وتوجيه الصناعة .

واللجنة القانونية توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

وزير المالية والاقتصاد الوطني : بالنسبة للتسهيلات والاعفاءات والمساعدات التي كان يمنحها القانون القديم للفنادق السياحية . اريد ان اصصح - اذا سمحتم - ان وزارة الاقتصاد كانت تفسر القانون بالنسبة لعبارة (المشاريع الصناعية) بحيث تشمل الفنادق ، وكانت لجنة الانماء توصي بالاعفاءات بالحالات المناسبة ، وكان مجلس الوزراء يوافق على هذه الاعفاءات ، وبذلك كانت الفنادق المعنية تتمتع بالاعفاء بالفعل على اعتبار انها من المشاريع الصناعية ، الواقع ان القانون القديم كسان به نص صريح ورفع هذا النص ، بالنسبة لواقع الاعفاء بامولانا سواء كان عن طريق لجنة او عنده واقع وهذا يجب ان يوضح للمجلس الكريم ، لا نستطيع ان نقول بان الاعفاءات لم تكن تمنح ، طريقة المنح شيء اخر سيدي ، الاعفاء كان واقفاً تمتعت به فنادق عديدة ، ونحن نوصي بان نعدل النص بحيث يكون صريحاً ، نفضل الصراحة ، بحيث يشملها في الحالات المناسبة ، انما اقتضى الواجب ان نوضح هذه المسألة ونذكر ونحدد بان الاعفاءات كانت تمنح في الحالات المناسبة . بالطبع لا اريد ان

انطرق للصعوبات التي تنشأ هناك نواحي عملية مهمة مثلاً اصحاب الفنادق يطلبون استيراد مسود معينة ويتطلب الامر ان تبذل الجهات الادارية جهوداً كبيرة للتثبت ان هذه المواد هي فعلاً لازمة للفنادق ولازمة بالكيات المطلوبة ، وهذا بالطبع يستغرق جهداً كبيراً ومهم بالنسبة للقانون ، على كل حال هذه نقطة صعوبات ادارية وعملية . اما الاعفاء فكان يقع ونحن نؤيد التعديل بحيث يشمل الفنادق السياحية ضمن الشروط والاضاع التي حددها القانون .

الرئيس : في نظر وزارة الاقتصاد هل القانون القديم اوفى او المشروع الجديد ؟

وزير المالية والاقتصاد الوطني : الامر يتوقف على معنى كلمة (اوفى) اذا كان السؤال يعني ايها اوسع فالقانون القديم اوسع ، اذا كانت كلمة (اوفى) تعني ايها اصليح فأجيب بما يلي :

بالطبع ترى وزارة الاقتصاد بأنه من الضروري تشجيع المشاريع الصناعية وای مشاريع اخرى تعود بالفائدة على البلد ، وانما الامر يتوقف بالطبع على نوع الصناعة ومدى امكانية الربح فيها ومدى شعورها وشعور القانون بمسؤوليتها في المساهمة في تأمين الموارد اللازمة للخزينة لا بصورة آلية شكلية فقط ، بمعنى مجرد تحصيل اموال ، وانما بمعنى المساهمة العقلية ضمن الصالح الاقتصادي . بما لا شك فيه ان بعض المشاريع تحتاج الى تشجيع وتمتاع الى تشجيع اوسع من غيرها بسبب امكانية الربح فيها وهناك مشاريع اخرى تستطيع ان تربح بدون ان تمنح كافة التسهيلات التي نص عليها القانون القديم ، والصعوبة في التفريق بين الناحيتين او الرضعين هي :

اذا كان القانون ينص على وجوب الاعفاء بشكل آلي بالطبع تتمتع المشاريع التي في قدرتها وفي

استطاعت ان تساهم في دفع الضرائب والرسوم ستمتنع في تلك الحالة بالطبع عن القيام بواجبها لأن القانون ينص على ذلك ،

الصعوبة في الواقع هي التمييز بالنسبة لنوع المشروع من ناحية مقدار ارباحه ومدى مقدرة تدوين اجحاف بالناحية الاقتصادية على المساهمة بواجبه تجاه الخزينة ونجاح الصالح العام .

وزير العدلية : دولة الرئيس . القول بان الحكومة اصدرت هذا القانون خلافا لاحكام الدستور هو قول قاس وشديد وارجو من دولة الرئيس ان يعطينا الفرصة الكافية لمناقشة هذا الكلام .

بالرجوع الى النص الدستوري ترى المادة الخاصة من الدستور قد نصت على ان الحكومة لها في حالة عدم انعقاد المجلس ان تصدر قوانين مؤقتة في ثلاث حالات : -

١ - حالة الكوارث .

٢ - حالة الحرب

٣ - وحالة توفر اسباب تدعى صرف نفقات ضرورية ومناسبة . سواء كان اصدار هذا القانون قبل انعقاد المجلس يوم او باربعة ايام القضية هنا ليست قضية وقت ، انما القضية قضية توفر احدى هذه الشروط في القانون او عدم توفرها . وكل قانون لا بد من وجود رقابة عليه حين اصداره وحين تنفيذه ليكون اصدار القانون وفق متطلبات وفق احكام الدستور . فلن يا ترى هنا في هذه الحالة تركت الرقابة على دستورية هذا القانون ؟ هل تركت للسلطة التشريعية والنص يقول بان السلطة التشريعية معطلة ؟ السلطة التشريعية لا تستعمل صلاحياتها ، اذن لا بد من وجود رقابة لغير السلطة التشريعية ، برأي هنا ان السلطة التي تراب دستورية هذا القانون

الذي اصدرته الحكومة في غياب السلطة التشريعية هي لمن يستطيع ان ينفذ ويعطي الحياة الى هذا القانون ، اذن هي لجلالة الملك . وطالما لجلالة الملك وافق على القانون معنى هذا ان هذه الموافقة جرت وفق احكام الدستور ، اي ان الحالات الثلاث المنصوص عليها بالمادة (٩٤) او احداها متوفرة في هذا القانون

لهذا ارجو ان يصحح هذا القول القاضي الذي ورد في قرار اللجنة القانونية والذي لا انصهر بان حكومة من الحكومات قد واجهت مثل هذا الكلام في تاريخ الحكم الطويل في هذا البلد .

المقرر : انا اظن ان معالي وزير العدلية بوصفه احد اعضاء مجلس الاعيان يقر في تمام على المادة الفقهية التي تنص بان المكابرة بالحسوس غير محمود فالتقانون المؤقت الذي نحن بصدد اصدار بصورة مؤقتة قبل الدورة بثلاث ايام ومن الاسباب التي نصت عنها المادة (٩٤) من الدستور فلا يوجد سبب من الاسباب يوجب اصدار هذا القانون بالشكل الذي صدر فيه ، ولهذا اللجنة القانونية بعد ان درست كيفية صياغة هذا القانون وكيفية تشريعه ونظرت في جميع اطرافه من النواحي الدستورية الموضوعية الاخرى فقررت توصية المجلس الكريم للاسباب الواردة بقرارها ورفض هذا القانون بالشكل الذي ورد فيه على انه لا يتمتع على الحكومة ان تعمل التشريع اللازم المفيد وتتقدم به مجلس الامة طالما وهو منقذ .

السيد المفلح : معالي وزير العدلية اظن ، واضح امامه خطأ نص المادة الدستورية لان المادة مع شروطها الثلاث لدستور قديم التي ، اما المادة (٩٤) التي وضعها اللجنة القانونية امامها فهي مقيدة بقيود احترازية جديرة بالاحترام وجديرة بان تؤخذ هذه

وزير العدلية : دولة الرئيس

نحن هنا امام نصوص وامام قواعد قانونية وامام اصول في تطبيق هذه القواعد وفي هذه الاسس .

ليس في هذا الدستور ما يشترط على الحكومة ان تقدم القانون خلال مدة معينة قبل انعقاد المجلس ، قبل انعقاد السلطة التشريعية ، انا لا اقول ان ليس من حق السلطة التشريعية ان ترد القانون ، ولكن اقول ليس من حقها ان ترد القانون المؤقت الذي اصدر في غيابها بموافقة لجلالة الملك على اعتبار انه غير دستوري . من حقها ان ترد القانون اذا كان لا يتفق مع مصلحة البلد ولا يحقق اغراضه كما جاء في اسبابه الموجبة المقدمة من الحكومة ، اما ان ترد القانون على اعتبار انه غير دستوري هذا الكلام اسمه (مسيات) الى هذه الحكومة واسمحوا لي ان اخرج على هذا وان اسجل هذا الكلام بحال القول الذي تفصلت به اللجنة القانونية .

المقرر : لو تستعمل عبارة (تيكت ايزي) .

ضحك

السيد لسيه : دولة الرئيس ،

اذا كان معالي الوزير يتقصد ان اللجنة القانونية تقصص ان تسيء الى اشخاص الوزارة او اشخاص الوزراء في توصيتها التي تقدمت بها فان اللجنة تؤكد معالي الوزير ولهذا المجلس الكريم انها كانت ابلدا يمكن عن هذه البنية او هذا القصد . انا قلنا او اوردنا ما اوردناه من توصيات اجتهدا متحاصل حول اجتهدا صدر من مجلس الوزراء ، ونحن لا نقول انا على صواب قد يكون مجلس الوزراء نفسه هو على صواب ويحق له ان يصدر قانونا مؤقتا في ظروف كهذه الظروف ، انما اجتهدنا ان الظروف التي كانت قائمة لم تكن لتبرز

القيود مأخذ العناية ، وقصد اللجنة من هذا التوجيه هو ان تقول للمخطيء اخطأت لا ان تسمع الحكومة قولاً جارحاً او قولاً لم يسبق لها ان سمعت مثله من قبل اي مجلس ، كل من السلطات يتادي بحقوقه ، وكل من السلطات يراقب الثاني ويطلب منه ان لا يعتدي على حقه ، فكثيراً ما تعاني ، وقد كنت انا احد الوزراء وربما وافقت على اصدار قوانين مؤقتة ، ولكن لم يسبق للمجلس لأي مجلس من مجلسي النواب او الاعيان مر يمثل هذا القانون ، اذ انه صدر قبل دعوة المجلس لدوره بثلاثة ايام ، وكل ما في هذا القانون هو نقل صلاحيات من وزير الاقتصاد الى مجلس الوزراء وكل ما في هذا القانون هو عبارة عن حصر الاعفاءات باعفاء واحد ، فالقانون الذي كنا نتحمله منذ ١٩٥٥ لا نستطيع ان نتحملة ثلاث ايام !

اذن ملزم ان تورد الحكومة او الوزارة المختصة في الاسباب الموجبة عند اصدار القانون الاسباب الغير محتملة التأخير في اصدار هذا القانون ، ولم يرد في الاسباب الموجبة ما يوجب هذا .

تفضل حضرة الوزير وقال من ان الحكومة استعملت صلاحياتها وجلالة الملك وشع هذا القانون بارادته الكريمة السامية ، فانا اشير اليه ان لجلالة الملك اوسع واقد من اي جهة على تقدير احترام الدستور ، وجلالة الملك ضرب مثلاً عندما حل مجلس النواب وحل بدون ان يكون مستكلاً الشروط القانونية وصدرت ارادة مجلس المجلس فعاد لجلالة الملك وحلم الناس كيف يحترم الدستور ، وعاد واعاد المجلس القديم الى ما كان عليه .

للكل القضية لم تكن قضية تحدي ولم تكن قضية لتريد ان تسمع الحكومة كلاماً قاسياً قطعياً ، انما القضية هي قضية غلط او عدم غلط .

اصدار هذا القانون المؤقت في هذا الطرف، هذا كل ما عنيناه حول هذا الموضوع، وارجو ان تنتقل من الناحية الشكاية التي حاولت ان ابين ظروفها الى الناحية الموضوعية.

اما بالنسبة الى الناحية الموضوعية فاني اعتقد جازماً ان مصلحة هذا البلد الاقتصادية تتطلب ان نشجع رؤوس الاموال الخارجية عريضة كانت ام اجنبية من اجل تطوير هذا البلد، ولهذا كان القانون السابق افضل من الناحية الاقتصادية لهذا البلد ولتطوير هذا البلد من القانون المؤقت، ولهذا ارجو من المجلس الكريم ان يوافق على توصية اللجنة القانونية.

السيد الجبوري: سيدي دولة الرئيس، اني لست بالقانوني لأناقش بموضوع الدستور ولكن على كل حال يستطيع كل عين في هذا المجلس الكريم ان يبيدي رأيه بصراحة تامة في هذا المجلس.

اعتقد جازماً بان الحكومات بهذا البلد لم تسلم حكومة واحدة من هذه الحكومات المتعاقبة من انها خالفت الدستور بعدم تطبيق الثلاث اسباب التي دعت الى اصدار القوانين المؤقتة.

انا كنت في عدة وزارات واستطيع ان اقول اننا اصدروا قوانين مؤقتة لم تكن تنطبق على الثلاث اسباب الواردة في الدستور، فليس هناك ثورات ولا حرب ولا اشياء لا يحتمل التأجيل ثلاث ايام او شهر او شهرين او ثلاثة، وعلى كل حال اعتقد جازماً بان لم يكن كلام اللجنة القانونية او توصيتها مقصود بها على ان هذه الحكومة بالذات هي التي استنتت هذه السنة او انها هي التي قدمت قانون مؤقت او اصدرت قانون مؤقت في غياب المجلس، الحكومات جميعها في هذا سواء، فتمتاز بعض الحكومات بانها اصدرت ٣٠ قانون مؤقت مثلاً بينما غيرها لم يصدر الا خمسة

قوانين مؤقتة. هناك تفاوت على كل حال الاسباب الثلاثة الواردة في الدستور للحكومات المتعاقبة كلها والآتية ربما ما دامت المادة على وضعها الحالي مستجاوز الاسباب وتقول هذا ضروري، وهنالك لا حرب ولا كوارث ولا اسباب موجبة للاسراع.

انتقل الآن الى موضوع القانون القديم والقانون الجديد بعد ان استمعت بامعان الى كلام معالي وزير الاقتصاد الوطني والاخوان الذين تكلموا.

سيدي الرئيس:

اوؤكد جازماً بأنه لولا ذلك لنكون ما ارتفع فندق واحد في هذا البلد وما ارتفع مصنع في هذا البلد، ولنتنظر الى الحقائق كما هي، وليس يظهر بالقانون بحسناته وسيئاته الا بعد التطبيق، فنحن بعد تطبيق القانون القديم ماذا وجدنا؟ وجدنا حتى الذين تمتعوا بتلك الاعفاءات لا يزالون لأن محلهم لم يحنوا ولا قرش ربحاً، معظم الصناعات عندنا لا تجني ارباح، خذ الفنادق مثلاً سيدي الرئيس، اعتقد جازماً بأنه اذا شدد على الاعفاءات لم يرتفع حجر واحد في هذا البلد، والفنادق هي بتقول هذا البلد الى ان نجد البترول.

السياحة اهم مورد في هذا البلد وفي غير هذا البلد من البلدان السياحية واعتقد جازماً بان الحكومات التي تحطت المفعول بالصراحة التامة في القانون الذي اشار اليه معالي وزير الاقتصاد بان دوجت على قبول توصيات لجنة الانماء الاقتصادي ووزارة الاقتصاد ومجلس الوزراء يقرر اعفاء الفنادق لئلا دام هذا ادراج اعتقد تماماً انه سواء ورد بصراحة او لم يرد ما دامت الحكومات تستمر على معاملة الفنادق كأنها مشاريع صناعية لا بأس من بقاء القانون القديم، وعلى هذا انا اؤيد رد هذه القوانين الجديدة والابقاء على القانون القديم.

الرئيس: التوسع بالموضوع يوصلنا الى اشياء يجب ان لا يبحث فيها هنا، امامنا المشروع الجديد، وتلي عليكم قرار اللجنة القانونية، وبذات الوقت معالي وزير العدلية او الحكومة لم يكونوا موضع انتقاد كما افادت اللجنة القانونية على لسان احد اعضائها.

ثانياً: موضوع القوانين المؤقتة شكوى قديمة مريره وكما قال الزميل هاشم بك الجبوري ان اصدار الحكومات المتعاقبة للقوانين المؤقتة وعددها كان

تفاوت اذ هنالك من اسرف في اصدار القوانين المؤقتة. ولهذا اعتقد بان الموضوع اشيع بحثاً والآن هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية رقم (٣)؟ (فوافق المجلس عليه)

(١)

الرئيس: اذن يتلى القانون رقم (٣٣) مادة مادة بالشكل المرفوض (فتلاه المقرر مادة مادته ووافق المجلس على رفضه وهذا هو نصه المرفوض فيه كما سيماد الى مجلس النواب):

الاسباب الموجبة

لوضع القانون المؤقت لتشجيع وتوجيه الصناعة

لقد استعيرت بالقانون الجديد عن القانون السابق رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ بالنظر لما تبين اثناء التطبيق من ان نطاق الاعفاء من الرسوم الجمركية للمشاريع الصناعية توسع كثيراً بسبب مرونة النص في القانون السابق الامر الذي نجم عنه الحاق خسارة كبيرة في موارد الدولة من الرسوم الجمركية بدون ان تؤمن في بعض الحالات الفائدة المرجوة لاقتصاد البلد او لتحقيق الصالح العام. وقد جعلت صلاحية منع استيراد اية منتجات صناعية اجنبية منافسة للانتاج المحلي بيد مجلس الوزراء بدلاً من وزارة الاقتصاد على اعتبار ان المجلس يتحمل مسؤولية الحكم وانه اولى بهذه المشاركة وتقرير المنع او عدمه في ضوء المصلحة العامة. وقد ضمن القانون الجديد التشجيع الملائم للمشاريع الصناعية الاغائية بصورة تتناسب مع موارد الدولة واقتصاد البلد.

قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تؤلف في وزارة الاقتصاد لجنة تسمى «لجنة الانماء الاقتصادي» برئاسة وزير الاقتصاد وعضوية وكلاء وزارات الاقتصاد، والمالية، والمالية - الجمارك ومراقب العملة، ويجوز لهذه اللجنة ان تستعين بأي عدد من الخبراء سواء كانوا من الموظفين الفنيين، او من غرف الصناعات او التجارة او غيرها. وفي حال غياب وزير الاقتصاد يرأس هذه اللجنة وكيل وزارة الاقتصاد، وتقوم وزارة الاقتصاد بتعيين واقتداب العدد اللازم من الموظفين لتسيير اعمال هذه اللجنة.

هكذا من الأصل

المادة ٣ - أ - يجوز لمجلس الوزراء - بناء على توصية لجنة الائتماء الاقتصادي ان يعفي كلياً او جزئياً اي مشروع صناعي من مشاريع التنمية الاقتصادية الهامة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية التي تستوفى على المواد اللازمة لانشاء المشروع وعلى الماكينات والالات والادوات والاجهزة الضرورية له .

ب - لا تعفى - المواد الخام او الاولوية اللازمة للانتاج في المشروع - من الرسوم المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة : ما لم تكن معفاة بموجب التعريف الجمركية .

المادة ٤ - يجوز لمجلس الوزراء - بناء على توصية لجنة الائتماء الاقتصادي منع استيراد اية منتجات صناعية اجنبية تشكل منافسة ضارة بالانتاج المحلي ، وذلك بعد تهدد اصحاب تلك الصناعة بالتقيد بالواصفات والاسعار والشروط الاخرى التي تقرها وزارة الاقتصاد من حيث تقديم موازنة حسابية سنوية حسب النماذج التي تعينها الوزارة ، متضمنة وارادت ومصروفات وارباح وخسائر المؤسسة الصناعية وذلك خلال مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من ختام كل سنة مالية ، على ان تكون مصدقة من فاحص حسابات مرخص ، وان يقدم اصحاب المؤسسة تقارير سنوية تفصيلية عن انتاجها وتصديرها ومستورداتها وعملها وجميع ما يتعلق بسير عملها ، بالاضافة الى اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة ، وان تتعهد الجهة المعفاة بعدم استعمال الاشياء المعفاة لغير الغاية التي اعفيت من اجلها ، والا تعرضت للعقوبات التي نصت عليها القوانين المرعية ويشترط ان تكون سجلات المؤسسة واموالها المعفاة خاضعة للتفتيش من قبل الدوائر المختصة في اي وقت ، وبالايجال ان تتقيد المؤسسة المعفاة بجميع الشروط التي تقرها وزارة الاقتصاد .

المادة ٥ - لا تمنح الاعفاءات المبينة في هذا القانون ، والخاصة بمستوردات المشاريع الصناعية ، للمواد التي يمكن انتاجها محلياً .

المادة ٦ - توقف الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٦) من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ عن جميع الصناعات التي باشرت الانتاج ، واما الاعفاءات التي نصت عليها الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة (٦) المذكورة ، فتظل سارية المفعول على الصناعات التي منحت الاعفاءات بموجبها والى المدى الذي تقرر فيه الاعفاء بالاستناد اليها .

المادة ٧ - يلغى قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٥ واي تشريع اخر الى المدى الذي يعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزراء المالية والعدل والاقتصاد الوطني مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الرئيس : يتلى القانون رقم (٣٤) بالشكل المرفوض فيه وكما سيعاد الى مجلس النواب مرفوضاً مادة .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على رفضه وهذا هو نصه المرفوض فيه وكما سيعاد الى مجلس النواب) .

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون تشجيع وتوظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥

وضع التعديل المذكور ليتمش مع احكام قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣ .

قانون مؤقت معدل

لقانون تشجيع وتوظيف رؤوس

الاموال الاجنبية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ، (القانون المعدل لقانون تشجيع وتوظيف رؤوس الاموال الاجنبية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض على عبارة (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لسنة ١٩٥٥) حيثما وردت في القانون الاصلي ، بعبارة (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣) او اي تشريع يحل محله في المستقبل :

الرئيس : ارجو من معالي المقرر تلاوة القرار رقم (٤) .

المقرر :

قرار رقم « ٤ »

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٤ ، بحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداحه والاعضاء سماحة الاستاذ نديم الملاح ومعالي السيد انور نسيبة ومعالي السيد رياض المفلح ، ومعالي السيد علي الفتاوي . ونظرت في القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣ قانون الشركات وبعد دراسته ومناقشته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب كما نظرت في القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون الشركات ، وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم برفضه بسبب أن ما ورد فيه قد ادخل في صلب قانون الشركات الموحد ، وسبق لمجلس النواب أن رفضه ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المانوية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة رقم (٤) .

الجناب : موافقون

- ١ -

الرئيس : يتلى قانون الشركات مادة مادة للموافقة عليه :

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق على كل مادة منه وعليه بمجموعه ، وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل الى الحكومة) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون الشركات

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الشركات لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يكون للالفاظ والمبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دل سياق النص على خلاف ذلك :

تعني لفظة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

وتعني لفظة (وزير) وزير الاقتصاد الوطني ، ولفظة (وزارة) وزارة الاقتصاد الوطني .

وتعني لفظة (المراقب) مراقب الشركات الذي يعينه وزير الاقتصاد الوطني لتنفيذ غايات هذا القانون .

وتعني عبارة (سجل الشركات) السجل المخصص في وزارة الاقتصاد الوطني لتسجيل كافة المعلومات المتعلقة بالشركات المسجلة .

وتعني لفظة (المحكمة) بالنسبة الى الشركة المحكمة التي تملك صلاحية فسخ الشركة أو تصفيتها :

وتعني عبارة (نظام الشركة) النظام الاساسي الداخلى للشركة وأى تعديل يطرأ عليه ويتفق وهذا القانون :

وتنصرف لفظة المذكر الى المؤنث ، والمفرد الى المثنى والجمع والعكس بالعكس .

المادة ٣ - (١) لا يسرى هذا القانون على الشركات التي لا تتناولها احكامه :

(٢) يستكمل اى نص ورد في قانون الشركات ويفسر بالنسبة الى كل شركة بالرجوع الى عقد تأسيس الشركة ونظامها ، وإلى احكام قانون التجارة والعرف التجارى واحكام القانون المدنى واجتهاد رجال الفقه والقضاء والتفسير الذي لا يتعارض وصراحة النص في هذا القانون .

المادة ٤ - يتم تأليف الشركة وتأسيسها وتسجيلها بمقتضى احكام هذا القانون :

المادة ٥ - تعتبر كل شركة سجلت بمقتضى هذا القانون شخصاً اعتبارياً يتمتع بجميع الحقوق وذلك في الحدود التي يقرها القانون .

المادة ٦ - (١) لا يجوز تسجيل شركة باسم مسجلة به شركة اخرى في المملكة او باسم يشبهه للدرجة قد تؤدي الى الغش .

(٢) للمراقب ان يرفض تسجيل شركة باسم قد يؤدي الى الغش او باسم اتخذ لغاية احتيالية او غير قانونية .

(٣) يجوز لأية شركة ان تقدم اعتراضاً الى الوزير لمنع اى شخص او شركة من استعمال اسم مماثل لاسمها او يشبهه للدرجة قد تؤدي الى الغش ، وللوزير ان يقرر منع ذلك الشخص او تلك الشركة من استعمال ذلك الاسم اذا لم يثبت ان له اولها حقاً اولياً في استعمال الاسم وللمتضرر من ذلك القرار مراجعة المحكمة .

(٤) لا تسرى احكام هذه المادة على الشركات التي لها اسماء متماثلة او متشابهة والمسجلة قبل صدور هذا القانون .

المادة ٧ - (١) تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها في المملكة قبل نفاذ هذا القانون قائمة وأعمالها مشروعة الى أن تعدل اوضاعها مع نصوصه في مدة اقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون والا اعتبرت انها غير مسجلة ، ولتحقيق هذه الغاية يحق لمجالس ادارة الشركات المساهمة دون الرجوع لحيثاتها العامة تعديل النصوص التي تتعارض واحكام هذا القانون في عقود تأسيسها وانظمتها الداخلية كما يجوز لها اضافة الاحكام الجديدة ، التي يطلبها هذا القانون الى عقود تأسيسها وانظمتها الداخلية خلال فترة التعديل المحدودة اعلاه ، على ان يحيط المجلس الهيات العامة علماً بذلك في أول اجتماع تعقده .

(٢) يتبع في تعديل اوضاع الشركات واحكام هذا القانون الاحكام والاجراءات الخاصة بالتأسيس والتسجيل والنشر الواردة به .

المادة ٨ - الشركات بمقتضى هذا القانون نوعان :-

(١) الشركات العادية

وهي شركات اشخاص تشمل الشركة العادية العامة

(شركة التضامن) والشركة العادية المحدودة .

(٢) الشركات المساهمة

وهي شركات اموال تشمل الشركات المساهمة العامة المحدودة

والشركات المساهمة الخصوصية المحدودة .

الباب الاول الشركات العادية

الفصل الاول

تأليف الشركة العادية وتسجيلها

المادة ٩ - (أ) الشركة العادية هي ارتباط قائم بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء فيها العشرين شخصاً ، لتعاطي أى عمل بالاشتراك بقصد اقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة .

١ - الشركة العادية العامة ، هي الشركة التي يكون جميع الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن دين الشركة وجميع عقودها والتزاماتها .

٢ - الشركة العادية المحدودة - هي الشركة التي تشمل نوعين من الشركاء الاول شريك عام أو أكثر مسؤولون بصفة شخصية بالتكافل والتضامن عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها والثاني شريك أو أكثر محدودو المسؤولية كل منهم مسؤول برأسماله الذي دفعه في الشركة .

(ب) تكون الشركات العادية شركات عادية عامة تتناولها احكام هذا الباب وشركات عادية محدودة تنقيد بالاضافة الى ذلك باحكام الفصل الخامس من هذا الباب .

المادة ١٠ - لا يقل من كانت سنة دون الثامنة عشرة شريكاً في شركة عادية عامة ، أو شريكاً في شركة عادية محدودة .

المادة ١١ - يجب ان يكون عقد الشركة العادية أو أى تغيير يطرأ عليه مكتوباً .

المادة ١٢ - يجب ان تسجل كل شركة عادية توكلف في المملكة لتعاطي أى عمل لدى مراقب الشركات بموجب الاجراءات التالية : -

(١) تقدم الى المراقب النسخة الاصلية من عقد الشركة موقعة من جميع الشركاء مع بيان يوقعه جميع الشركاء امام المراقب أو كاتب العدل يتضمن ما يلي : -
أ - اسم الشركة العادية .

ب - اسماء الشركاء وعناوينهم وجنسياتهم .

ج - مركز الشركة الرئيسي .

د - مقدار رأسمال الشركة وحصة كل شريك .

هـ - اسماء الشركاء المفوضين بتولى شؤون الشركة والتوقيع عنها .

و - مدة الشركة اذا كانت محدودة .

(٢) للمراقب حق رفض تسجيل الشركة العادية اذا تبين له ان في عقدها أو بيانها أو غايتها ما يخالف القانون أو النظام العام .

(٣) يحق لصاحب المصلحة ان يتظلم من قرار الرفض الى الوزير .

(٤) اذا رفض الوزير فيحق له ان يطعن بقرار الوزير لدى محكمة العدل العليا .

(٥) اذا ووفق على تسجيل الشركة العادية يقوم المراقب بعد استيفاء رسوم التسجيل والنشر في الانظمة المرعية باستكمال اجراءات التسجيل .

(٦) يحفظ المراقب سجلاً لجميع الشركات المسجلة لديه بارقام متسلسلة وتسجل به ايضاً جميع التغييرات التي تطرأ عليها ، ويجوز لاي شخص ذى مصلحة ان يطلع على هذا السجل بموافقة المراقب .

(٧) يصدر المراقب شهادة تسجيل الشركة وتقبل هذه الشهادة بينة ثبوتية في كافة الاجراءات القانونية ، وعلى الشركة ان تبقي هذه الشهادة معلقة في مكان ظاهر من مكتب مركزها الرئيسي .

(٨) لا يجوز للشركة العادية ان تباشر اعمالها الا بعد تسجيلها ودفع الرسوم المستحقة عليها واذا وقعت مخالفة لذلك يعاقب كل شريك عام سواء اكانت الشركة عادية عامة ام محدودة ، بغرامة قدرها خمسون ديناراً .

المادة ١٣ - اذا طرأ تغيير على عقد الشركة او على بيانها وجب خلال مدة شهر من تاريخ وقوع التغيير اتباع ذات الاجراءات المبينة في المادة (١٢) لتسجيل ونشر هذا التغيير بعد استيفاء الرسوم المقررة ، ويعاقب كل شريك بدينار واحد عن كل يوم استمرت فيه مخالفته لهذه المادة ، بعد انقضاء مدة الشهر .

المادة ١٤ - ان التخلّف عن التقيد باجراءات التسجيل والنشر الواردة في المبادئين السابقين لا يمنع من تقرير وجود الشركة فعلاً أو التغيير الطارئ عليها لمصلحة الغير أو من تقرير بطلان الشركة أو التغيير لمصلحة الغير ، ولا يستفيد من التخلّف عن التسجيل أو نشر ما ذكر احد من الشركاء أو الشركة ويختبر كل شريك متضامناً مع شريكه تجاه الغير في تحمل مسؤولية أى ضرر يتبع عن ذلك .

المادة ١٥ - لا يجوز تسجيل شركة عادية يتضمن اسمها عبارة (محدودة الضمان) .

المادة ١٦ - يجوز لاي شركة عادية ان تغير اسمها بموافقة المراقب ولا يؤثر تغيير اسمها في حقوقها او التزاماتها ، ولا يكره موجباً لابطال اية اجراءات قانونية اقامتها او اقيمت عليها او قامت بها ويجب ان يسجل هذا التغير في سجلها الخاص .

الفصل الثاني

علاقة الشركاء مع الغير

المادة ١٧ - يعتبر كل شريك وكيلًا عن الشركة العادية وعن سائر شركائه في قيامه باعمال الشركة وتلتزم هذه الشركة كما يلتزم شركاؤه بكل عمل يقوم به عن الشركة هذا الشريك أثناء توليه أعمالها، الا اذا كان هذا الشريك غير مخول في عقد الشركة أو في أية وثيقة لاحقة له، سجلت ونشرت بمقتضى القانون - صلاحية القيام بالعمل ذاته نيابة عن الشركة .

المادة ١٨ - كل شخص قام بعمل أو وقع على مستند باسم الشركة العادية يتعلق بأعمالها وهو مفوض بذلك سواء أكان شريكاً أم لم يكن، يلزم الشركة وجميع الشركاء بالعمل الذي قام به أو بالمستند الذي وقع عليه .

المادة ١٩ - (١) يعتبر كل شريك مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع سائر الشركاء وبالاقتراض أيضاً عن جميع الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة العادية أثناء وجوده شريكاً فيها ويصبح ورثته بعد وفاته وفي حدود تركته مسؤولين بالتضامن عن تلك الديون والالتزامات الى أن تسدد، ويشترط في ذلك دائماً أن لا يصدر امر التنفيذ بحق اي شريك بشأن مسؤوليته منفرداً، عن ديون الشركة أو التزاماتها إلا اذا كانت الشركة قد فسخت او كان قد حكم لدائن عليها بذلك الدين أو الالتزام ولم يوجد عندها مال كاف لتسديده. ويحق لمن يدفع الدين من الشركاء الرجوع به على الشركة وعلى سائر الشركاء بنسبة ما دفعه عن كل منهم .

(٢) لا يصدر تنفيذ بحق أية شركة عادية إلا بناء على حكم صادر عليها واذا حصل شخص على حكم بحق احد الشركاء ، فيجوز للمحكمة أيضاً ان تصدر امراً بحجز حصته تأميناً للدفع دينه ، ويجوز لها ان تعين قيساً لاستلام ارباحه المستحقة والتي تستحق ولاجراء الحسابات معها .

(٣) يحق للشركاء طلب رفع الحجز عن الحصة المحجوزة أو شراؤها ان صدر امر ببيعها .

المادة ٢٠ - اذا افلس احد الشركاء فتعطى ديون دائني الشركة حتى امتياز في طابق افلاسه على ديونه ، الخاصة . واذا أفلست الشركة فتعطى ديون دائنيها حتى امتياز على ديون الشركاء . كل ذلك تربطه انتفاء الخداع أو الاحتيال .

المادة ٢١ - (١) كل من انتحل صفة الشريك في شركة عادية سواء بالقاذ أو بكتابة أو تصرف أو سمح للغير عن علم منه باظهاره كذلك يكون مسؤولاً كشريك في تلك الشركة تجاه كسل من أصبح دائناً لها اعتقاداً منه بصحة الادعاء .

(٢) اذا توفي أحد الشركاء في شركة عادية ولم يكن في عقد الشركة نص يميز استمرارها بعد وفاة الشريك واستمرت الشركة في تعاطي أعمالها فلا يلزم هذا الاستمرار تركه المتوفي بأي دين تحمته الشركة بعد وفاته .

المادة ٢٢ - لا يجوز ضم شريك جديد الى الشركة العادية إلا بموافقة سائر الشركاء ولا يلزم هذا الشريك بأي عمل تم قبل انضمامه اليها ما لم يوجد اتفاق صريح على خلاف ذلك .

المادة ٢٣ - (١) لا يجوز للشريك التنازل الى الغير عن حصته في الشركة إلا بموافقة جميع الشركاء ، أو بموافقة أكثرهم اذا أجاز عقد الشركة ذلك ، وفي أي حال يشترط القيام باجراءات التسجيل والنشر بمقتضى القانون .

(٢) في حالة انسحاب أحد الشركاء من الشركة ، فلا تنتهي مسؤوليته عن الديون أو الالتزامات التي تحملتها الشركة قبل انسحابه ، ما لم يوجد اتفاق بينه وبين الشركة والشريك المنضم حديثاً وبين الدائنين على أبرائه منها .

الفصل الثالث

علاقة الشركاء فيما بينهم في الشركة العادية

المادة ٢٤ - (١) ينبغي على كل شريك او شخص مفوض بقول اعمال الشركة العادية ان يقوم بالعمل لمنفعة هذه الشركة وبكل امانة واخلاص وان يقدم عنها حسابات صحيحة ومعلومات تامة الى كل شريك آخر .

(٢) ولا يجوز ان يعقد تعهدات مع الشركة لحسابه الخاص ولا أن يتعاطى أعمالاً مشابهة أو منافسة لأعمالها إلا بناء على موافقة الشركاء الخطية ، واذا تعاطى احد الشركاء مثل هذه الاعمال بدون موافقة الآخرين ، فيكون مسؤولاً عن تقديم حسابات للشركة عن كل ما جناه من ارباح من الاعمال المذكورة وعن دفع تلك الارباح لها .

(٣) ينبغي على كل شريك ان يقدم الى الشركة حساباً عن كل منفعة حازها بدون موافقتها من اية معاملة تتعلق بها او من جراء استعماله اموالها واسمها او علاماتها التجارية وان يدفع اليها تعويضاً عن ذلك .

المادة ٢٥ - يجوز للشركاء الاتفاق على تغيير حقوقهم وواجباتهم المتبادلة فيما بينهم سواء كانت معينة بال عقد أم محددة بهذا القانون ، ويشترط في ذلك أنه اذا تضمن الاتفاق الجديد تغييراً في بيان الشركة ، فيجب تسجيل هذا التغيير ونشره بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٦ - (أ) تحدد حصص الشركاء في أموال الشركة العادية وحقوقهم وواجباتهم تجاهها وفقاً للقواعد التالية ، الا اذا نص الاتفاق بين الشركاء المرفق مع طلب التسجيل على خلاف ذلك ، وهذه القواعد هي : -

١ - يتفاسم الشركاء رأسمال الشركة وأرباحها ويكونون ملزمين بدفع الحسائر بنسبة اشتراك كل منهم برأسمالها .

٢ - تعوض الشركة عن كل شريك جميع ما يدفعه من المصاريف وما يتحمله من الالتزامات الشخصية أثناء سير أعمال الشركة او من جراء قيامه بأى امر ضرورى لحماية أعمالها أو أموالها .

٣ - يجوز لكل شريك ان يشترك في ادارة أعمال الشركة العادية ولا يحق له ان يتقاضى مكافأة مقابل ذلك ، الا بموافقة باقي الشركاء .

٤ - لا يجوز لأكثريّة الشركاء ان يخرجوا أى شريك منها .

(ب) تفصل أكثريّة الشركاء في كسل خلاف ينشأ عن ادارة شؤونها غير انه لا يجوز اجراء تغيير في نوع الاعمال التي تقوم بها الشركة الا بموافقة جميع الشركاء .

(ج) تحفظ دفاتر الشركة في مركزها الرئيسي او محل اعمالها . ويباح لكل شريك الاطلاع على أى دفتر منها ونسخ أى شيء عنه متى اراد .

المادة ٢٧ - اذا تآلفت شركة عادية لمدة معينة واستمرت في تعاظم اعمالها بعد انتهاء تلك المدة بدون أى اتفاق جليلد وبدون تصفية وتسوية شؤونها ، فيعتبر ذلك استمراراً لتلك الشركة ، وتظل الشركة وواجباتهم كما كانت حين انتهاء المدة المعينة .

الفصل الرابع فسخ الشركة العادية وتصفيتها

المادة ٢٨ - مع مراعاة احكام المادة ٢٧ وأى اتفاق جائر بين الشركاء ، تفسخ الشركة العادية في أى حالة من الاحوال التالية : -

- (أ) بانتهاء مدتها المحدودة .
- (ب) بانتهاء الغرض الذي اسست من أجله .
- (ج) بوفاة أحد الشركاء أو أفلاسه .
- (د) بوقوع حادث يجعل استمرارها أو استمرار الشركاء فيها غير مشروع .
- (هـ) ببقاء شريك واحد فقط فيها .
- (و) باتفاق الشركاء جميعهم على فسخها او دمجها بشركة أخرى .

المادة ٢٩ - (١) يجوز لمحكمة البداية في المركز الرئيسي للشركة العادية ان تصدر قراراً بفسخ هذه الشركة بناء على دعوى يقدمها أحد الشركاء ، وذلك في أى حال من الاحوال التالية : -

- أ - اذا لحقت بأحد الشركاء - غير المدعي - عاهة جسيمة او عقلية دائمة تجعله عاجزاً عن القيام بواجباته بموجب عقد الشركة .
- ب - اذا أغل أحد الشركاء - غير المدعي - بعقد الشركة اختلالاً جوهرياً مستمراً ، أو ألحق بها ضرراً جسيماً من جراء تولى شؤونها او من جراء ارتكابه خطأ عمداً في تعريف شؤونها .
- ج - اذا كانت اعمال الشركة لا يمكن تعاطيها الا بخسارة .

(٢) يحق للمحكمة أن تقرر في أى حال ورد في الفقرة (١) ان تقرر استمرار الشركة العادية واخراج أى شريك منها واجراء محاسبته ، أو الموافقة على انسحابه .

(٣) للمحكمة ان تقرر تصفية الشركة وتعين مصف أو أكثر ليقوم بتصفية الشركة وتسوية حساباتها وتحصيل حقوقها وتسديد ديونها والتزاماتها وتوزيع باقي اموالها وتمثيلها ، وتستمر الشركة العادية قائمة تحت التصفية حتى انتهائها . وتتبع اجراءات تسجيل ونشر تصفية الشركة ، ثم انقضائها وفسخها بعد اتمام تصفيتها ، وذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة .

المادة ٣٠ - تتبع القواعد التالية في تسوية الحسابات بين الشركاء بعد فسخ الشركة العادية وتصفيتها ، مع مراعاة أى اتفاق بينهم .

مكونة من الأصل

تستعمل موجودات الشركة بما فيها المبالغ المقدمة من قبل الشركاء لتسوية الخسائر او العجز في رأس المال على حسب الترتيب التالي :-

- (١) لدفع النفقات والمصاريف الناشئة عن تصفية الشركة .
- (٢) لدفع ديون الشركة والتزاماتها الى الدائنين من غير الشركة مع دفع الحقوق الممتازة اولاً .
- (٣) لدفع المستحق عليها لكل شريك عن سلفاته التي ليست من رأس المال .
- (٤) لدفع المستحق على الشركة لكل شريك نسبياً من رأس المال .
- (٥) يوزع ما يبقى من الموجودات على الشركة بنسبة توزيع الارباح بينهم .

المادة ٣١ - اذا لحق بالشركة العادية سواء كانت مستمرة في اعمالها ام مفسوخة ، ضرر من جراء اى اخلال او تقصير قام به احد الشركاء اثناء توليه اعمالها فيكون هذا الشريك مسؤولاً عن تعويض الشركة وسائر الشركاء .

المادة ٣٢ - (١) اذا ارتكبت الشركة العادية عامة كانت ام محدودة اية مخالفة لاحكام هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تتجاوز المائتي دينار .

(٢) اذا تبين للمراقب ان شركة عادية قد توقفت عن تعاطي اعمالها لمدة تزيد على سنة فيجوز له ان يطلب منها ان تجميعه على سؤاله خلال شهرين من تسلمها طلبه حول توقفها عن العمل ، فاذا اجابت بالاجاب او لم تجب مطلقاً او انقضت المدة او لم يقع بصحة جوابها فيحق له ان يشطب تسجيلها من السجل ويعلن ذلك في الجريدة الرسمية بلون ان تبطل مسؤولية اى شريك من الشركاء من جراء ذلك .

(٣) يحق لاي متضرر من جراء الشطب ان يطعن الى المحكمة في قرار الشطب خلال شهرين من تاريخ نشر اعلان الشطب في الجريدة الرسمية ، واذا اقتنعت المحكمة بانسه عند شطب الشركة من السجل كانت تتعاطى اعمالها وان العدل يقضى باعادة اسمها الى السجل فتصدر قراراً بذلك وتعتبر الشركة عندئذ كان وجودها ظل مستمراً ولم تشطب وترسل نسخة عن هذا القرار الى المراقب لتنفيذه ونشر خلاصته في الجريدة الرسمية وللمحكمة ايضاً حق فسخ الشركة العادية التي شطب اسمها وحق تصفيتيها .

الفصل الخامس

الشركات العادية المحدودة

المادة ٣٣ - تؤلف الشركات العادية المحدودة بالكيفية المبينة في هذا الفصل . مع مراعاة للشروط الواردة فيه تسري احكام الباب الاول من هذا القانون على الشركات العادية المحدودة إلا في المواضع التي تنطبق فيها والاحكام الصريحة في هذا الفصل .

المادة ٣٤ - (١) تؤلف الشركة العادية المحدودة بعقد كتابي يسمى (نظام الشركة) يوقعه جميع الشركاء العامين ، والشركاء المحدودة مسئولياتهم .

(٢) يجب ان تسجل الشركة العادية المحدودة لدى المراقب وان تقدم اليه النسخة الاصلية من عقد ها (نظامها) وبياناً يوقعه جميع الشركاء العامين ، والمحدودة مسئولياتهم امام المراقب أو كاتب العدل ، ويتضمن البيان التفاصيل التالية بالإضافة الى التفاصيل المطلوبة في تسجيل الشركات العادية :-

أ - بيان بأن الشركة العادية محدودة وبصفة كافة الشركاء .

ب - تفاصيل المبلغ الذي دفعه كل شريك حدود المسؤولية وكيفية دفعه .

(٣) ينسب المراقب للوزير قبول تسجيل الشركة او رفضها .

(٤) اذا قرر الوزير قبول تسجيلها ، يقوم المراقب باجراءات التسجيل والنشر الآنف ذكرها ، بعد استيفاء الرسوم القانونية ، ويصدر شهادة بتسجيل الشركة تعلق في مكان ظاهر من مركزها الرئيسي .

المادة ٣٥ - تتبع الاجراءات المبينة في المادة (٣٤) منها اذا طرأ تغيير على نظام الشركة العادية المحدودة أو بيانها ، والا وقعت مخالفة لهذه المادة يعاقب كل شريك عام بغرامة دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

المادة ٣٦ - (١) ليس للشريك المحدود المسؤولية ان يشترك في ادارة شؤون الشركة العادية المحدودة وليس له سلطة التزامها ، انما يجوز له ان يطلع على دفاترها ويستوضح عن حالتها وامورها ويتداول والشركاء الآخرين بشأنها .

(٢) اذا اشترك الشريك المحدود المسؤولية في ادارة امورها ، فيكون مسؤولاً عن جميع الديون والالتزامات التي تحملتها الشركة اثناء اشتراكه في ادارتها كأنه شريك عام .

(٣) لا تفسخ الشركة العادية المحدودة بسبب وفاة شريك محدود المسؤولية او افلاسه او اصابته بعاة دائمة .

المادة ٣٧ - مع مراعاة نظام الشركة العادية المحدودة ، يراعى ما يلي :-

(١) يجوز الفصل في كل خلاف ينشأ عن أية امور عادية تتعلق بالشركة المذكورة بواسطة اكثرية الشركاء العموميين .

(٢) يجوز للشريك المحدود المسؤولية ان ينقل بموافقة الشركاء العموميين حصته في الشركة المذكورة ويصبح المنقول له اجراء هذا النقل شريكاً محدود المسؤولية ويتمتع بجميع حقوق الناقل بعد انتهاء اجراءات التسجيل والنشر بمقتضى هذا القانون .

- (٣) اذا رهن شريك محدود مسؤوليته حصته في الشركة تأميناً لديونه الخاصة فلا يحق للشركاء الآخرين فسخ الشركة بسبب ذلك .
 (٤) يجوز قبول اى شخص شريكاً بدون موافقة الشركاء المحدودة مسؤوليتهم .
 (٥) لا يحق للشريك المحدود المسؤولية ان يفسخ الشركة بتبليغها اعلاناً عن رغبته بالفسخ .

الفصل السادس الشركات العادية الاجنبية

المادة ٣٨ - (١) لا يجوز لاي شركة عادية مؤلفة خارج المملكة وليست مسجلة فيها حتى الان ان تتعاطى اعمالها في المملكة ما لم تكن مسجلة بسجل الشركات . وعلى الشركة الاجنبية ان ترفع الى المراقب بياناً توقعه امامه لدى كاتب العدل الشخص المفوض بالتوقيع عنها ويتضمن هذا البيان التفاصيل الآتية : -
 أ - اسم الشركة ومقدار رأسمالها .
 ب - نوع العمل الذي تتعاطاه .
 ج - الاسم الكامل لكل شريك من الشركاء وعنوانه وصفته وجنسيته .
 د - اسماء الشركاء المفوضين بتولى شؤون الشركة والتوقيع عنها وتمثيلها .
 هـ - مدة الشركة وتاريخ بدء اعمالها .
 و - اسم شخص واحد او اكثر مقيمين في المملكة ومفوضين بقبول اى تبليغ او اعلان الى الشركة واذا كانت الشركة العادية محدودة . فيتضمن البيان ايضا التفاصيل الآتية : -

- ١ - بياناً بكون الشركة العادية محدودة وصفة كل شريك .
 - ٢ - المبلغ الذى دفعه كل شريك محدود المسؤولية وكيفية دفعه .
- (٢) تقدم الشركة العادية الاجنبية الى المراقب مع بيانها ، نسخة مصدقة عن عقدھا وعن اوراق رسمية مصدقة تثبت تسجيلها في الخارج ، مع أية ادلة تثبت حصولها على موافقة السلطات المختصة في المملكة على ممارستها العمل مع أية بيانات اخرى يراها المراقب ضرورية .
 (٣) ينسب المراقب للوزير تسجيل الشركة او رفضه .
 (٤) اذا قبل الوزير تسجيل الشركة ، فتتبع الاجراءات التسجيل والنشر في الجريدة الرسمية ، بعد استيفاء الرسوم القانونية ، ويصدر شهادة تسجيل لها كشركة اجنبية .
 (٥) اذا طرأ تغيير على البيانات والوثائق المبرزة اعلاھ ، فيجب ان تتبع نفس الاجراءات التسجيل والنشر الواردة في هذه المادة بالنسبة الى التغيير ايضاً .
 (٦) كل مخالفة لاحكام هذه المادة تعتبر الشركة العادية الاجنبية انها ارتكبت جرماً وتعاقب بغرامة لا تزيد عن (٢٥٠) ديناراً .

الباب الثاني الشركات المساهمة

الفصل الاول

تأسيس وتسجيل الشركة المساهمة

المادة ٣٩ - (١) لا يجوز لمجموعة تضم اكثر من عشرين شخصاً ان تتعاطى معاً اى عمل في المملكة بقصد الربح الا اذا سجلت كشركة مساهمة محدودة بمقتضى هذا القانون ، وتخضع الشركة المساهمة المحدودة بنوعيتها للاحكام الواردة في هذا الباب .

(٢) تقسم الشركات المساهمة المحدودة الى نوعين : -

أ - الشركة المساهمة العامة المحدودة

وهي الشركة الخالية من العنوان ويتألف رأسمالها من اسهم قابلة للتداول وتطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة .

ب - الشركة المساهمة الخصوصية

وهي الشركة التي ينقسم رأسمالها الى اسهم لا تطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة .

(٣) يجوز لسبعة أشخاص او اكثر يتعاطون معاً عملاً بقصد الربح ان يطلبوا تأسيس شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة ، كما يحق لشخصين او اكثر يتولون معاً اى عمل لهذه الغاية ان يطلبوا تأسيس شركة مساهمة خصوصية ذات مسؤولية محدودة .

المادة ٤٠ - تسجل كل شركة مساهمة على الصورة التالية : -

(١) يقدم مؤسسوها طلباً لتأسيس الشركة الى المراقب مرفقاً بعقد تأسيس الشركة ونظامها .

هكذا من الأصل

(٢) يتضمن عقد التأسيس التفاصيل التالية :-

- أ - اسم الشركة .
- ب - غايات الشركة .
- ج - ان مسؤولية الاعضاء محدودة .
- د - مقدار رأس المال الاسهمى بالعملة الاردنية ، ويقسم الى أسهم متساوية القيمة ولا تقل قيمة السهم الاسمية عن دينار واحد ولا تزيد على عشرة دنانير .
- (٣) يجب ان يوقع على عقد التأسيس كل عضو مؤسس امام المراقب او كاتب العدل وينبئ ان لا يقل ما يساهم به كل عضو مؤسس عن سهم واحد، وأن يضع بجانب اسمه عدد الاسهم التي ساهم بها .

(٤) يبنى ان يكون نظام الشركة موقفاً من المؤسسين ويتضمن هذا النظام تعيين مدة الشركة ، اذا كانت محدودة ، وبيان محل مركزها الرئيسي الذي يجب ان يكون بالنسبة الى كل شركة مؤسسة في الملكية موجودا في اراضيها كما تكون جنسية الشركة اردنية حكما رغم كل نص مخالف ويشمل النظام ايضاً الامور الواجب ذكرها فيه بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

(٥) يصدر الوزير بناء على تنسيب المراقب قرار تسجيل الشركة خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب وإذا لم يصدر هذا القرار خلال الوقت المحدد اعتبر الطلب مرفوضاً .

(٦) في حالة الرفض الضمني او الصريح يحق للمؤسسين مراجعة مجلس الوزراء واللجوء الى محكمة العدل العليا للطعن في قرار الرفض .

(٧) قبل الموافقة على تسجيل الشركة يحق للوزير ان يطلب الى المؤسسين ادخال التعديلات اللازمة على عقد التأسيس والنظام كما يراها ضرورية على حسب متطلبات القانون والصالح العام .

(٨) إذا تقدم المؤسسون بطلب تأسيس شركة مساهمة خصوصية ووجد الوزير ان المصلحة تقتضي جعلها مساهمة عامة فيجب على المؤسسين تحويلها الى شركة مساهمة عامة واذا لم يوافقوا على ذلك فالوزير ان يرفض طلب التأسيس مع ذكر الاسباب ويجوز للمؤسسين الطعن بقرار الرفض لدى محكمة العدل العليا .

(٩) بعد صدور قرار الموافقة واستيفاء الرسوم القانونية ، يقوم المراقب بتسجيل الشركة المساهمة في السجل ويصدر لها شهادة تسجيل ويرسل للنشر في الجريدة الرسمية اعلان تسجيلها المتضمن بياناً بالتفاصيل اللازمة .

المادة ٤١ - كل تغيير يطرأ على عقد التأسيس ونظام الشركة يقرره اول اجتماع الهيئة العامة غير العادية بمقتضى هذا القانون، وبعد ذلك يخضع لاجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المذكور في المادة السابقة .

المادة ٤٢ - (١) تصبح الشركة المساهمة اعتباراً من تاريخ تسجيلها شخصاً اعتبارياً بالاسم المدرج في عقد التأسيس ، ويكون لها ختم عام ، ويتحقق لها منذ ذلك التاريخ الشروع في اعمال تغطية الاسهم او الاكتتاب بها بمقتضى هذا القانون .

(٢) تعتبر شهادة تسجيل الشركة بينة قاطعة على وجود الشركة وتأسيسها وتسجيلها .

(٣) تلتزم الشركة واعضاؤها بعد تسجيلها بعقد تأسيسها ونظامها كما لو وقع عليهما كل منهم .

المادة ٤٣ - (١) تضاف عبارة (المساهمة المحدودة) الى آخر اسم كل شركة تسجيل بمقتضى الباب الثاني من هذا القانون .

(٢) يجب ان يطلق على الشركة المساهمة اسم معين يدل على غايتها ولا يجوز ان يكون هذا الاسم مستمداً من اسم شخص طبيعي الا اذا كانت غاية الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة قانوناً باسم هذا الشخص . ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة الخصوصية التي سجلت قبل نفاذ هذا القانون باسماء اشخاص طبيعيين .

الفصل الثاني

الشركة المساهمة الخصوصية

المادة ٤٤ - يجب ان يتضمن عقد تأسيس الشركة المساهمة الخصوصية ونظامها مايلي :-

(١) تحديد عدد اعضائها من شخصين الى خمسين شخصاً فقط .

(٢) تقييد حق نقل اسهمها .

(٣) منع دعوة الجمهور للاكتتاب في اسهم الشركة او اسناد قرضها .

المادة ٤٥ - (١) اذا غيرت الشركة المساهمة الخصوصية نظامها بحيث اصبح خالياً من الشروط الواجب ورودها فيه بموجب المادة السابقة فانها تفقد صفة الشركة الخصوصية اعتباراً من تاريخ وقوع هذا التغيير ويقتضي عليها خلال اربعة عشر يوماً من ذلك التاريخ ان تقدم الى المراقب الاوراق اللازمة لتوليقي وضعها كشركة مساهمة عامة ، واذا وقعت مخالفة لهذه المادة ، فتغرم الشركة بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

هكذا من الأصل

(٢) يجوز لكل شركة مساهمة عامة ان تسجل نفسها شركة خصوصية وفقاً للاجراءات التالية :-

- أ - تعديل نظامها بقرار من هيئتها العامة بحيث يصبح متفقاً واحكام المادة السابقة .
- ب - تقدم الى المراقب طلباً مرفقاً به النظام المعدل وقرار الهيئة العامة .
- ج - يجوز للوزير بناء على تنسيب المراقب ان يقبل او يرفض طلب تسجيل الشركة للمساهمة العامة كشركة مساهمة خصوصية .
- د - اذا قبل الوزير الطلب ، يقوم المراقب - بعد استيفاء الرسوم القانونية - بتسجيلها ونشرها كشركة مساهمة خصوصية على حسب الاجراءات السابقة .
- (٣) لا يؤثر تسجيل الشركة المساهمة العامة كشركة مساهمة خصوصية في حقوقها ومسؤولياتها المتعلقة بأى دين او التزام جرى قبل تسجيلها بهذه الصفة .
- (٤) لدى اتمام تسجيل الشركة بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة ينتقل اليها كل حق في مال مقول او غير مقول كانت تمتلكه عند تسجيلها بمقتضى الفقرة الثانية المذكورة .

الفصل الثالث

رأسمال الشركة المساهمة واسهمها

- المادة ٤٦ - (أ) يجب ان يحدد رأسمال الشركة المساهمة بالنقد الاذني .
- (ب) ويجب ان لا يقل رأسمال الشركة المساهمة العامة عن ثلاثين ألف دينار .
- (ج) لا يجب ان لا يقل رأسمال الشركة المساهمة الخصوصية عن ألف دينار .
- المادة ٤٧ - (١) يقسم رأسمال الشركة الى اسهم متساوية القيمة وتصدر الاسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز اصدارها بقيمة ادنى من هذه القيمة .
- (٢) تصدر الشركات المساهمة اسهما واسناد قرض ، وهى متساوية في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينها اطلاقاً .
- (٣) يعطى كل سهم او سند رقماً خاصاً .
- (٤) بعد اخلاق الاكتاب يعطى المكتوبون وثائق مساهمة مؤقته الى ان تستبدل بشهادات اسهم بعد تسديد كامل الاقساط المستحقة .
- (٥) اسهم الشركة - اما نقدية وتُدفع قيمتها نقداً دفعة واحدة او اقساطاً ولما عينت وتعطى مقابل اموال او حقوق مقومة .

- (٦) تكون اسهم الشركات المؤسسة في الملكية اسمية .
- (٧) السهم غير قابل للتجزئة ، انما يجوز ان يشترك فيه أكثر من شخص يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد وكذلك الحال ان اشتركوا في عدة اسهم .
- (٨) يجب ان يبين في نظام الشركة طريقة دفع الاقساط في الاسهم المقسمة قيمتها الى اقساط على ان لا يقل القسط الواجب تسديده عند الاكتاب عن ربع قيمة السهم الاسمية ، ويجب تسديد كامل قيمته خلال اربع سنوات من تاريخ تسجيل الشركة ، ولا ينطبق قيد هذه المدة على الاسهم المكتتب بها قبل نفاذ هذا القانون .
- (٩) كما يجب ان يحدد نظام الشركة طريقة توزيع الارباح .
- المادة ٤٨ - (١) تحتفظ الشركة سجلاً لمساهميها تدون فيه اسمائهم وارقام اسهمهم وتخويلات الاسهم واية تفاصيل اخرى ضرورية وتحفظ سجلات ودفاتر واوراق الشركة في مكتبها .
- (٢) يجوز لاي مساهم او اى شخص ذى علاقة ان يطلع على سجل المساهمين واذا رفض المسؤول عن الشركة طلبه ، فيجوز للمراقب ان يأمر الشركة بالسماح بالاطلاع عليه فوراً واذا استمرت الشركة في رفضها فللمحكمة ان تأمرها بذلك .
- (٣) تعتبر سجلات ودفاتر الشركة بينة اولية على المسائل التي يميز القانون قيدا فيه .
- المادة ٤٩ - يتمتع جميع مساهمي الشركة بالحقوق ويخضعون للالتزامات المبينة في هذا القانون ونظام الشركة .
- المادة ٥٠ - (١) بعد تسجيل الشركة المساهمة يباشر المؤسسون معاملات تغطية الاسهم او الاكتاب بها .
- (٢) يجوز للمؤسسين ان يغطوا كامل قيمة الاسهم وحدهم او بالاشتراك مع غيرهم دون ان يطرحوها للاكتاب العام ، ويستثنى من ذلك الشركات التي تكون غايتها القيام باستثمار مشروع ذى امتياز او بمشاريع صناعية يزيد رأسمالها على خمسين ألف دينار ، اذ لا يجوز للمؤسسين فيها تغطية ما يزيد على ٥٠٪ من رأس المال ويطرح الباقي للاكتاب العام بمقتضى هذا القانون ، واذا بقيت الاسهم المطروحة ، كلها او بعضها ، بدون اكتاب بعد انقضاء ثلاثة اشهر على طرحها يسمح للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتغطية الاسهم المتبقية بدون تغطية .
- (٣) اما الشركات التي تكون غايتها القيام باستثمار مشروع ذى امتياز او اقامة مشاريع صناعية يزيد رأسمالها على خمسين ألف دينار ، والتي يشترك في تأسيسها اجنبى فيجوز للمؤسسين تغطية مالا يزيد عن ٧٥٪ من رأسمالها ويطرح الباقي للاكتاب العام وفقاً لنص الفقرة السابقة على ان تزاى احكام القوانين والانظمة المرعية المتعلقة بتسويق رؤوس الاموال الاجنبية في الملكية .

هكذا من الأصل

(٤) لا تسري احكام هذه المادة على الشركات المساهمة المؤسسة قبل نفاذ هذا القانون .

المادة ٥١ - على المؤسسين في الشركة المساهمة ان يكتبوا بما لا يقل عن ١٠ ٪ من رأسمال الشركة وي طرح ما يتبقى منها بدون تغطية للاكتاب العام باعلان ينشر في صحيفتين يوميتين على الاقل قبل اسبوع من بدء الاكتاب ويتضمن الامور التالية : -

(أ) غاية الشركة ورأسمالها وعدد أسهمها .

(ب) اسماء المؤسسين وعنوان كل منهم وجنسيته ومقدار المبلغ الذي اكتب به .

(ج) قيمة المقدمات العينية - ان وجدت - واسماء اصحابها .

(د) مدة الاكتاب وشروط وقيمة الاسهم وكيفية تسديدها .

(هـ) المصرف او المصارف التي يجري الاكتاب فيها .

المادة ٥٢ - (١) يجري الاكتاب في مصرف او اكثر من المصارف المخصصة وتدفع الاقساط الواجب دفعها عند الاكتاب بمقتضى نظام الشركة وتفيد في حساب يفتح باسمها .

(٢) يكون هذا الاكتاب على وثيقة تتضمن : -

أ - الاكتاب بعدد معين من الاسهم .

ب - قبول المكتب بعقد تأسيس الشركة ونظامها .

ج - عنوان المكتب .

د - جميع المعلومات الاخرى الضرورية .

(٣) يسلم المكتب وثيقة الاكتاب الى المصرف ويدفع القسط او الاقساط الواجب دفعها مقابل ايصال يتضمن اسم المكتب وعنوانه وتاريخ اكتابته وعدد الاسهم والقسط المدفوع ورقماً متسلسلاً وغير ذلك من البيانات الضرورية وتوقيع المصرف .

(٤) يعتبر الاكتاب قطعياً عند اتمام هذه المعاملة مع مراعاة الاحكام المتعلقة بزيادة عدد الاسهم المكتتب بها على الاسهم المعروضة .

(٥) تعطى نسخة مطبوعة عن نظام الشركة لكل مكتب ويذكر ذلك في الايصال .

المادة ٥٣ - (١) على المصرف الذي يجري فيه الاكتاب ان يقوم بالعمليات المتعلقة به وفقاً لاحكام نظام الشركة وهو مسؤول عن مراعاة احكامه .

(٢) يحفظ المصرف الاموال المقبوضة من المكتتبين ولا يجوز له ان يسلمها الا الى مجلس الادارة الاول .

(٣) المصرف مسؤول عن أي تصرف يخالف لذلك .

المادة ٥٤ - (١) يظل باب الاكتاب مفتوحاً مدة لا تقل عن عشرين يوماً ولا تتجاوز ثلاثة اشهر .

(٢) اذا لم تبلغ الاكتابات خلال المدة المحددة لما تُلحق الاسهم جازاً للمؤسسين تمديد الاكتاب مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

(٣) واذا لم يكتمل الاكتاب بثلاثي الاسهم في نهاية هذه المدة وجب على المؤسسين اما الرجوع عن تأسيس الشركة او انقاص رأسمالها .

(٤) في حالة الرجوع عن التأسيس ، تعيد المصارف المودعة لديها المبالغ المدفوعة - من قبل المكتتبين تلك المبالغ فوراً الى اصحابها كاملة .

(٥) وفي حالة انقاص رأس المال يعطى المكتتبون الحق بتثبيت اكتابهم او بالرجوع عنه ضمن مدة لا تقل عن شهر ، فاذا لم يرجعوا عنه في غضون اربعة اشهر اعتبر اكتابهم الاول ميثاقاً .

(٦) لا تسري هذه المادة على الشركات التي طرحت اسهمها للاكتاب العام قبل نفاذ هذا القانون .

المادة ٥٥ - يتحمل المؤسسون بالتضامن والتكافل النفقات التي بدلت في سبيل تأسيس الشركة إذا لم يتم هذا التأسيس .

المادة ٥٦ - اذا ظهر ان الاكتاب قد تجاوز عدد الاسهم المطروحة فيجب ان تنزل اكتابات المساهمين بنسبة مساهمتهم وان يراعى في ذلك جانب المكتتبين بمسدد ضئيل من الاسهم .

المادة ٥٧ - يجب على مؤسسي الشركة خلال شهر من تاريخ اغلاق الاكتاب : -

(أ) ان يقدموا الى المراقب تصريحا يعلنون فيه عدد الاسهم التي جرى الاكتاب بها وقيام المكتتبين بدفع القسط او الاقساط الواجب دفعها عند الاكتاب مع الوثائق المصرفية المؤيدة لذلك .

(ب) ان يقدموا مع هذا التصريح نص بيان الدعوة الى الاكتاب وقائمة بعدد المكتتبين واسمائهم ومقدار الاسهم التي اكتبوا بها .

(ج) ان يدعوا خلال شهرين من تاريخ اغلاق الاكتاب ، المكتتبين ، والمؤسسين الى اجتماع عام للهيئة التأسيسية ، واذا لم يقدم المؤسسون بأرسال هذه الدعوة خلال تلك المدة قام المراقب بالدعوة على نفقتهم .

المادة ٥٨ - (١) يرأس اجتماع الهيئة التأسيسية احد المؤسسين الذي ينتخب في ذلك الاجتماع ويقوم رئيس الاجتماع بادارة الجلسة وبالتوقيع على محضره ويبلغ صورة عنه الى المراقب عند انتهاء الاجتماع .

هكذا عند الاصل

(٢) يتألف النصاب القانوني لاجتماع الهيئة التأسيسية بحضور مكثتين يحملون نصف الاسهم المكتتب بها وتصدر قراراتها بموافقة ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع ويكون لكل سهم صوت واحد .

(٣) لا يجوز للمكثتين بأسهم عينة التصويت في القرارات المتعلقة بأسهمهم العينية .

المادة ٥٩ - (١) تطلع الهيئة التأسيسية على تقرير المؤسسين الذي يجب ان يتضمن المعلومات الواصفة عن جميع عمليات التأسيس مع الوثائق المؤيدة له ، ثم تثبت من صحة تلك المعلومات وموافقتها للقانون ولنظام الشركة .

(٢) وتنتخب مجلس الادارة الاول ومدققى الحسابات .

(٣) وتبحث في الاسهم العينية التي اعطيت للمؤسسين كما تبحث في النفقات التأسيسية المصروفة من قبل المؤسسين وتثبت من صحتها ،

(٤) ثم تقرر اعلان تأسيس وتسجيل الشركة نهائياً .

المادة ٦٠ - (١) بعد اطلاع المراقب على محضر اجتماع الهيئة التأسيسية المتضمن قرار اعلان تأسيس الشركة نهائياً وعلى أسماء اعضاء مجلس الادارة الاول وعلى الوثائق الاخرى واقتناعه بصحة اجراءات التأسيس يعلم الشركة كتابة بحجتها في الشروع باعمالها .

(٢) لا تقيد باحكام المواد (٥٢) لغاية (٥٩) من هذا القانون الشركات التي لم تطرح اسهماً للاكتتاب العام بقتضي هذا القانون انما على المؤسسين فيها قبل الشروع في اعمال الشركة ، ان يسلموا الى المراقب مايلي : -

أ - تصريحاً يعلنون فيه انه قد دفت الى مصرف مخصص مبالغ لا تقل عن ٢٥٪ من قيمة الاسهم المكونه لرأس مال الشركة . والله جرت تغطيتها من المؤسسين وحدهم او بالاشتراك مع غيرهم يسدون اكتتاب وأن يرفقوا مع هذا التصريح الوثائق المصرفية المؤيدة له وقائمة بأسماء المؤسسين والمساهمين وعدد أسهم كل منهم والمبالغ المدفوعة عنها والتي لم تتلف .

ب - محضر اجتماع الهيئة التأسيسية .

ج - بعد اطلاع المراقب على هذه الوثائق واقتناعه بموافقتها لخطبات هذا القانون يعلم الشركة كتابة بحجتها في الشروع في اعمالها .

المادة ٦١ - (١) يحظر لكل من تقدم بالظن القانوني الى المحاكم المختصة بقتضي القوانين المرعية حول نسخة تأسيس الشركة واجراءات تسجيلها وحول المسؤولية عن الاختصار او المخالفات التي نتجت من جراء اعمال تأسيسها وتسجيلها .

المادة ٦٢ - بعد تأسيس الشركة المساهمة نهائياً يتسلم المساهمون مقابل مساهمتهم وثائق مؤتمنة بخاتم الشركة وموقعة من المفوضين بالتوقيع عنها وتتضمن هذه الوثائق البيانات التالية : -

(أ) اسم المساهم وعدد اسهمه وعدد الاقساط .

(ب) ما دفع من هذه الاقساط وتاريخ الدفع .

(ج) الرقم التسلسلي للسند المؤقت وارقام الاسهم التي يشتمل عليها .

(د) رأسمال الشركة ومركزها .

المادة ٦٣ - (١) المكتتب او المساهم مدين للشركة بكامل القيمة غير المدفوعة عن اسهمه .

(٢) اذا لم يسدد القسط المستحق على السهم قبل نهاية اليوم المعين لذلك فلمجلس الادارة الحق في أن يضيف فائدة لا تزيد على ٦٪ ينص عليها في نظام الشركة يلزم المساهم المتأخر عن التسديد بدفعها ولمجلس الادارة ان يتنازل عن استيفائها او تخفيضها الى نسبة يرى معها ان لا تعرض الشركة لخسارة .

(٣) لمجلس الادارة في حالة التأخر عن تسديد ما يطلب من المساهم دفعه بيع السهم وفقاً للاجراءات التالية : -

(أ) تبلغ الشركة المساهم المقصر اشعاراً يكلف به بتسديد الاقساط المستحقة في خلال اسبوعين من تاريخ تسلمه الاشعار .

(ب) اذا لم يسدد المساهم الاقساط المستحقة عليه بانتهاء هذا التاريخ يحق للشركة ان تعرض تلك الاسهم للبيع في المزاد العلني وعليها أن تعلن ذلك في صحيفتين يوميتين قبل عشرين يوماً من تاريخ البيع .

(ج) يجب ان يحدد الاعلان مكان وزمان البيع وعدد الاسهم المعروضة بالمزاد وارقامها .

(د) بعد انقضاء المدة السابقة تجري معاملة البيع بالمزاد العلني في المكان والزمان المعلن عنها وتباع الاسهم باعلى سعر معروض . على ان يدفع كل مزاد سلفاً عربوناً لا يقل عن ١٠٪ من القيمة الاسمية للاسهم المعروضة ويخسر المزاد الذي يستكف عن قبول البيع .

(هـ) لا يقبل تسديد القسط المتأخر دفعه في اليوم المحدد لاجراء المزادة .

(و) يستوفي من ثمن البيع كل المبالغ المطلوبة للشركة من اقساط مستحقة والودائع والنفقات ، ويرد الباقي الى صاحب الاسهم .

(ز) اذا لم تكن اتماماً للمبيع لتسديد المبالغ المطلوبة للشركة فلها الرجوع بالباقي على المقصر ، وتعتبر قيود الشركة فيما يتعلق بمعاملات البيع العلني صحيحة ما لم يثبت عكسها .

هكذا تمت الاصل

المادة ٦٤ - بعد تسديد كامل قيمة الاسهم يعطى المساهم شهادة اسهم يذكر فيها ان قيمة الاسهم قد سددت بكاملها ويتمتع حاملها بحق ملكية مطلقة للاسهم المبينة فيها وبجميع حقوق المساهم مثل اقتسام الارباح وحضور الاجتماعات العامة والتصويت فيها .

المادة ٦٥ - الذمة المالية للشركة المساهمة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم . وتعتبر الشركة وحدها - بموجوداتها واموالها - مسؤولة عن ديونها والتزاماتها وخسائرها ولا يكون المساهمون مسؤولين شخصيا عن خسائر والتزامات الشركة الا بمقدار اى رصيد متبقى بدون تسديد من اقساط الاسهم التي يحملها كل مساهم .

المادة ٦٦ - يجوز تداول وبيع وثائق المساهمة بعد ان يكون قد سدد من قيمة الاسهم ما يعادل خمسين بالمئة على الاقل .

المادة ٦٧ - (١) لا يتم بيع ونقل الاسهم بالنسبة الى الشركة الا بعدموافقة مجلس الادارة وبأية طريقة او صيغة - ان وجدت - يرسمها نظام الشركة .

(٢) وعلى كل حال لا يجوز لمجلس الادارة ان يوافق على بيع او نقل سهم في الاحوال الآتية : -

- أ - اذا كان السهم مرهوناً او محجوزاً او مغبوساً .
- ب - اذا كان السهم مفقوداً ولم يعط به شهادة جديدة .
- ج - اذا كان البيع او النقل مخالفاً لهذا القانون او نظام الشركة او مصلحتها .
- د - في أية احوال اخرى تحظرها القوانين والانظمة للمرية .

المادة ٦٨ - (١) يجوز رهن السهم على ان يثبت ذلك في سجل الشركة ويذكر الرهن في وثيقة المساهمة او شهادة الاسهم .

(٢) يجب ان ينص عقد الرهن على مصير الارباح المستحقة مدة الرهن وعلى سائر الشروط المتعلقة بالرهن .

(٣) لا يجوز رفع اشارة الرهن الا بعد تسجيل اقرار المرتهن باستيفاء حقه في تسجيل الشركة او بموجب حكم مكتسب الدرجة القطعية .

المادة ٦٩ - (١) اذا صدر قرار بحجز اسهم مساهم بالشركة توضع اشارة الحجز على وثيقة المساهمة او شهادة الاسهم الخاصة به . ويشار الى ذلك في سجل الشركة بناء على تبليغ صادر عن مرجع مختص .

(٢) لا يجوز حجز اموال الشركة تأمينا او استيفاء للديون المترتبة على احد المساهمين .

(٣) وانما يجوز حجز اسهم المدين وارباحها ويبيع هذه الاسهم على ان يجري ذلك وفقاً للقواعد المتعلقة بحجز الاسهم وبيعها .

المادة ٧٠ - تسري على الحاجز والمرتهن جميع القرارات التي تتخذها الهيئات العامة كما تسري على المساهم والمحجوز عليه .

المادة ٧١ - بعد اجراء معاملات تسجيل البيع تعطي الشركة المشتري شهادة بالاسهم او الاستناد التي اشتراها تبين عدد الاسهم المبينة وارقامها والاقساط المدفوعة واسم المشتري يوقعها من يملك حق التوقيع عن الشركة .

المادة ٧٢ - (١) تجري معاملات تسجيل الاسهم المنقولة بالهبة بقرار من مجلس الادارة وفقاً للقواعد المقررة لتسجيل البيع .

(٢) تنقل الاسهم بالميراث وتسجل وفقاً لقواعد تسجيل البيع بناء على طلب يقدمه الورثة او وكلاؤهم او اوصياؤهم الى مجلس الادارة ويجري نقل اسهم المتوفى الى اسماء المستحقين وفقاً للاصول المرعية .

(٣) في جميع الاحوال المذكورة في هذه المادة يعطى المساهم الجديد شهادة بالاسهم التي افرغت اليه .

المادة ٧٣ - (١) اذا فقدت وثيقة المساهمة او شهادة الاسهم فلما كان المسجل في سجل الشركة ان يطلب منها اعطائه وثيقة او شهادة جديدة بدلا من الضائعة .

(٢) يعلن هذا الفقدان في جريدتين يوميتين مع ذكر ارقام الوثائق والشهادات وعددها .

(٣) بعد مضي شهرين على تاريخ الاعلان يعطى المساهم وثيقة او شهادة جديدة على ان يشر عليها بأنها اعطيت بدلا عن ضائعة .

المادة ٧٤ - (١) يحق للمساهم تسديد قسط او اكثر قبل موعد استحقاقه .

(٢) وفي هذه الحالة تقيد المبالغ المدفوعة لدى الشركة في حساب خاص بحيث لا يجوز لذلك المساهم ولا لغيره استردادها او حجزها .

(٣) يعتبر هذا الدفع كدفع سائر الاقساط فيما لم تجز تصفية الشركة قبل تسديد الاقساط نفسها من المساهمين الآخرين .

الفصل الرابع الاسهم العينية

المادة ٧٥ - (١) اذا كان طلب تأسيس الشركة يتعلق بتأسيس شركة يتألف رأسمالها كله او جزء منه من اسهم عينية معطاه مقابل مقدمات عينية ، فعلى المراقب قبل التنسب بقبول تسجيل الشركة تعيين خبيراً او اكثر على نفقة الشركة لتخمين قيمة الاموال العينية للقائمة .

(٢) تعتبر من المقدمات العينية حقوق الامتياز والاختراع وجميع الحقوق المعنوية .

المادة ٧٦ - (١) على الخبراء انجاز اعمالهم وتقديم تقريرهم بتخمين القيمة الحالية للمقدمات العينية في خلال ثلاثة اشهر .

(٢) اذا كان تقدير الخبراء متفقاً مع تقدير المؤسسين لقيمة هذه المقدمات فتستكمل المعاملات اللازمة لتسجيل الشركة .

(٣) اما اذا تبين من تقدير الخبراء ان قيمة تلك المقدمات لا تبلغ القيمة المقدرة من قبل المؤسسين ، يجوز للمراقب ان ينسب للوزير رفض تسجيل الشركة .

(٤) يحق للمؤسسين تقديم طلب جديد يتضمن اما تنزيلاً لعدد الاسهم بما يتفق وتقدير الخبراء واما تقديم مقدمات اضافية تجري معاملة تقديرها وفق الاصول السابقة بمعرفة ذات الخبراء ، واذا تعدل ذلك يعين المراقب خبراء غيرهم .

(٥) اذا كان التقدير الثاني الصادر عن الخبراء متفقاً مع التقدير الاصيل استكملت معاملات تسجيل الشركة .

المادة ٧٧ - تتضمن الاسهم العينية ما تتضمنه الاسهم النقدية من بيانات وتعطى اوراقاً متسلسلة خاصة ويذكر فيها أنها اسهم عينية .

المادة ٧٨ - لا تعطى الاسهم العينية الا عند انعام تسليم المقدمات التي تقابلها وتعتبر قيمتها مدفوعة بكاملها .

المادة ٧٩ - (١) لا يجوز تداول الاسهم العينية الا بعد انقضاء سنتين على اصدارها .

(٢) اذا صدرت هذه الاسهم عند التأسيس فيعتبر التاريخ الذي قررت فيه الهيئة التأسيسية الموافقة على تأسيس الشركة نهائياً ، تاريخاً لاصدارها .

(٣) اذا صدرت هذه الاسهم بعد التأسيس فيعتبر تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بالموافقة على اجراءات هذه الاسهم تاريخاً لاصدارها .

(٤) لا يسري منع التداول على الاسهم العينية المعطاه لمساهمي شركة متلمجة كانت اسهمها متداولة قبل الاندماج .

المادة ٨٠ - يتمتع اصحاب الاسهم العينية بالحقوق التي يتمتع بها اصحاب الاسهم النقدية باستثناء الحقوق التي منعت عنهم صراحة في هذا القانون .

الفصل الخامس

زيادة وتخفيض رأس المال

المادة ٨١ - (١) يجوز للشركة المساهمة ان تزيد رأسمالها اذا كان رأسمالها الاصيل قد تغطي بكامله او قد دفعت جميع اقساط الاسهم .

(٢) تصدر الهيئة العامة قرارها بزيادة رأسمال الشركة بتأكيد ٧٥٪ من الاسهم المثلة في اجتماعها .

(٣) وفي هذه الحالة يتقدم مجلس الادارة بطلب الزيادة الى الوزير السلي له بناء على تنسب المراقب قبول او رفض هذه الزيادة .

(٤) يجب ان تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للاسهم القديمة وفي حالة صدور الاسهم الجديدة بسعر يزيد على قيمتها الاصلية يفيد الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الاصدار ربحاً لحساب الاحتياطي .

(٥) يقدم هذا القرار الى المراقب مع طلب الزيادة وتتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر الواردة في المادة (٤١) فيما لو طرأ تغيير على عقد التأسيس ونظام الشركة -

(٦) يجب تطبيق احكام الاكتتاب الاصيل على الاسهم الجديدة .

المادة ٨٢ - اذا رأى مجلس الادارة ضرورة زيادة الاسهم عن طريق اخذ اسهم عينية جديدة ، وجب عليه اتباع الاصول المنصوص عليها بشأن الاسهم العينية المقدمة عند التأسيس وتقوم عندئذ الهيئة العامة بوظائف الهيئة التأسيسية .

المادة ٨٣ - (١) يجوز للشركة المساهمة ان تخفض رأسمالها اذا زاد على حاجتها او اذا طرأت عليها خسارة وراثت الشركة اقتاض رأسمالها الى قيمة موجوداتها .

(٢) لا يقرر التخفيض الا مع الاحتفاظ بحقوق الغير بمقتضى المادة (٨٤) .

(٣) يجب ان يستند التخفيض الى قرار صادر عن الهيئة العامة بأكثرية (٧٥) بالمائة من اصوات الاسهم الممثلة في اجتماع الهيئة ، وأن يقدم طلب التخفيض الى المراقب مرفقاً بالقرار المذكور وتتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر بمقتضى المادة (٤١) ويرفق مع الطلب ايضاً جدول مصدق من مدقق الحسابات بين التزامات الشركة واسم وكيل دائن وعنوانه .

(٤) يجوز ان يجرى التخفيض بأحد الاشكال الآتية : -

أ - تنزيل قيمة الاسهم الاسمية بابطال الالتزام بدفع الاقساط غير المستحقة اذا كانت فائضة على حاجة الشركة .

ب - تنزيل قيمة الاسهم الاسمية بالناء جزء من ثمنها المدفوع يوازى مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة على الشركة او باعادة جزء منه اذا رأت ان رأسمالها يزيد على حاجتها .

المادة ٨٤ - (١) يبلغ المراقب الدائنين الواردة اسماؤهم في الجدول المذكور في المادة السابقة اشعاراً عن عزم الشركة على تخفيض رأسمالها ويعلن الاشعار في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين .

(٢) يحق لكل دائن ان يقدم الى المراقب خلال شهر من تاريخ آخر اعلان اعتراضاً على التخفيض .

(٣) يسمى المراقب لتسوية الاعتراضات بالطرق الودية خلال شهر من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض .

(٤) اذا لم تتم تسوية الاعتراضات خلال المدة المذكورة ، يكلف المراقب المعترضين بتقديم دعوى الى المحكمة خلال شهر من تاريخ التكليف .

(٥) اذا بلغ المدعى المراقب باقامة الدعوى خلال تلك المدة توجهل اجراءات الموافقة على التخفيض وتسجيله ونشره الى ان يصدر قرار المحكمة الذي يعتبر قطعياً بعد صدوره .

(٦) اذا لم يقدم اعتراض الى المراقب او لم تقدم دعوى الى المحكمة خلال المدة المعينة او قدمت دعوى وقررت المحكمة اجازة التخفيض فعل الشركة ان تطلب من المراقب ان يرفع تنسيماً الى الوزير بقبول التخفيض وتسجيله ونشره جسيماً ورد في المادة السابقة وعندما يجوز للوزير ان يصدر قراراً بالموافقة على التخفيض ومن ثم سجل ونشر بعد استيفاء الرسوم القانونية .

(٧) بعد تسجيل التخفيض يعتبر ان رأس المال المخفض قد حل في عقد التأسيس ونظام الشركة محل رأس المال الاصلي ويجب ادخال هذا التعديل على كل نسخة من عقد التأسيس والنظام تصدر او تسلم الى المساهمين او الى الغير بعد ذلك التاريخ .

المادة ٨٥ - لا يجوز للشركة المساهمة ان تشتري اسهمها بحسابها الخاص .

الفصل السادس

اسناد القرض

المادة ٨٦ - (١) يحق للشركة المساهمة ان تصدر اسناد القرض .

(٢) اسناد القرض هي وثائق ذات قيمة اسميه واحدة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تعطى للمكتنين مقابل المبالغ التي اقترضوها للشركة قرضاً طويل الاجل .

(٣) ويتم هذا القرض عن طريق الدعوة للاكتتاب العام .

المادة ٨٧ - تعطى اسناد القرض صاحبها حق استيفاء فائدة محددة تدفع في آجال معينة واسترداد مقدار دينه من مال الشركة .

المادة ٨٨ - يتوقف اصدار اسناد القرض على استكمال الشروط التالية . -

(أ) ان يكون قد تم دفع رأسمال الشركة بكامله .

(ب) ان لا يجاوز القرض رأسمال الشركة ويستثنى من ذلك شركات التسليف العقاري والزراعي والصناعي .

(ج) موافقة الوزير المسبقة على اصدار الاسناد .

(د) ان تحصل الشركة على موافقة الهيئة العامة .

المادة ٨٩ - على مجلس الادارة قبل القيام بالدعوة للاكتتاب باسناد القرض ونشر اي اعلان له لسله الغاية في الصحف اليومية ان ينشر في الجريدة الرسمية بياناً يتضمن تاريخ قرار الهيئة العامة بالموافقة على الاصدار مع الاشارة الى موافقة الوزير وعدد الاسناد التي يراد اصدارها وقيمتها الاسمية ومعدل فائدها وموعد ايفائها وشروطه وضماناته وعدد اسناد القرض التي اصدرتها الشركة من قبل مع ضماناتها ومقدار رأسمال الشركة وقيمة المقدمات العينية وتفاصيل الميزانية الاخيرة المصدقة ، ويحمل ذلك البيان اسماء اعضاء مجلس الادارة ، ويزود المراقب بنسخة من هذا البيان .

المادة ٩٠ - يجب ان تذكر الايضاحات المشار اليها في وثيقة الاكتتاب وفي السند اشارة الى عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه البيان .

المادة ٩١ - يحق للمكتنين بالاسناد ان يلقوا اكتتابهم وان يستردوا المبالغ التي دفعوها اذا لم ترع المعاملات المنصوص عليها في المواد السابقة .

المادة ٩٢ - يجب على اعضاء مجلس الادارة بعد اغلاق الاكتتاب بالاسناد ان يقدموا الى المراقب نصرياً بمقدار الاسناد المكتتب بها .

المادة ٩٣ - اذا لم يكن ثمن الاسناد قد دفع بتمامه عند الاكتتاب ولم يجب المكتتبون الدعوة الموجهة لدفع الرصيد عند استحقاقه ، يحق للشركة ان تبيع هذه الاسناد امسا بالزاد العلي او في البورصة - ان وجدت - وفقاً للاجراءات المتبعة في بيع الاسهم المتأخر دفع اقساطها .

المادة ٩٤ - يجوز اصدار اسناد قرض ذات مكافأة تدفع عند استهلاك السند او وفاته .

المادة ٩٥ - (١) يجرى وفاء قيمة الاسناد من قبل الشركة وفقاً للشروط التي وضعت عند الاصدار .
(٢) ولا يجوز للشركة ان تقدم ميعاد الوفاء او تؤخره .

المادة ٩٦ - (١) يتكون حكماً من اصحاب اسناد القرض هيئة موحدة تتألف من تلقاء نفسها عند كل اصدار (٢) وتسرى قرارات هذه الهيئة على الغائبين وعلى المخالفين من الحاضرين .

المادة ٩٧ - (١) تجتمع هيئة حملة اسناد القرض لأول مرة بناء على دعوة الشركة المصدرة للقرض .

(٢) وعلى الشركة خلال اسبوعين من تاريخ اختتام الاكتتاب ان توجه دعوة للهيئة الى الاجتماع .

(٣) تدخل في جدول اعمال هذا الاجتماع الموافقة على نظام الهيئة وانتخاب ممثلها .

المادة ٩٨ - (١) تعقد الهيئة اجتماعاتها فيما بعد بناء على دعوة ممثلها .

(٢) ويجب عليهم دعوتها للاجتماع عندما يطلب فريق من حملة الاسناد يمثلون ٥ بالمائة من قيمتها .

(٣) وتجتمع هذه الهيئة ايضاً بناء على دعوة مجلس ادارة الشركة .

المادة ٩٩ - (١) تجرى الدعوة باعلان نشر في احدى الصحف اليومية .

(٢) تتضمن الدعوة جدول الاعمال .

(٣) ولا يجوز ان يتناول البحث في الاجتماع سوى الموضوعات المدرجة في الجدول .

المادة ١٠٠ - يحق لممثلي الهيئة ان يتخلوا جميع التدابير التحفظية لصيانة حقوق حملة الاسناد .

المادة ١٠١ - (١) لا تكون قرارات الهيئة قانونية الا اذا كان الحاضرون يمثلون الاكثرية المطلقة للاسناد .

(٢) واذا لم يكتمل هذا النصاب يصار الى دعوة الهيئة لاجتماع ثان في الزمان والمكان اللذين دعيت فيهما الهيئة للاجتماع الاول وذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ هذا الاجتماع على ان تستعمل الدعوة مجدداً على جدول اعمال الاجتماع الجديد .

(٣) ويكفي في الاجتماع الثاني ان يمثل فيه ربع قيمة الاسناد .

(٤) تتخذ القرارات بموافقة ثلثي اصوات الاسناد الممثلة في الاجتماع .

المادة ١٠٢ - كل تدبير يؤول الى اطالة ميعاد الوفاء او تخفيض معدل الفائدة او رأسمال الدين او انقاص التأمينات الضامنة له وبوجه الاجمال كل تدبير يمس حقوق حملة الاسناد لا يجوز ان يتخذ الا باكثرية ثلاثة ارباع اصوات الاسناد في الاجتماع .

المادة ١٠٣ - (١) يحق لممثلي اصحاب اسناد القرض حضور الهيئات العامة لمساهمي الشركة .

(٢) وعلى الشركة ان توجه لهم نفس الدعوة الموجهة للمساهمين .

الفصل السابع

ادارة الشركة المساهمة

مجلس الادارة

المادة ١٠٤ - (١) يتولى ادارة الشركة المساهمة العامة مجلس ادارة لا يقل عدد اعضائه عن خمسة ولا يزيد على احد عشر .

(٢) أ - اذا قل عدد المساهمين بالشركة المساهمة الخصوصية عن عشرين شخصاً فتكون ادارتها بالشكل الذي يتفق عليه الشركاء ، شأنها في ذلك شأن الشركة العادية .

ب - اما اذا زاد عدد مساهمي الشركة المساهمة الخصوصية عن عشرين شخصاً فيتولى ادارتها مجلس ادارة لا يقل عن اثنين ولا يزيد على خمسة ينتخب بنفس الطريقة التي ينتخب بها مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة .

ج - تنطبق على مديري او مجلس ادارة الشركة المساهمة الخصوصية نفس الاحكام المتعلقة بصلاحيات وواجبات وشروط مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون ، الا اذا ورد استثناء صريح على ذلك .

(٣) يجوز في الحالتين الواردتين في الفقرة ١ - والبند (ب) من الفقرة ٢ - السابقتين زيادة الاعضاء بموافقة الوزير اذا اقتنع بوجود سبب يدعو لذلك .

المادة ١٠٥ - (١) يجب ان لا تزيد مدة مجلس الادارة على اربع سنوات تنتهي بانتخاب مجلس جديد .

(٢) يستمر مجلس الادارة القائم في تصريف شؤن الشركة حتى ينتخب المجلس الجديد .

(٣) على الهيئة العامة ان تجتمع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء دورة المجلس القديم وعليها ان تنتخب اعضاء المجلس الجديد ويستثنى من ذلك الاعضاء مندوبين الحكومة في حالة كون الحكومة مساهمة في الشركة .

المادة ١٠٦ - (١) يحدد نظام الشركة عدد الاسهم التي يحق امتلاكها لتوهمل صاحبها لترشيح لعضوية مجلس الادارة والوزير تقدير هذا العدد على حسب وضع الشركة وضمان مصلحتها ومصلحة المساهمين .

(٢) لا يجوز انتخاب اى مرشح للعضوية لا يملك ذلك العدد من الاسهم .

(٣) تسقط تلقائياً عضوية كل عضو تنقص اسهمه عن ذلك العدد خلال مدة العضوية .

المادة ١٠٧ - (١) يبقى النصاب المؤهل للعضوية من اسهم اعضاء مجلس الادارة محجوزاً ما دام عضواً حتى مضي ستة اشهر على تاريخ انتهاء مدة عضويتهم ولا يجوز التداول به خلال تلك المدة .

(٢) توضع اشارة الحجز على هذه الاسهم ويعتبر هذا الحجز رهناً لمصلحة الشركة والضمان المسؤوليات المترتبة على مجلس الادارة ويشار الى ذلك في سجل الاسهم .

(٣) لا تسرى هذه المادة على أسهم الحكومة .

المادة ١٠٨ - (١) اذا كان شخص اعتباري عام كالدولة او البلديات وغيرها مساهمة في احدى الشركات يحق له انتداب ممثلين عنه في مجلس الادارة حسبما اتفق او يتفق عليه بين الاطراف المعنية .

(٢) يتمتع ممثل الشخص الاعتباري المشار اليهم بالحقوقي التي يتمتع بها الاعضاء المنتخبون وعليهم نفس الواجبات ولكنهم لا يشتركون مع المساهمين في انتخاب بقية الاعضاء .

(٣) والشخص الاعتباري المذكور مسؤول عن تصرفات ممثليه تجاه الشركة ومساهميها ودائبيها .

المادة ١٠٩ - لا يجوز ان يكون عضواً في مجلس ادارة اى شركة من حكم عليه :-

(أ) بآية جنائية .

(ب) بجنحة اخلاقية او السرقة والاختيال وأساءة الامانه والتزوير والافلاس التقصيري والشهادة واليمين الكاذبين .

المادة ١١٠ - (١) ينتخب المساهمون اعضاء مجلس الادارة بالتصويت السري .

المادة ١١١ - (١) على كل شركة مساهمة ان تعد سنوياً قائمة باسماء رئيس واعضاء مجلس ادارتها وجنسية كل منهم وعمره ومهنته ومقدار مساهمته في رأسمال الشركة وتاريخ انتخابه وتاريخ انتهاء مدته .

(٢) ترسل الشركة هذه القائمة الى المراقب في خلال الشهر الاول من مستها المالية .

(٣) تعلم الشركة المراقب بكل تغيير يطرأ على هذه القائمة خلال شهر من حصوله .

المادة ١١٢ - (١) على كل عضو من اعضاء مجلس ادارة الشركة ومديرها ان يقدم الى مجلس الادارة في أول اجتماع له اقراراً بما يملكه من اسهم الشركة باسمه واسم زوجته أو أولاده القاصرين وبكل تغيير يحصل في تلك الملكية وأن يتم ذلك خلال اسبوعين من حصول التغيير .

(٢) يحق للمراقب طلب تلك الاقرارات من مجلس الادارة، وعلى المجلس تزويده بها خلال اسبوعين من تاريخ تسلم الطلب .

المادة ١١٣ - لا يجوز للشركة ان تقدم قرصاً تقليدياً من أى نوع لاي من اعضاء مجلس ادارتها ويستثنى من ذلك البنوك وشركات الائتمان اذ يجوز لها في مزاوله الاعمال الداخلة ضمن غايتها وبفئس الشروط التي تتبعها بالنسبة الى العملاء أن تقرض اعضاء مجلس ادارتها .

المادة ١١٤ - (١) يضع مجلس الادارة سنوياً تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم في مكتب الشركة الرئيسي قبل انعقاد الهيئة العامة العادي السنوي باسبوع على الأقل وحتى انتهاء انعقادها كشفاً مفصلاً يتضمن البيانات التالية :-

(أ) جميع المبالغ التي حصل عليها من الشركة رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من اعضاءه في السنة المالية من اجور واتناب ومرتبات ومكافآت .

(ب) كل تعهد تزيد قيمته على خمسمائة دينار احالته الشركة في تلك السنة والجهة او الجهات التي احيل عليها التعهد .

(٢) يقوم مجلس الادارة بتزويد المراقب بنسخ من هذه البيانات .

(٣) يكون مجلس الادارة مسؤولاً عن تنفيذ احكام هذه المادة وعن صحة البيانات .

المادة ١١٥ - (١) على مجلس الادارة ان يعد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ميزانية الشركة وبياناتاً يتضمن حساب الأرباح والخسائر بعد تدقيقها من قبل مدققي حسابات قانونيين ، مع بيان اخر يتضمن شرحاً وافياً لأهم بنود الأيرادات والمصروفات .

(٢) ترسل تلك البيانات مع تقرير مدققي الحسابات الى كل مساهم بالبريد المسجل مع الدعوة لاجتماع الهيئة العامة العادي التي يجب توجيهها قبل موعد الاجتماع بأربعة عشر يوماً على الأقل .

(٣) يجب ان تشمل الدعوة على جدول الاعمال .

(٤) ترسل نسخ من جميع البيانات المتقدمة الى المراقب وإلى مدققي حسابات الشركة .

المادة ١١٦ - بالإضافة الى ما ورد في المادة السابقة يعلن مجلس الادارة دعوة المساهمين (المهيئة العامة) للاجتماع في صيفيتين يومتين ويكون الاعلان قبل انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل .

المادة ١١٧ - (١) على مجلس الادارة ان ينشر الميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر وموجزا عن تقرير مجلس الادارة في احدى الصحف اليومية وذلك خلال شهرين من تاريخ انعقاد الهيئة العامة (٢) تبقى من القيام بهذه المعاملات الشركات التي لم تدع الجمهور للاكتتاب باسمها وقت تأسيسها والشركات المساهمة الخصوصية .

المادة ١١٨ - (١) لا يجوز لأي شخص ان يكون عضوا في مجلس ادارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة عامة ولا يجوز له أن يكون مديرا لأكثر من شركة مساهمة عامة واحدة .

(٢) اما الشركات ذات الامتياز او التي تساهم بها الحكومة فلا يجوز للشخص الواحد ولو كان ممثلا لشخص اعتباري أن يكون عضوا في مجلس ادارة أكثر من شركتين منها .

(٣) وعلى أي حال لا يجوز لأي شخص أن يتقدم بالترشيح لعضوية مجلس ادارة أي شركة مساهمة عامة اذا كان عدد الشركات التي يشترك بعضوية مجلس ادارتها وقت الترشيح يساوي العدد المقرر في هذه المادة .

المادة ١١٩ - لا يجوز ترشيح من لم يكمل الحادية والعشرين من عمره لعضوية مجلس الادارة .

المادة ١٢٠ - لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة الجمع بين تلك الوظيفة وعضوية مجلس ادارة اية شركة الا بوصفه ممثلا للحكومة .

المادة ١٢١ - يجوز أن يشترط في نظام الشركة انتخاب عدد لا يقل عن نصف اعضاء مجلس الادارة الأول من بين مؤسسي الشركة .

المادة ١٢٢ - على المنتخب لعضوية مجلس الادارة الذي يرغب في عدم قبول العضوية أن يعلم الادارة بذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب ويعتبر سكوتة قبول منه بالعضوية .

المادة ١٢٣ - (١) اذا شغل مركز عضو منتخب في مجلس الادارة لسبب من الاسباب فيخلفه عضو ينتخبه مجلس الادارة من المساهمين الحائزين على مؤهلات العضوية .

(٢) يتبع هذا الاجراء كلما شغل مركز في المجلس ويبقى هذا التعين مؤقتا حتى يعرض على الهيئة العامة في أول اجتماع لها كي تقوم باقراره أو بانتخاب من على المركز الشاغر بمقتضى هذا القانون وفي هذه الحالة يكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية مجلس الادارة .

المادة ١٢٤ - (١) لمجلس الادارة السلطات والصلاحيات للقيام بجميع الاعمال التي تكفل سير العمل في الشركة وفقا لنفايتها .

(٢) ولكن على المجلس ان يتقيد بتوجيهات الهيئة العامة وان لا يخالف قراراتها ولا نظام الشركة ولا احكام هذا القانون .

(٣) تعين في نظام الشركة الحدود والشروط التي يسمح بها لمجلس الادارة الاستدانة ووهن عقارات الشركة واعطاء الكفالات ، ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة التي تتعاطى الاعمال المصرفية .

المادة ١٢٥ - (١) يجتمع مجلس الادارة في مكتبه خلال اسبوع من تاريخ انتخابه . ويتنخب بالاقتراع السري او بالطريقة التي يراها رئيسا ونائبا للرئيس .

(٢) يجوز لمجلس الادارة ان يتنخب بالاقتراع السري عندما يرى ذلك مناسبا عضوا مفوضا او أكثر يكون له او لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين أو منفردين حسبما يفوضهم بذلك مجلس الادارة .

(٣) تزود الشركة المراقب بصورة عن قرارات انتخاب الرئيس ونائبه والاعضاء المفوضين في خلال اسبوع من تاريخ كل قرار .

المادة ١٢٦ - (١) رئيس مجلس الادارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وامام كافة السلطات . ويعتبر توقيع كتوقيع مجلس الادارة بكامله في علاقات الشركة مع الغير مالم ينص نظام الشركة على خلاف ذلك .

(٢) وعلى رئيس مجلس الادارة بالتعاون مع الادارة العامة ان ينفذ مقررات المجلس ويتقيد بتوجيهاته .

(٣) نائب رئيس مجلس الادارة ينوب عن الرئيس في حالة غيابه .

المادة ١٢٧ - (١) يجوز ان يقوم رئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة او أي عضو آخر فيه بوظيفة مدير عام الشركة او نائب المدير العام او مساعدا للمدير العام بقرار من مجلس الادارة بأكثرية ثلثي اعضائه .

(٢) ولا يجوز لاعضاء مجلس الادارة تولي وظيفة ذات اجر او تمويض في الشركة خلاف ما ورد في الفقرة (١) اعلاه الا اذا نص نظام الشركة على جواز ذلك ويحدد مجلس الادارة بأغلبية ثلثي اعضائه على الأقل مقدار الاجر او التمويض .

المادة ١٢٨ - (١) رئيس واعضاء مجلس الادارة مسؤولين عن كل مخالفة ارتكبوها ضد القوانين والانظمة والتعليمات العامة او ضد نظام الشركة .

(٢) الدعوى التي يحق للمتضرر ان يقيمها هي دعوى شخصية ولا يحول دون اقامتها بالنسبة الى المساهمين اقتراع من الهيئة العامة بابراء ذمة مجلس الادارة .

المادة ١٢٩ - (١) رئيس واعضاء مجلس الادارة مسؤولون تجاه المساهمين عن تقصيرهم المعتمد او اهمالهم الشديد، اما بالنسبة الى الغير فانهم غير مسؤولين مبدئياً عن ذلك الخطأ .

(٢) ولكن في حالة تصفية الشركة وظهور عجز في الموجودات نتيجة التقصير المعتمد او الاهمال الشديد يحق للمحكمة ان تقرر تحميل رئيس واعضاء مجلس الادارة او مديري الشركة او مدققي حساباتها ديون الشركة كلها او بعضها .

(٣) تعين المحكمة المبالغ التي يكونون مسؤولين عنها وما اذا كانوا متضامنين في المسؤولية ام لا .

(٤) ويجب عليهم لدفع هذه المسؤولية عنهم اقامة الدليل على انهم اعتنوا بادارة اعمال الشركة اعتناء الوكيل بأجر .

المادة ١٣٠ - ان حق اقامة الدعوى بمقتضى المادتين السابقتين يعود للشركة . واذا لم تمارس هذا الحق فلكل مساهم ان يداعي بالنيابة عنها بقدر المصلحة التي تكون له في الشركة .

المادة ١٣١ - (١) لا يمكن الاحتجاج بالابراء الصادر عن الهيئة العامة الا اذا سبقه بيان حسابات الشركة السنوية واعلان تقرير مدققي الحسابات .

(٢) ولا يشمل هذا الابراء الا الامور الادارية التي تمكنت الهيئة الادارية العامة من معرفتها .

المادة ١٣٢ - (١) تكون المسؤولية اما شخصية تلحق عضواً واحداً من اعضاء مجلس الادارة او مشتركة بينهم جميعاً .

(٢) ويكون توزيع المسؤولية النهائي بين المسؤولين على حسب قسط كل منهم في الخطأ المرتكب .

المادة ١٣٣ - تسقط دعوى المسؤولية بالتقادم بمرور خمس سنوات من تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي قدم فيه مجلس الادارة حساباً عن اعماله .

المادة ١٣٤ - يعين مجلس الادارة من ذوي الكفاءة مديراً عاماً للشركة ويقوضه بالادارة العامة لها بالتعاون مع المجلس كما ان له حق عزله اذا كانت مصلحة الشركة تتطلب ذلك وعليه في الحالتين ان يعلم المراقب خطياً بذلك .

المادة ١٣٥ - (١) أ - يتناول رئيس واعضاء مجلس الادارة مكافاتهم بمعدل نسبي من الارباح الصافية توزع بينهم على حسب عدد الجلسات التي حضرها كل منهم ويجب ان لا يزيد ذلك المعدل على عشرة بالمائة (١٠٪) من الارباح المدة للتوزيع ويشترط ان لا تتجاوز تلك المكافآت (٧٥٠) ديناراً سنوياً للعضو الواحد .

ب - تحدد مكافآت الاعضاء (مندوبي الحكومة) على حسب الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون لهذه الغاية .

(٢) يعطى اعضاء مجلس ادارة الشركة بمن فيهم مندوبي الحكومة في الشركات التي تساهم بها الحكومة الذين يتولون ادارة الشركة خلال فترة لم تصل بها الشركة بعد الى مرحلة تحقيق الربح تعويضاً عن جهدهم بمعدل خمسة دنانير عن كل جلسة من جلسات المجلس على ان لا يتجاوز هذا التعويض مبلغ ثلاثماية ديناراً سنوياً .

المادة ١٣٦ - (١) يجتمع مجلس الادارة بدعوة خطية من رئيسه او بناء على طلب ربع اعضائه على الاقل .

(٢) يجب حضور ما يزيد على نصف اعضاء المجلس لتكون قراراته قانونية .

(٣) يعقد المجلس اجتماعاته في مركز الشركة او في المكان الذي يعينه الرئيس اذا تعذر الاجتماع في مركز الشركة .

(٤) يجب ان لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة .

المادة ١٣٧ - (١) ينظم لكل جلسة محضر يسجل في سجل خاص ويوقعه الرئيس والاعضاء الذين حضروا الجلسة .

(٢) وعلى العضو المخالف ان يسجل سبب مخالفته خطياً فوق توقيع .

(٣) يجوز اعطاء صورة عن كل محضر موقعة من الرئيس .

المادة ١٣٨ - يحدد النظام الداخلي التفاصيل المتعلقة بادارة الجلسة والدعوة اليها والامور الاخرى التي لم ترد في هذا القانون .

المادة ١٣٩ - تصدر قرارات مجلس الادارة بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاراء يرجع الرأي الذي يكون الرئيس بجانبه .

المادة ١٤٠ - لا يجوز التصويت بالوكالة او بالمراسلة في اجتماعات مجلس الادارة .

المادة ١٤١ - (١) يجب ان تكون استقالة عضو مجلس الادارة خطية وان تبلغ الى المجلس .

(٢) وتعتبر الاستقالة نافذة من تاريخ تبليغها الى المجلس ، ولا توقف على قبول من اخطا ولا يجوز الرجوع عنها .

المادة ١٤٢ - (١) يحق للهيئة العامة اقالة رئيس مجلس الاداره او احد اعضاءه بناء على اقتراح من المجلس بقرار يتخذه باغلبية ثلثي اعضاءه او بناء على طلب موقع من مساهمين يملكون مالا يقل عن عشرين بالمئة من الاسهم وبعد سماع اقوال العضو المطلوب اقالته . وترسل نسخة من قرار الاقالة الى المراقب .

(٢) اذا قدم طلب الاقالة الى مجلس الاداره قبل شهرين او اكثر من ميعاد اجتماع الهيئة العامة العادية وجب على المجلس ان يوجه خلال عشرة ايام من تاريخ وصول الطلب الدعوة لعقد هيئة عامة ، واذا لم يتم المجلس بذلك قام المراقب بالدعوة للاجتماع على حساب الشركة .

(٣) لا يجوز بحث اقالة رئيس المجلس او احد اعضاءه في اجتماع الهيئة العامة الا اذا ورد ذلك صراحة في جدول اعمالها مع بيان اسم الشخص المطلوب اقالته .

(٤) يجري الاقتراع على الاقالة بالتصويت السري قبل التصويت للمصادقة على التقرير السنوي لمجلس الاداره وتقرير مدققي الحسابات .

المادة ١٤٣ - (١) اذا تغيب رئيس المجلس او احد اعضاءه عن حضور اربع جلسات متتالية دون عذر مشروع اعتبر مستقila بقرار يتخذه مجلس الاداره ويبلغه للدوي العلاقة ، ويستثنى من ذلك العضو مندوب الحكومة .

(٢) ويعتبر مستقila اذا تغيب عن اجتماعات مجلس الاداره لمدة سنة اشهر متتالية ولو كان هذا التغيب بسبب عذر مشروع .

المادة ١٤٤ - (١) لا يجوز ان يكون لرئيس مجلس الاداره او لاحد اعضاءه مصلحة مباشرة او غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة او لحسابها .

(٢) يستثنى من ذلك المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يفسح فيها المجال لجميع المتنافسين بالاشتراك في العروض على قدم المساواة شريطة ان يكون عضو مجلس الاداره صاحب العرض الانسب وان تكون موافقة المجلس على هذا العرض باغلبية لا تقل عن ثلثي اعضاء المجلس باستثناء العضو صاحب العلاقة .

(٣) ويجب تجديد هذه الموافقة في كل سنة اذا كانت العقود والارتباطات ذات التزامات طويلة الاجل .

(٤) لا يجوز لرئيس واعضاء مجلس الاداره ان يشتركوا في ادارة شركة مشابهة او منافسة لشركتهم او ان يقوموا بعمل منافس .

المادة ١٤٥ - خلال فترة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون تنتهي مدة مجالس الادارة القائمة حالياً وعلى جميع الشركات ان تدعو هيئاتها العامة لانتخاب مجالس جديدة قبل انتهاء هذه الفترة باستثناء المجالس التي جرى انتخابها وفق احكام القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته .

المادة ١٤٦ - اذا استقال جميع اعضاء مجلس الاداره او فقد المجلس نصابه القانوني بسبب استقالة بعض اعضاءه يحق للوزير بعد قبول هذه الاستقالة تشكيل لجنة مؤقتة من ذوي الخبرة والمقدرة باي عدد يراه مناسباً لتتولى ادارة اعمال الشركة على ان يدعو الهيئة العامة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيل هذه اللجنة لانتخاب مجلس ادارة جديد .

المادة ١٤٧ - اذا ثبت للوزير بعد الاستئناس برأي المراقب المبني على اسباب مبررة ان الشركة تعاني اوضاعاً مالية او ادارية سيئة لم يستطع مجلس ادارة الشركة معالجتها وتلافيتها مما يجعل استمرارها مهدداً لمصلحة الشركة ومساهميها يحق له ان يدعو في الحال الهيئة العامة لاجتماع طارئ ، ويعرض عليها اوضاع الشركة من مالية وادارية ، وأن يطلب رأيها في الموضوع حتى اذا وافقت باغليبتها المطلقة على حل المجلس القائم ، يحق للوزير تشكيل لجنة لادارة اعمال الشركة لمدة اقصاها سنة قابلة للتמיד لمدة اقصاها سنة اخرى بموافقة الهيئة العامة ، وعلى الوزير في هذه الحالة ان يدعو الهيئة خلال تلك المدة لانتخاب مجلس ادارة جديد ، وتتمنع اللجنة المشار اليها بهذه المادة مكافأة على حساب الشركة يقدرها الوزير .

الهيئات العامة

١ - الهيئة العامة التأسيسية

المادة ١٤٨ - تطبق على الهيئة العامة التأسيسية الاحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في قسم تأسيس الشركات من هذا الباب الثاني .

٢ - الهيئة العامة العادية

المادة ١٤٩ - تجتمع الهيئة العامة العادية مرة كل سنة على الاقل بناء على دعوة من مجلس الادارة في التاريخ الذي يحدده نظام الشركة على ان لا يتجاوز الاشهر الاربعه التالية لنهاية السنة المالية للشركة ويجوز دعوتها ايضاً في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

هكذا من الأصل

المادة ١٥٠ - (١) يرأس الاجتماعات رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من يتدبه مجلس الإدارة لذلك .
(٢) وإذا لم يتم النصاب في الجلسة الأولى ، فيوجه الرئيس الدعوة الى اجتماع ثان .

المادة ١٥١ - (١) لا تعتبر الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة العادية قانونية ما لم يحضرها نصاب قانوني من مساهمين يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة .

(٢) إذا لم يحصل النصاب في الجلسة الأولى فتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الاسهم الممثلة فيها .

المادة ١٥٢ - تصدر القرارات بالأكثرية العادية للاسهم الممثلة في الاجتماع .

المادة ١٥٣ - تتناول صلاحية الهيئة العامة العادية في اجتماعاتها تقرير كل ما يعود لمصلحة الشركة ويدخل في جدول اعمال اجتماعها السنوي الامور التالية : -

- (أ) سماع تقرير مجلس الإدارة .
- (ب) سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن احوالها وحساباتها وميزانيتها .
- (ج) مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها والمصادقة عليها .
- (د) انتخاب اعضاء مجلس الإدارة ، ومدققي الحسابات للسنة المالية المقبلة .
- (هـ) تحديد الارباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة .
- (و) البحث في اقتراحات الاستدانة او الرهن او اعطاء الكفالات حسبما يقتضيه نظامها واتخاذ القرارات بذلك .

٣ - الهيئة العامة غير العادية

المادة ١٥٤ - (١) تجتمع الهيئة العامة اجتماعاً غير عادي بناء على دعوة مجلس الإدارة مباشرة أو بناء على طلب خطي مبلغ اليه من مساهمين يحملون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة أو بناء على طلب خطي يقدمه المراقب أو مدقق الحسابات بناء على طلب ما لا يقل عن ١٥ ٪ من حملة أسهم تلك الشركة أو قنع المراقب بتلك الاسباب .

(٢) يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة في الحالات الثلاث الأخيرة في مبدلة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً من تاريخ تسليم الطلب .

(٣) يرأس الهيئة العامة غير العادية رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من يتدبه مجلس الإدارة .

المادة ١٥٥ - (١) لا يكون اجتماع الهيئة العامة غير العادي قانونياً ما لم يحضره نصاب قانوني من مساهمين يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة .

(٢) إذا لم يتم النصاب القانوني في الجلسة الأولى فيجب تمثيل ٤٠ ٪ من حملة أسهم الشركة على الأقل في الجلسة الثانية حتى يكون النصاب قانونياً وإذا لم يكتمل النصاب القانوني في هذه الجلسة يلغى الاجتماع مهما كانت اسباب الدعوة اليه .

(٤) اما في حالات فسخ الشركة او تصفيتها فيجب ان لا يقل التمثيل فيها عن ثلثي اسهم الشركة .

المادة ١٥٦ - (١) تصدر القرارات بأكثرية من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع ويكون لكل سهم صوت واحد .

(٢) خلافا للقاعدة السابقة يجب ان تصدر القرارات بأكثرية ٧٥ ٪ من مجموع الاسهم الممثلة في الاجتماع في الاحوال التالية : -

- أ - تعديل نظام الشركة .
- ب - اندماج الشركة في شركة او مؤسسة اخرى .
- ج - فسخ الشركة وتصفيتها .
- د - اقالة احد اعضاء مجلس الإدارة او رئيسه .
- هـ - نقل مركز الشركة الى خارج اراضي المملكة على ان يقرن هذا القرار بموافقة الوزير ايضاً .

(٣) لا يجوز بحث الموضوعات الواردة في الفقرة (٢) من هذه المادة ، الا اذا ذكرت صراحة بالنص الكامل في الدعوة الموجهة الى المساهمين .

(٤) اذا تضمن جدول اعمال الهيئة العامة غير العادية موضوع تعديل عقد تأسيس الشركة او نظامها الداخلي فيجب ارفاق التعديلات المقترحة بها مع الدعوة للاجتماع كي يتسنى للمساهمين دراستها قبل الاجتماع .

المادة ١٥٧ - (أ) للهيئة العامة غير العادية الحق بان تصدر قرارات في الامور الداخلة ضمن صلاحياتها وفي الامور الداخلة ضمن صلاحية الهيئة العامة العادية .

(ب) اذا بحثت الهيئة العامة غير العادية الامور الداخلة في صلاحيات الهيئات السامة العادية فانها تصدر قراراتها بالنسبة الى هذه الامور بالأغلبية المطلقة للاسهم الممثلة في الاجتماع شأنها في ذلك شأن الهيئة العامة العادية .

هكذا هو الأصل

٤ - القواعد العامة للهيئات العامة الثلاث

المادة ١٥٨ - ينظم المؤسسون جدول اعمال الهيئة العامة التأسيسية وينظم مجلس الادارة جدول اعمال الهيأتين العامين العادية وغير العادية .

المادة ١٥٩ - لا يجوز البحث فيما هو غير داخل في جدول الاعمال .

المادة ١٦٠ - (١) لكل مساهم سند قبل اجتماع الهيئة العامة بثلاثة ايام على الاقل جميع ما عليه من اقساط او فوائد اقساط مستحقة للشركة حق الاشتراك في اجاث الهيئة العامة رغم كل نص مخالف .

(٢) ولكل مساهم عدد من الاصوات يساوى عدد اسهمه .

المادة ١٦١ - يجوز التوكيل لاحد المساهمين لحضور اجتماعات الهيئات العامة .

(٢) تكون الوكالات المعطاة لحضور اجتماعات الهيئات العامة والتصويت فيها على نموذج خاص تعده الشركة لهذه الغاية بموافقة المراقب وترسله الى كل مساهم مع الدعوة لحضور الاجتماع .

(٣) لا يجوز باى حال ان يزيد عدد الاسهم التي يحملها الوكيل بهذه الصفة على خمسة في المائة (٥٪) من رأسمال الشركة للدفع .

المادة ١٦٢ - (١) ينظم جدول حضور حين انعقاد الهيئة العامة تسجيل فيه اسماء اعضاء الهيئة الحاضرين وعدد الاصوات التي يملكها كل منهم اصابة ووكالة وتؤخذ توقيعاتهم . ويحفظ هذا الجدول لدى الشركة .

(٢) يعطى للمساهم بطاقات لدخول الاجتماع يذكر فيها عدد الاصوات التي يحملها .

(٣) يشرف المراقب او من يتدبه على عملية تسجيل اسماء المساهمين الذين يحضرون اجتماع الهيئة العامة وتحديد الاسهم التي يمثلونها سواء بالاصالة او بالوكالة ويحق له تحقيقاً لهذه الغاية الاستعانة بمن يحتاج اليه من الموظفين الحكوميين او موظفي الشركة ذات العلاقة وعلى المسؤولين في الشركة تقديم كافة التسهيلات اللازمة .

(٤) يتولى المراقب او من يتدبه اعطاء بطاقات حضور اجتماعات الهيئات العامة ويجب ان تكون هذه البطاقات مجهزة بخاتم الشركة وترقى المراقب او من يتدبه ولا يحق حضور الاجتماع الا حاملي البطاقات فقط .

المادة ١٦٣ - (١) يعين رئيس الهيئة العامة كاتباً لتدوين وقائع الجلسة من المساهمين او غيرهم ويختار مراقبين بجمع الاصوات وفرزها .

(٢) على مجلس الادارة ان يدعو المراقب او من يمثله لحضور اجتماعات اى من الهيئات العامة .

(٣) يتولى المراقب مع المراقبين المنصوص عليهم في الفقرة (١) عملية جمع الاصوات وفرزها واعلان نتائج انتخاب مجلس الادارة .

(٤) يقوم المجلس باطلاع المراقب جميع القرارات التي تتخذها الهيئة العامة في خلال شهر من تاريخ اتخاذها .

(٥) ينظم محضر بوقائع الجلسة واجاها وقراراتها ويوقع عليه الرئيس والمراقب والكاتب .

(٦) يعطى للمراقب والموظف الحكومة مقابل الجهد الذي يقومون به في حالة تنفيذ احكام هذه المادة او المادة التي سبقتها مكافأة لا تقل عن مائة دينار يقررها مجلس الادارة توزع بمعرفة المراقب .

المادة ١٦٤ - يجوز اعطاء نسخ من المحضر يوقعها الرئيس .

المادة ١٦٥ - يكون التصويت بالطريقة التي يعينها الرئيس ، اما في الانتخابات والاقالة من العضوية فيكون الاقتراع سرىاً .

المادة ١٦٦ - (١) القرارات التي تصدرها الهيئة العامة التي بدأت اجتماعها بنصاب قانونى ملزمة ضمن احكام القانون لمجلس الادارة ولجميع المساهمين سواء أكانوا حاضرين ام غائبين .

(٢) ولا يجوز الاعتراض على قرارات الهيئات العامة الا وفقاً للقانون .

(٣) ولا يوقف الاعتراض تنفيذ القرارات الا بعد الحكم على بطلانها .

(٤) وعلى كل حال لا يجوز سماع الدعوى ببطلان اى قرار تتخذه الهيئة العامة بعد مضي سنة واحدة على اتخاذها .

المادة ١٦٧ - ان قرارات الهيئة العامة بتغيير عقد التأسيس او نظام الشركة تخضع لاجراءات الموافقة والتسجيل والنشر بمقتضى المادة (٤١) . وتخضع ايضا للات الاجراءات قراراتها بفسخ الشركة او اندماجها بشركة اخرى مع تقيدها باحكام التصفية الواردة في الفصل العاشر من هذا الباب . وفي حالة الاندماج تسجل مجدداً الشركتان المندمجتان معا بشركة واحدة ذات شخصية اعتبارية جديدة .

١٠٣٥
١٠٣٥
١٠٣٥

الفصل الثامن

مدققو الحسابات

المادة ١٦٨ - (١) تنتخب الهيئة العامة من بين المحاسبين القانونيين مدققاً للحسابات او اكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

(٢) واذا اعملت الهيئة العامة انتخاب المدقق او اعتذر هذا المدقق او امتنع عن العمل ، فعلى مجلس الاداره ان ينسب للمراقب ثلاثة اسماء ليشقى منهم من يلاء المركز الشاغر .

المادة ١٦٩ - لا يجوز ان يعين مدققاً للحسابات من كان شريكاً لاحد اعضاء مجلس الاداره في اعمال الشركة .

المادة ١٧٠ - (١) يقوم مدققو الحسابات مجتمعين او منفردين بمراقبة سير اعمال الشركة وتدقيق حساباتها وعليهم بشكل خاص ان يبحثوا عما اذا كانت الدفاتر منظمه بصورة اصولية وعما اذا كانت الميزانية وحسابات الشركة قد نظمت بطريقة توضح حالة الشركة الحقيقية .

(٢) والمدققين ان يطلعوا كلما ارادوا على سجلات الشركة وحساباتها واوراقها وصندوقها وان يطلبوا من مجلس الاداره ان يوافيهم بالمعلومات اللازمة للقيام بوظيفتهم وعلى هذا المجلس ان يضع تحت تصرفهم كل ما من شأنه تسهيل مهمتهم .

المادة ١٧١ - (١) يجب على المدققين ان يضعوا تقريراً خطياً يقدمونه الى الهيئة العامة وللمراقب عن حالة الشركة وميزانيتها والحسابات التي قدمها اعضاء مجلس الاداره وعن الاقتراحات المتعلقة بتوزيع الارباح وان يقرحوا في هذا التقرير اما المصادقة على الميزانية السنوية بصورة مطلقة او مع التحفظ . واما باعادتها لمجلس الاداره .

(٢) ويجب ان يبحث التقرير الامور الآتية : -

أ - مطابقة الميزانية وحساب الارباح والخسائر المعروضين على الهيئة العامة للقوانين ولدفاتر الشركة ولحالتها المالية .

ب - موقف المديرين واطراف مجلس الاداره من حيث تقديمهم للمدققين جميع البيانات التي طلبوها في سبيل القيام بمهمتهم وتسهيل اجراء التحقيق المادي عن كل الشؤون التي ارادوا دراستها .

(٣) اذا اطلع المدققون على مخالفات لقانون او نظام الشركة فعليهم ان يبلغوا ذلك خطياً لرئيس مجلس الاداره وللمراقب .

(٤) اما في الاحوال الخطيرة فعليهم ان يرفعوا الامر الى الهيئة العامة .

(٥) ويضع المدققون تقاريرهم اما بالاجماع او بالاكثرية والمخالف ان يقدم مخالفتهم بتقرير مستقل .

(٦) اذا لم يقدم تقرير مدققى الحسابات او لم يقرأ في الهيئة العامة فان قرار هذه الهيئة بتدقيق الحسابات وتوزيع الارباح باطل .

المادة ١٧٢ - (١) اذا اعمل رئيس مجلس الاداره دعوة الهيئة العامة للاجتماع في المواعيد المقررة في نظام الشركة او في هذا القانون فيجب على المدققين ان يطلبوا اليه دعوتها .

(٢) ويحق لهم ايضا منفردين ومجتمعين ان يطلبوا اليه دعوة الهيئة العامة في اى وقت اذا راوا ذلك مفيداً .

المادة ١٧٣ - (١) مدققو الحسابات مسؤولين عن الاخطاء التي ير تكونها في عملهم .

(٢) تسقط بالتقادم دعوى المسؤولية بمرور خمس سنوات على التاريخ الذي انعقدت فيه الهيئة العامة ونظرت فيه بتقريرهم .

المادة ١٧٤ - لا يجوز للمدققين ان ينقلوا الى المساهمين بصورة فردية او الى الغير (باستثناء المراقب) المعلومات التي اطلعوا عليها اثناء قيامهم بوظيفتهم تحت طائلة الغزل والتعريض .

الفصل التاسع

حسابات الشركة

المادة ١٧٥ - (١) تتبع السنة المالية للشركة السنة الشمسية ويجوز أن يحدد نظام الشركة تاريخ بدايتها ونهايتها .

(٢) تحتفظ كل شركة بسجلات حسابة منظمه بطريقة اصولية .

المادة ١٧٦ - (١) يجب ان يقتطع كل سنة عشرة في المائة ١٠٪ من الارباح الصافية بخصص لحساب الاحتياطي الاجبارى .

(٢) لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل ان يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل ربع رأسمال الشركة ويجوز زيادة هذه النسبة بقرار من مجلس الاداره الى أن تبلغ الاقتطاعات رأس المال وعندئذ يجب وقفها .

مجلس الاعيان

(٣) لا يجوز توزيع الاحتياطي الاجباري على المساهمين ، انما يجوز استعماله لتأمين الحد الأدنى للربح المعين في اتفاقيات امتياز الشركات ذات الامتياز وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد .

(٤) ويجب أن يعادل الاحتياطي ما أخذ منه عندما تسمح بذلك ارباح السنين التالية .

(٥) لا يجوز توزيع أية أرباح الا بعد اقتطاع الاحتياطي الاجباري ولا يجوز توزيع أية حصص على المساهمين الا من الأرباح .

(٦) يجوز لمجلس ادارة الشركة التي تساهم الحكومة بنسبة لا تقل عن ٤٥ ٪ من رأسمالها تحويل موجوداتها الثابتة بعد تقديرها وفق الاصول من قبل لجنة يعينها مجلس الادارة الى رأسمال الشركة .

المادة ١٧٧ - اعضاء مجلس الادارة ومدققو الحسابات مسؤولين عن اقتطاع المبالغ المخصصة للاحتياطي الاجباري والاحتياطات الاخرى والاستهلاك على حسب النسب الواردة في نظام الشركة او المتعارف عليها فيها .

المادة ١٧٨ - (١) يجوز للهيئة العامة بناء على اقتراح الادارة ان تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الارباح الصافية باسم احتياطي اختياري على أن لا يزيد المبلغ المقرر سنوياً على عشرين في المائة من الأرباح الصافية لتلك السنة .

(٢) ولا يجوز ان يتجاوز مجموع المبالغ المقتطعة باسم الاحتياطي الاختياري نصف قيمة رأسمال الشركة وذلك باستثناء شركات التأمين والمصارف .

(٣) يستعمل الاحتياطي في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة واذا لم يستعمل يجوز لمجلس الادارة اعادته الى المساهمين بشكل أرباح .

المادة ١٧٩ - يجب اقتطاع جزء من الأرباح يتناسب وطبيعة عمل الشركة مقابل الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل ، وتعتبر هذه الاقتطاعات جزءاً من النفقات العامة وذلك لاغراض ضريبة الدخل .

المادة ١٨٠ - يجوز أن ينص نظام الشركة على انشاء صندوق خاص لمساعدة عمال الشركة :

الفصل العاشر

فسخ الشركة المساهمة وتصفيتها

المادة ١٨١ - لا تفسخ الشركة المساهمة الا بعد ان تتم اجراءات تصفيتها بمقتضى احكام هذا الفصل .

المادة ١٨٢ - تصفى الشركة المساهمة : -

(١) تصفية اختيارية ، او .

(٢) تصفية اجبارية بواسطة المحكمة .

١ - التصفية الاختيارية

المادة ١٨٣ - (١) يجوز تصفية الشركة المساهمة تصفية اختيارية في الاحوال التالية : -

أ - بانتهاء المدة المعينة لها او بانتهاء الغاية التي تأسست من اجلها او باستحالة انجائها .

ب - بوقوع حادث لها نص نظام الشركة على فسخها وتصفيتها عند وقوعه .

ج - بصدور قرار من الشركة بالاندماجها او بفسخها وتصفيتها .

د - وفي الحالات المنصوص عليها في نظام الشركة او في هذا القانون .

(٢) تقرر التصفية الاختيارية الهيئة العامة للشركة بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٨٤ - (١) اذا لم يعين نظام الشركة مصفياً او أكثر فتعينهم الهيئة العامة عند اصدارها قرار التصفية واذا لم يصدر قرار عنها بتعين المصفي ، فيطلب الى المحكمة تعيينه .

(٢) يقوم المصفي بتصفية أعمال الشركة وتوزيع موجوداتها ويجوز للمحكمة ان تعين مكافآته .

المادة ١٨٥ - (١) يجب ارسال قرار التصفية الاختيارية وتعين المصفي الى المراقب فوراً ويجب نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفة يومية .

(٢) تبدأ مدة التصفية من تاريخ صدور القرار بها .

(٣) تتوقف الشركة تحت التصفية عن السير في اعمالها من بدء التصفية الا للمدى الضروري لتحسين سير التصفية ، انما تستمر للشركة شخصيتها القانونية والسلطات المخولة لها بصفتها تحت التصفية ويمثلها المصفي لغاية فسخها عند انتهاء اجراءات التصفية .

المادة ١٨٦ - ترتب على التصفية الاختيارية للشركة النتائج التالية : -

(أ) تستعمل أموال الشركة وموجوداتها لوفاء التزاماتها بالتساوي .

(ب) حين تعيين المصفي تبطل جميع صلاحيات مجلس الادارة الا تلك التي يوافق المصفي على بقائها له .

(ج) يباشر المصفي الصلاحيات التي يخولها القانون له في التصفية الاجبارية .

(د) ينظم المصفي قائمة باسماء المدينين وتقريراً باعمال المطالبه بدفع الاقساط والديون وتعتبر هذه القائمة بينة اولية على ان الاشخاص الوارده اسماؤهم فيها هم المدينون (هـ) على المصفي ان يدفع ديون الشركة ويسوى مالها وما عليها .

(و) اذا عين عدة مصفين فيجوز لاي منهم ان يباشر الصلاحية التي يخولها هذا القانون بحسب القرار المتخذ بتعيينهم ، واذا لم يتخذ قرار كهذا فيباشر الصلاحية ما لا يقل عن اثنين منهم .

(ز) يجوز للمحكمة لاسباب تراها عادلة ان تعزل المصفي أو ان تعين مصفياً اخر محله او معه .

المادة ١٨٧ - (١) كل اتفاق يتم بين مجلس ادارة الشركة الموجودة في دور التصفية الاختيارية او مصفياً وبين دائتيها يكون ملزماً للشركة اذا اقترن بموافقة الهيئة العامة ويكون ملزماً للدائتين اذا قبله دائتون تبلغ ديونهم ثلاثة ارباع الدين المستحق على الشركة .

(٢) يجوز لاي دائن او مدين ان يطعن بالاتفاق امام المحكمة خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ اقراره ، ويجوز للمحكمة عندئذ ان تعدله او تؤيده او ترفضه حسبما تراه عادلاً ويكون قرارها قطعياً .

المادة ١٨٨ - (١) يجوز للمصفي او لأي مدين او دائن للشركة ان يطلب من المحكمة ان تفصل في اية مسألة تنشأ اثناء اجراء التصفية الاختيارية حسبما يجري في التصفية الاجبارية .

(٢) اذا اقتنعت المحكمة ان من العدل ومن مصلحة الشركة ان تفصل في تلك المسألة على اية صورة ، فيجوز لها ان تصدر القرار الذي تستصوبه وتراه عادلاً .

المادة ١٨٩ - (١) يجوز للمصفي في دور التصفية الاختيارية ، أن يدعو الى اجتماع الهيئة العامة للشركة للحصول على موافقتها على أي امر يراه ضرورياً .

(٢) على المصفي دعوة الدائتين باعلان ينشره في صحفيتين يوميتين الى اجتماع عام خلال شهرين من تسلمه العمل ليقدم اليهم فيه بياناً وافياً عن اعمال الشركة وحالتها وقائمتها باسماء الدائتين ومقدار مطالبهم ، ويحق للدائتين تعيين مفتشين لمراقبة التصفية ومساعدة المصفي .

المادة ١٩٠ - (١) تعني لفظة (مدين) ايضاً وردت في هذا الفصل كل شخص ملزم بتاريخ تصفية الشركة المساهمة بدفع مال الى موجوداتها وتشمل ايضاً كل شخص ملزم بالدفع اثناء اجراءات التصفية ولغاية الفصل النهائي فيمن يجب اعتبارهم مدينين .

(٢) اذا توفي او افلس المدين فيستحق الدين على تركته او طابق افلاسه .

المادة ١٩١ - تدفع من موجودات الشركة جميع النفقات والمصاريف التي صرفت على تصفية الشركة الاختيارية بما في ذلك اجرة المصفي . ويكون لها حق امتياز على جميع الادعاءات الاخرى .

المادة ١٩٢ - لا يمنع التصفية الاختيارية اي دائن او مدين من طلب تصفيته تصفية اجبارية بواسطة المحكمة التي لها ان تقتنع اولا بان التصفية الاختيارية تجحف بحقوق المدينين او الدائتين .

المادة ١٩٣ - اذا قررت الشركة اجراء التصفية الاختيارية ، فيجوز للمحكمة - بناء على طلب يقدمه اي دائن او مدين - ان تصدر قراراً بوجوب الاستمرار في التصفية الاختيارية بشرط ان تكون تحت اشرافها وان تجري التصفية على حسب الشروط والقيود التي تراها المحكمة عادلة ويباشر المصفي صلاحياته - في هذه الحال - بدون تدخل المحكمة انما مع مراعاة اية قيود تضعها له .

٢ - التصفية الاجبارية

المادة ١٩٤ - يجوز ان تقرر المحكمة تصفية الشركة المساهمة تصفية اجبارية : -

- (أ) اذا اتخذت الشركة قراراً باجراء تصفيته .
- (ب) اذا ارتكبت مخالفات جسيمة للقانون او لنظامها .
- (ج) اذا لم تشرع في اعمالها خلال سنة واحدة من تسجيلها او اوقفت اعمالها مدة ستة كاملة .
- (د) اذا نقص عدد اعضائها المساهمين الى مادون الاثنين في الشركة المساهمة لخصوصية والى ما دون السبعة في أية شركة مساهمة اخرى .
- (هـ) اذا عجزت عن وفاء ديونها .

المادة ١٩٥ - ان محكمة البداية محل المركز الرئيسي للشركة المساهمة هي المحكمة المختصة بنظر دعوى التصفية او أي طلب ينشأ عن اعمال التصفية بمقتضى احكام هذا الفصل العاشر .

المادة ١٩٦ - (١) يقدم طلب التصفية الاجبارية الى المحكمة بلائحة دعوى . اما الطلبات التي تقدم الى المحكمة بشأن أية مسألة تنشأ عن اعمال التصفية فانها تقدم بموجب استدعاء باشعار .

(٢) يكون المدعي او المستدعي - على حسب الحال - الشركة او كل دائن او مدين لها او المصفي . يحق للمراقب او النائب العام ايضاً ان يقدم دعوى بتصفية الشركة المساهمة .

المادة ١٩٧ - (١) تعتبر المحكمة قد بدأت في تصفية الشركة من تاريخ تقديم لائحة دعوى التصفية لها .

(٢) يجوز للمحكمة عند نظر هذه الدعوى ان تقرر تأجيلها او ردها او الحكم بالتصفية أو ان تصدر قراراً مؤقتاً حسبما تقتضيه العدالة وان تحكم بالمصاريف والنفقات على من يكونون في رايها مسؤولين عن اسباب التصفية .

(٣) يجوز للمحكمة بناء على طلب المدعي أو المستدعي ، أن توقف وتمنع السير في أية أو اجراءات كانت قد اقيمت أو اتخذت ضد الشركة ولا تزال قائمة امام المحاكم ، ولا يجوز السير في أية دعوى أو اجراءات جديدة اقيمت على الشركة بعد تقديم دعوى التصفية .

(٤) يجوز للمحكمة في أى وقت بعد تقديم دعوى التصفية وقبل صدور قرار بالتصفية ان تعين مصفياً مؤقتاً يقدم كفالة الى المحكمة ويحدد قرار تعيينه ، صلاحياته ويبلغ هذا القرار حالاً الى المراقب .

(٥) يجوز للمحكمة عندما تحكم بالتصفية ان تعين مصفياً أو أكثر وان تقوم من وقت الى آخر باستبداله او عزله او اضافة آخر اليه .

المادة ١٩٨ - اذا صدر قرار بتصفية شركة مساهمة وتعين مصف مؤقت لها فيتولى المصفي الشركة او المصفي الموقت المحافظة والاشراف على جميع الاموال التي تملكها الشركة .

المادة ١٩٩ - (١) يجوز للمحكمة بناء على طلب المصفي ان تصدر قراراً يخول المصفي وضع يده على جميع الاموال العائدة للشركة وتسلم هذه الاموال الى المصفي تنفيذاً للقرار المذكور .

(٢) يجوز للمحكمة بعد صدور قرار التصفية بأن تصدر قراراً تأمر فيه اى مدني او أمين او وكيل او مصرف او مندوب او موظف بأن يدفع الى المصفي او يسلمه او يحول له على الفور في وقت تعيينه جميع النقود والاموال والدفاتر والأوراق الموجودة لديه والتي يظهر بانها تخص الشركة .

(٣) يعتبر القرار الصادر من المحكمة الى أى مدني بينة قاطعة على استحقاق المبلغ الوارد فيه او المبلغ الذي صدر قرار بدفعه ، مع مراعاة حق الاستئناف -

(٤) تعتبر جميع الامور الواردة في القرار صحيحة وتسرى على الكافة وفي جميع الاجراءات الاخرى ايضاً .

(٥) للمحكمة ان تعين المدة او المدد الواجب على الدائنين ان يثبتوا خلالها ديونهم او ادعائاتهم والا فانهم يحرمون من نصيبهم في التوزيع الذي يتم قبل اثبات هذه الديون .

(٦) تسوى المحكمة حقوق الدائنين فيما بينهم وتوزع كل زيادة على مستحقيها :

المادة ٢٠٠ - (١) يجوز للمصفي ان يقيم أية دعوى او يتخذ أية اجراءات قانونية باسم الشركة او نيابة عنها بصدد الاموال العائدة لها لمقاصد القيام بتصفيتها وتحصيل حقوقها .

(٢) وان يرفع : ويتدخل كطرف في الدعاوى والاجراءات المتعلقة باموال الشركة ومصالحها

(٣) وان ينشر اعمال الشركة للمدى الضروري لتصفيتها ويدير امورها ويقوم بتحصيل موجوداتها وتوزيعها .

(٤) وان يعين محامياً او وكيلاً آخر يساعده في القيام برাজباته .

(٥) ويجوز لاي دائن او مدني ان يرفع طلباً الى المحكمة حول مباشرة المصفي هذه الصلاحيات ويكون قرارها في هذا الطلب قطعياً .

المادة ٢٠١ - (١) يجب على المصفي ان يدعو خلال شهرين من تاريخ تعيينه دائني الشركة ومدنيها للاجتماع كل فريق منهم على حدة ، وبحضور المراقب لتقرير ما اذا كان يجب تعيين لجنة تفتيش للاشتراك بالعمل مع المصفي واسماء افرادها .

(٢) يجوز للمحكمة ان تقبل أو ترفض ما تقرر في كلا الاجتماعين .

(٣) يجوز للمصفي بناء على ما قرره الدائنون او المدينون ان يطلب الى المحكمة تعيين لجنة تفتيش تساعد . والمحكمة حيث ان تعين هذه اللجنة .

المادة ٢٠٢ - (١) يجب على المصفي ان يدفع الاموال التي يقبضها لحساب الشركة تحت التصفية الى المصرف الذي تعينه المحكمة بالصورة والمواعيد التي تحددها . ولا يجوز له ان يدفع الى المصرف لحسابه الخاص ما يقبضه من الاموال بصفته مصفياً .

(٢) يجب على المصفي ان يرسل الى المحكمة والمراقب حساباً بما يقبضه ويدفعه بصفته مصفياً في المواعيد التي تقرر ، ويصدق على صحة هذا الحساب مدقق حساب التصفية والمحكمة او المراقب .

(٣) يجب على المصفي ان يحفظ دفاتر منظمة وسجلات ويجوز لاي دائن او مدني الاطلاع عليها تحت اشراف المحكمة .

(٤) يجب على المصفي ان يراعي في ادارة موجودات الشركة وتوزيعها على دائنيها اية تعليمات صدرت بقرار الدائنين أو المدينين في اجتماع عام أو بقرار عن المحكمة .

(٥) يجوز للمصفي دعوة الدائنين او المدينين الى اجتماعات عامة للتأكد من رغباتهم وتعليماتهم .

(٦) يجوز للمصفي ان يطلب من المحكمة ان تقرر بشأن أية مسألة تنشأ أثناء التصفية ويكون قرارها فيها قطعياً .

(٧) مع مراعاة احكام هذا القانون ، يستعمل المصفي رأيه الخاص في ادارة أموال الشركة وتوزيعها على الدائنين .

(٨) اذا تضرر أي شخص من أي عمل قام به المصفي أو من قرار اصدره فيجوز للمتضرر أن يقدم طلباً الى المحكمة بشأن ذلك ، والمحكمة أن تؤيد أو تبطل أو تعدل ذلك العمل أو القرار على حسب رأيها ويكون قرارها قطعياً .

المادة ٢٠٣- إذا كان موجودات الشركة غير كافية لوفاء ديونها، فيجوز للمحكمة ان تصدر قراراً حول دفع النفقات والمصاريف التي صرفت أثناء التصفية بما فيها أجور المصفي من موجودات الشركة وتعطى حق امتياز .

المادة ٢٠٤- حين أتمام التصفية ، تصدر المحكمة قراراً بفسخها وتعتبر منحلة من تاريخ هذا القرار . ويبلغ المصفي هذا القرار الى المراقب لنشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين . وإذا قصر المصفي عن القيام بما ذكر خلال مدة (١٤) يوماً من تاريخ صدور القرار ، فيغرم المصفي خمسة دنانير عن كل يوم يستمر فيه تقصير .

المادة ٢٠٥- تنفذ قرارات المحكمة وأوامرها الصادرة بمقتضى احكام هذا الفصل العاشر بذات الطريقة التي تنفذ فيها الاحكام الاخرى .

المادة ٢٠٦- مع مراعاة احكام هذا الفصل بشأن بعض القرارات القطعية ، يستأنف كل قرار آخر تصدره المحكمة لتصفية الشركة أو أثناء ذلك الى عكسة الاستئناف بمقتضى القواعد والشروط المرسومة للاستئناف في قانون أصول المحاكمات الحقوقية المعمول به .

احكام عامة للتصفية

المادة ٢٠٧- (١) ترسل نسخة من قرار التصفية الى المراقب وينشر في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية خلال سبعة أيام من صدوره .

(٢) يجب ان يذكر في جميع أوراق الشركة وتحت أسمها بانها تحت التصفية .

المادة ٢٠٨- (١) يعتبر كل تصرف في أموال الشركة أو نقل لاسهمها أو تغيير في مركز أعضائها تم بعد البدء بالتصفية باطلا ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك .

(٢) يعتبر كل حجز أو تنفيذ أو اجراء يتم بشأن أموال الشركة أو موجوداتها بعد البدء بالتصفية باطلا مهما كانت الغاية منه .

(٣) ليس للمحكوم له ان يحتفظ بما أوقفه قبل البدء بالتصفية من حجز أو اجراء على موجودات الشركة وأموالها إلا اذا تم التنفيذ قبل بدء التصفية .

(٤) اذا ابلغ مأمور الاجراء قبل بيع الاموال المحجوزة أو قبل اتمام معاملة التنفيذ اعلاناً بتعيين مصفي مؤقت أو بطلان قرار تصفية ، فيجب على مأمور الاجراء ان يسلم المصفي الاموال المحجوزة أو التي استلمها من الشركة وتكون نفقات الاجراء دينياً ممتازاً على تلك الاموال .

(٥) يعتبر كل رهن سائر على مشروع الشركة أو أموالها أنشئ خلال ستة أشهر من تاريخ البدء بالتصفية باطلاً إلا اذا ثبت أنه كان بإمكان الشركة تسديد ديونها حالاً بعد أنشاء الرهن .

(٦) يعتبر باطلاً وأجراء احتياطياً أزاء دائي الشركة كل انتقال أو رهن أو تسليم بضائع أو دفع أو تنفيذ أو أي تصرف أو فعل آخر يتعلق بمال أجرته الشركة أو تم معها بعد تاريخ نشوء سبب التصفية .

المادة ٢٠٩- (١) تميز الديون التالية على كافة الديون الاخرى أثناء التصفية وتدفع قبل غير هاهي :

- أ - جميع الضرائب والعوائد البلدية والحكومية .
- ب - جميع الأجر والرواتب المستحقة لاي موظف أو مستخدم في الشركة .
- ج - جميع الاجور والتعويضات المستحقة لاي عامل أو مستخدم في الشركة .
- د - جميع بدلات الإيجار المستحقة لاي مؤجر عن عقارات مؤجرة للشركة .

(٢) تتساوى الديون المذكورة مع بعضها وتدفع بكاملها الا اذا كانت موجودات الشركة لا تفي بتسديدها جميعاً . ففي هذه الحالة تخفض نسبياً بالتساوي وتدفع الديون المذكورة فوراً بعد الاحتفاظ بالمبالغ اللازمة لنفقات التصفية ومصاريفها ويكون لها حق امتياز على ادعاءات الدين يحملون سندات دين بموجب رهن .

المادة ٢١٠- (١) اذا أساء أى مؤسس في الشركة أو عضو في مجلس إدارتها أو مدير أو موظف فيسها أو المصفي استعمال أية نفرد أو أموال تخص الشركة أو أبقاها لديه أو أصبح ملزماً بدفعها أو مسؤولاً عنها فيجوز للمحكمة أن تحكم عليه باعادتها للشركة مع القائدة القانونية وتضمنه التعويض عن الخطاء الذي أرتكبه فضلاً عن أية مسؤولية جزائية .

(٢) اذا ظهر أن الشركة التي تحت التصفية لم تحفظ دفاتر حسابات منظمة خلال الستين السابقتين لتاريخ بدء التصفية فيعتبر كل عضو من أعضاء إدارتها وكل موظف فيها اشترك عن علم منه في تقصير الشركة أو تواطأ عن ذلك أنه أرتكب جرماً يعاقب عليه بالحبس مدة سنة واحدة .

(٣) اذا ظهر أثناء التصفية أن بعض أعمال الشركة قد أجريت بقصد الاحتيال على دائي الشركة فيجوز للمحكمة أن تعتبر كل عضو مجلس إدارة سابق أو حالي اشترك في إدارة أعمالها وهو عالم بذلك ملزماً شخصياً عن جميع ديون الشركة . والزاماتها أو عن أي منها حسبما تأمر المحكمة دون تحديد التزامه .

المادة ٢١١- (١) اذا لم تنته التصفية خلال سنة من البدء بها ، فيجب على المصفي أن يرسل الى المراقب بياناً يتضمن التفاصيل المتعلقة بالجراءات التصفية والحالة التي وصلت إليها .

(٢) يحق لكل دائن أو مدين للشركة أن يطلع على هذا البيان واذا ظهر من هذا البيان أو خلافه أن لدى المصفي أي مبلغ من أموال الشركة لم يدع به أحد أو لم يوزع منذ مدة ستة أشهر بعد استلامه ، فيجب على المصفي أن يودع ذلك المبلغ فوراً باسم الشركة التي تحت التصفية في مصرف يعينه المراقب .

(٣) يجوز لأي شخص ان يدعي بان له الحق في أي مبلغ أودع في المصرف ان يطلب من المحكمة ان تقرر دفع المبلغ إليه ، ان أثبت استحقاقه ويجوز للمتضرر استئناف قرار المحكمة بالدفع أو عدمه .

المادة ٢١٢- (١) تسري أحكام هذا الفصل العاشر تبعاً للتغير الذي تقتضيه الظروف على كل شركة سجلت في المملكة بمقتضى هذا القانون أو القوانين السابقة الملغاة ، وعلى الشركات الاجنبية التي لها موجودات في المملكة سواء أكانت مسجلة فيها أم لم تكن .

(٢) كل شركة يجب تسجيلها بموجب أحكام هذا القانون أو القوانين السابقة الملغاة ، ولم تسجل فيجوز تصفيته بواسطة المحكمة بناء على طلب المراقب أو النائب العام .

الفصل الحادي عشر رقابة الحكومة

المادة ٢١٣- يحق للوزير والمراقب مراقبة الشركات المساهمة في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه ونظام الشركة ، ويحق لهما في أي وقت تكليف مدقق حسابات الشركة أو انتداب مدقق حسابات آخر وعلى حساب الشركة للقيام بتدقيق حساباتها وقيودها وسائر أعمالها

المادة ٢١٤- (١) يجوز للوزير أن يتدب شخصاً أو أكثر أو مدقق حسابات مرخص للتحقيق في أعمال أية شركة وتقديم تقرير له عنها ، وذلك بناء على طلب مساهمين يحملون ٢٠ بالمئة من أسهم الشركة أو بناء على اسباب معقولة يقتنع بها الوزير بناء على تنسيق المراقب ويقرر الوزير مقدار المكافأة التي تعطى له أو لهم مقابل الجهد الذي يبذل .

(٢) يحق لمن يتدبهم الوزير لتلك الغاية الاطلاع على جميع قيود ودفاتر ومستندات وأوراق الشركة ويحق لهم أيضاً توجيه الاسئلة لموظفيها ومدققى حساباتها

(٣) اذا أظهر التحقيق أن أية مخالفة قد ارتكبت مما يشكل جرماً يعاقب عليه القانون فللوزير أن يحيل الامر الى القضاء .

(٤) يجوز للوزير أن يطلب الى المساهمين المشار اليهم في الفقرة الاولى تقديم كفالة لا تزيد على (مائة وخمسين ديناراً) لقاء مصاريف التحقيق .

المادة ٢١٥- يحق للمراقب أن يطلع بنفسه أو بواسطة من يتدبهم من الموظفين لهذه الغاية على قيود ودفاتر ومستندات ، وأوراق أية شركة ، وعلى مجلس الادارة تقديم كافة التسهيلات الضرورية لذلك

المادة ٢١٦- (١) على مجلس ادارة الشركة أن يدعو الهيئة العامة للاجتماع في المواعيد المحددة في نظام الشركة وفي هذا القانون .

(٢) واذا لم يدع المجلس الهيئة العامة للاجتماع أو تأخر في ذلك يحق للمراقب بعد اخطار مجلس الادارة وعدم الاستجابة لهذا الاخطار أن يدعو الهيئة العامة للاجتماع وينظم جدول الاعمال وتكون جميع تكاليف الدعوة على نفقة الشركة .

المادة ٢١٧- يحق لكل مساهم أن يطلع على المعلومات والوثائق المحفوظة لدى المراقب وأن يحصل على صورة مصدقة عن أي منها مقابل دفع الرسم المحدد في الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون

المادة ٢١٨- (١) اذا تبين للمراقب أن شركة مساهمة توقفت عن تعاطي أعمالها مدة تزيد على سنة ، فيجوز له أن يطلب منها جواً خلال شهر واحد حول توقفها عن العمل . فاذا لم تجب أو اجابت خلال المدة ولكن المراقب لم يقتنع بصحة جوابها بأنها لم توقفت ، فيحق له أن يطلب الى الوزير أن يشطب تسجيلها من السجل ، واذا اقتنع الوزير بذلك فيصدر قراراً بشطب تسجيلها ويجرى اعلانه في الجريدة الرسمية ، وتبقى مسؤولية كل عضو من أعضاء مجلس الادارة او كل مدير او موظف فيها ، ان كانت هناك مسؤولية ويجوز تنفيذ هذه المسؤولية ضدهم كأن الشركة لم تشطب . وليس في هذه المادة ما يمس بصلاحيات المحكمة بتصفية الشركة التي شطب اسمها من السجل .

(٢) يحق لكل متضرر من جراء الشطب ان يطعن الى المحكمة في قرار الشطب خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اعلانه في الجريدة الرسمية . واذا اقتنعت المحكمة بأنه عند شطب الشركة من السجل كانت تتعاطى اشغالها أو أن العدل يقضي بأعساده أسمها الى السجل ، فتصدر قراراً بذلك وتعتبر عند ذلك الشركة كأن وجودها ظل مستمراً ولم تشطب وترسل نسخة عن هذا القرار الى المراقب لتنفيذه ونشر خلاصته في الجريدة الرسمية .

الفصل الثاني عشر

الشركات المساهمة الاجنبية

المادة ٢١٩- (أ) لا يجوز لأية شركة مساهمة أجنبية أو هيئة أجنبية تتعاطى الاعمال التجارية ان تتعاطى أي عمل في المملكة ما لم تكن مسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون .

(ب) كل مخالفة لأحكام هذه المادة تعرض الشركة لغرامة لا تزيد على (٢٥٠) دينار .

المادة ٢٢٠-يقدم طلب التسجيل الى المراقب مع البيانات والوثائق التالية : -

- (١) نسخة مصدقة عن عقد تأسيسها ونظامها الداخلي أو أي مستند آخر تألفت بموجبه ويسين كيفية تأسيسها .
- (٢) أية أدلة تثبت حصولها على موافقة الجهات المختصة في المملكة على ممارستها العمل واستثمار رؤوس الاموال الاجنبية فيها بمقتضى أية قوانين أو أنظمة أو تعليمات أردنية مصرية .
- (٣) قائمة بأسماء اعضاء مجلس ادارتها وجنسية كل منهم ؟
- (٤) نسخة مصدقة عن سند الوكالة التي تفوض الشركة بموجبها الى شخص يقيم عادة في المملكة القيام باعمالها وتلقي الرسائل والتبليغات نيابة عنها .
- (٥) أية بيانات أو معلومات اخرى يراها المراقب ضرورية .
- (٦) يوقع طلب التسجيل امام المراقب او كاتب العدل الشخص الموكل عنها بمثيلها والقيام بكافة اعمالها .

المادة ٢٢١-يقدم المراقب الى الوزير طلب تسجيل الشركة الاجنبية مع الوثائق والبيانات الاخرى مشفوعاً برأيه ويجوز للوزير أن يقبل أو يرفض تسجيل الشركة المذكورة .

المادة ٢٢٢-في حالة موافقة الوزير تستكمل بعد استيفاء الرسوم القانونية اجراءات التسجيل والنشر في الجريدة الرسمية على حسب القواعد المقررة للشركات الاردنية ويصح ذات الاجراء اذا طرأ تغيير على البيانات والوثائق المذكورة في المادة (٢٢٠) أعلاه .

المادة ٢٢٣-على الشركة ان تقدم الى المراقب في خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية تقريراً عن اعمالها ونسخة من ميزانيتها مصدقة من مدققي حسابات قانونيين وله أن يطلع بذاته على سجلات الشركة وكافة مستنداتها اذا رأى ضرورة لذلك .

المادة ٢٢٤-على الشركة ان تبين بوضوح في جميع قيودها وأوراقها اسمها واسم البلد الذي تأسست فيه .

الفصل الثالث عشر العقوبات

المادة ٢٢٥ - (١) تطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات من أجل جريمة الاحتيال على كل من أقدم على ارتكاب الافعال التالية : -

أ - اصدار الاسهم او وثائقها المؤقتة او النهائية او قام بتسليمها الى أصحابها او عرضها للتداول قبل صدور قرار الموافقة على تأسيس الشركة والتصديق على نظامها او السماح بزيادة رأسمالها قبل النشر في الجريدة الرسمية .

ب - اصدار سندات القرض وعرضها للتداول قبل اونها بصورة مخالفة لاحكام هذا القانون .

ج - اجراء اكتتابات بصورة للاسهم او قبول دفع الاكتتاب بصورة وهمية اوغير حقيقية .

د - نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالاسهم او باسناد القرض .

هـ - تنظيم ميزانية غير مطابقة للواقع او اعطاء معلومات غير صحيحة فيها أو في تقرير مجلس الادارة او تقرير مدققي الحسابات ، او الادلاء بمعلومات غير صحيحة الى الهيئة العامة او الى كتتم معلومات وأيضاحات أوجب القانون ذكرها وذلك بقصد اخفاء حالة الشركة الحقيقية على المساهمين او اصحاب العلاقة .

و - توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية .

ز - تقديم تقارير غير مطابقة للحقيقة أو أغفل فيها بيان الحقيقة عن سوء نية بقصد ايهام ذوي العلاقة وتطبيق العقوبات نفسها على الشريك والمتدخل .

(٢) اذا ارتكبت الشركة المساهمة عامة كانت أم خصوصية مخالفة لاحكام هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تتجاوز ثلاثمائة دينار .

المادة ٢٢٦ - مدققو الحسابات الذين يخالفون احكام هذا القانون بقصد الاضرار بالشركة الموكل اليهم تدقيق حساباتها او بتقديمهم تقارير او بيانات لا تتفق وواقع الحسابات التي قاموا بتدقيقها يعتبرون أنهم ارتكبوا جرماً يعاقبون عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائة دينار .

المادة ٢٢٧ - تحدد الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون الغرامات التي تستوفى عن المخالفات المرتكبة لاحكامه او للانظمة الصادرة بموجبه .

هكذا من الاصل

احكام متفرقة

المادة ٢٢٨ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يصدر من وقت لآخر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون بوجه عام وللغايات التالية بوجه خاص .

- (١) تحديد الرسوم التي يجب استيفاؤها عند تنفيذ اى حكم من احكام هذا القانون .
- (٢) تنظيم النماذج المتعلقة بعقد التأسيس والوثائق الاخرى اللازمة بموجب هذا القانون .
- (٣) انظمة اصول المحاكمات الواجب اتباعها بالنسبة لهذا القانون .

المادة ٢٢٩ - يلغى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون : -

- (١) - الاحكام المتعلقة بالشركات الواردة في قانون التجارة العثماني وتعديلاته .
 - ٢ - قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته .
 - ٣ - القانون الجامع لاحكام الشركات رقم (١٨) لسنة ١٩٢٩ (الفلسطيني) وتعديلاته .
 - ٤ - القانون الجامع لاحكام الشركات العادية رقم (١٩) لسنة ١٩٣٠ (الفلسطيني)
 - ٥ - القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون الشركات رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢
 - ٦ - نصوص واحكام اية قوانين وانظمة تتعارض واحكام هذا القانون .
- (ب) رغم الغاء القوانين الفلسطينية في الفقرتين (٣ و ٤) من هذه المادة ، تستمر كل شركة او مؤسسة وجدت في فلسطين لغاية ١٥ / ٥ / ٤٨ ، قائمة لمقاصد المقاضاه ووفاء التزاماتها او استيفاء الحقوق الناشئة في فلسطين قبل ذلك التاريخ .
- المادة ٢٣٠ - يرئيس الوزراء والوزراء كل ضمن اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

الرئيس : يتلى القانون رقم (٢٢) المؤقت المعدل لقانون الشركات مادة مادة للموافقة عايه .
(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل للحكومة)

الاسباب المرجيه

بما ان مهلة توفيق اوضاع الشركات مع احكام قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ تنهي بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣١ وذلك بالاستناد للقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون الشركات المذكور اعلاه . وبما ان الكثير من الشركات لم تستطع توفير اوضاعها قبل نهاية هذا التاريخ بسبب ضيق المدة الممنوحة لها . لذلك فقد وضع مشروع القانون هذا ليتسنى تمديد المدة المشار اليها حسبما تتطلبه دواعي المصلحة العامة .

قانون الشركات المؤقت المعدل

رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الشركات المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وتعديله بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ باضافة المادة التالية اليه بعد المادة (٣) منه مباشرة : -

المادة (٤) - للوزير الحق بتمديد المدة المذكورة في الفقرة (١) من المادة (٢) وفي المادة (٣) من هذا القانون اذا استدعت المصلحة ذلك .

المادة ٣ - يعاد ترقيم المادة (٤) من قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ بحيث تعطى رقم (٥) .

محرر من الاصل